العتبة العباسية المقدسة
المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية

النسويّة العراقية في قرن

أضواءٌ على تاريخ النشاط النسوي في العراق (1923 - 2023)

حيدر محمد الكعبي

ملحق
الصدنسوية

النسويّة العراقيّة في قَرن

أضواءٌ على تاريخ النشاط النسوي
في العـــراق (١٩٢٣ - ٢٠٢٣)

تأليف
حيدر محمد الكعبي

المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية
النجف الأشرف

النسوية العراقية في قرن
ضوء على تاريخ النشاط النسوي في العراق (١٩٢٣- ٢٠٢٣)

تأليف: حيدر محمد الكعبي
الإخراج الفني: علي صاحب البرقعاوي
الطبعة الأولى: ٢٠٢٥

المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية
النجف الأشرف

(الفهرست)

توطئة: بواكير الحراك النسوي العالمي ٦
مدخل نظري: التغير الثقافي للمجتمع ١٩

الفصل الأول

المرحلة النسوية البرجوازية (١٩٢٣-١٩٥٨) ٣١
أولًا: مخاض النسوية العراقية ٣٢
أ- المرأة العراقية والتعليم ٣٥
ب- معركة الحجاب والسفور ٣٨
ج- المرأة العراقية والمساواة ٤٦
ثانياً: بواكير الصحافة النسوية ٤٨
ثالثًا: المنظمات النسوية الأولى ٥٤
رابعا: المؤتمرات النسوية الأولى ٦٣
خاتمة الفصل الأول : ٦٨

الفصل الثاني

المرحلة النسوية اليسارية (١٩٤٢-١٩٧٨) ٧١
أولًا: المنظمات النسوية اليسارية ٧٢
ثانياً: الدليمي تقود المرحلة ٨٠
ثالثاً: انتكاس النسويات اليساريات ٨٥
خاتمة الفصل الثاني: ٩٠

الفصل الثالث

المرحلة النسوية البعثية (١٩٦٩-٢٠٠٣) ٩٣
أولًا: بوادر البعث النسوي ٩٤
ثانياً: نسويات البعث وقانون الأحوال ٩٩
ثالثًا: قوانين بعثية داعمة للنسوية ١٠٧
رابعاً: انتكاس نسويات البعث ١١١
خاتمة الفصل الثالث: ١١٥

الفصل الرابع

المرحلة النسوية الليبرالية (٢٠٠٣-٢٠٢٣) ١١٩
أولًا: بواكير النسوية الليبرالية ١٢٠
ثانياً: النسوية الليبرالية والسياسة: ١٢٦
ثانياً: المنظّمات النسوية الليبرالية ١٤٣
خاتمة الفصل الرابع: ١٦١
خلاصة وتوصيات: ١٦٥
أهم المصادر المعتمدة: ١٦٩

مقدمة

-توطئة
-مدخل نظري

توطئة: بواكير الحراك النسوي العالمي

لا يختلف اثنان على أن (النسوية Feminism) مصطلح يعبرّ عن حركة انبثقت وتبلورت في الجانب الغربي من العالم – أوروبا وأمريكا تحديدًا- أولاً، ثم عمّت باقي المجتمعات؛ لهذا لا يمكن الحديث عن مفهوم النسوية وتاريخه من دون التطرّق لموضوعه الأساس: المرأة الغربية، وبعبارة أدقّ: الحديث عن واقع المرأة التي عاشت في المجتمعين الأوروبي والأمريكي، والذي تبلورت في خضمّه الموجة النسوية الأولى وما بعدها.

عانت المرأة الغربية عبر قرون مديدة من اعتساف مُزمن تعود جذوره إلى الحضارة اليونانية، فسقراط كان يرى بأن المرأة مثل الشجرة المسمومة التي يكون ظاهرها جميلاً، لكنّ الطيور تموت عندما تأكل منها، أما أفلاطون فقد كان يزدري أمّه لأنها امرأة، ويرى أنّ أحسن ما تأمَلُه المرأة هو أن تتحوّل إلى رجل، وكان أرسطو يرى أن المرأة لا تصلح إلا للإنجاب.

وقد عمّقت النصوص الدينية الواردة في العهد القديم النظرة الدونية للمرأة في المجتمع الغربي، فقد ورد في سفر التكوين أن المرأة كانت هي السبب في وقوع آدم بالخطيئة بعد أن استمعت لنصيحة الشيطان، كما تشكّل الجاذبية الجنسية للمرأة في اللاهوت المسيحي عقدة مشؤومة تلهي الرجل عن التبتّل والرهبانية.

وعلى الرغم من التحوّلات الجذرية في الفكر الأوروبي إبّان ما يسمى بعصري النهضة والتنوير، إلا أن الحال لم يبتعد بالمرأة كثيراً عن دائرة الامتهان، فهذا فيلسوف الغرب الشهير فردريك نيتشه يقول في مذكرات زرادشت: «إذا ذهبت للمرأة فخذ معك سوطك»، ويرى أن المرأة في أفضل الأحوال لا تزال حيوانًا كالقطط والكلاب، وأنها تتآمر مع كل أشكال الانحلال ضد الرجال، أما الفيلسوف جان جاك روسو فكان يقول: «إن المرأة لم تُخلق لا للعلم ولا للحكمة، وإنما لإشباع غرائز الرجل»، في حين يقول شوبنهاور: «المرأة مُهيّأة بطبيعتها لأن تكون مُمرّضة أو مُعلّمة لنا، وأن تظل سخيفة منذ أبكر أيام طفولتها، لأن عقليتها طفولية وسخيفة وتتميز بقصر النظر».

ومن الطبيعي أن يجرّ مثل هذا الفكر وضعًا اجتماعيًا مُجحفًا يُسانده جوّ الغلبة الذي جُبلت

عليه الأجواء الغربية اللاحقة، عسكريًا بحكم الأطماع الاستعمارية القاهرة، وأيديولوجيًا بحكم الرؤية الداروينية في تمجيد البقاء للأقوى، وسياسيًا باعتبار أن الضعفاء -ومنهم النساء- لا يملكون حق امتلاك رأس المال والتصويت[1].

مع ذلك ظهرت أصوات تطالب بإنصاف المرأة وإعطائها حقوقًا في أواخر القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر، كدعوات الفيلسوف جيرمي بنثام (١٧٤٨-١٨٣٢)، والمركيز دو كوندورسيه (١٧٤٣- ١٧٩٤)، والفيلسوف جون ستيورات ميل (١٨٠٦-١٨٧٣) الذي ألّف كتاب (استعباد المرأة)، فضلاً عن ماري وولستونكرافت (١٧٥٩- ١٧٩٧) التي تُوصف بأنها أوّل فيلسوفة نسوية، ولكن دعوات هؤلاء بقيت تتردد في حناجرهم ومخطوطاتهم من دون أن تجد لها واقعًا يُشار إليه بالبنان، وبقيت المرأة الغربية هي الطرف الخاسر على جميع الصُعُد، حتى أنّ حقوق الإنسان التي دعت إليها الثورة الفرنسية كانت تتمثّل بحقوق الرجل وحده[2]، ومن شأن سنين القهر هذه أن تبدو وكأنها راسخة، لولا طروء تحوّل جديد على الواقع الأوروبي في القرن التاسع عشر مُتمثلاً بالثورة الصناعية.

فمع مجيء الثورة الصناعية وارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، برزت الحاجة إلى تحوّل المرأة إلى قوة عاملة خارج نطاق المنزل، وعلى هذا الأساس ظهر تيار اجتماعي يدعو إلى إعطاء المزيد من الحقوق السياسية والاقتصادية للمرأة، فانعقد مؤتمر سينيكا فولز في نيويورك الذي وقعت فيه اتفاقية «إعلان المشاعر» في العام ١٨٤٨، الذي يقضي بالدفاع عن حق المرأة في التصويت، وقد تلا هذا المؤتمر تنظيم مؤتمرات أخرى مشابهة.

---

(١) الليبرالية بصيغتها الكلاسيكية كانت ترفض شمول الطبقات والفئات الفقيرة والنساء، وهذا ما نجده في نصوص جون لوك بصفته رائد الليبرالية الكلاسيكية وكذلك في آراء عمانوئيل كانط (١٧٢٤ - ١٨٠٤) بصفته المنظّر والفيلسوف المؤثر الذي اعتمده لاحقًا الليبراليون من أتباع الديمقراطية الاشتراكية والليبرالية الجديدة، فقد صرّح كانط برأيه القائل: إنّ امتلاك رأس المال (وحسب تعبيره الاستقلالية والسيادة) هو الشرط الأساس الذي يجعل الفرد مواطنًا ومتساويًا مع سائر المواطنين الأحرار، وهذا هو الذي يمتلك حق التصويت والتشريع والحكم (ينظر: الليبرالية - شهريار زرشناس -المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية/ سلسلة مصطلحات معاصرة- دار الكفيل /كربلاء - الطبعة الأولى ٢٠١٧ - ص٧١- ٧٢).

(٢) الإسلام في مواجهة النسوية – محمد لغنهاوزن – مجلة الاستغراب- المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية- العدد ١٦/السنة الرابعة/صيف ٢٠١٩- ص١٦.

وأولى الاستجابات الرسمية للمطالب الداعية لحقوق المرأة الغربية كانت في العام ١٨٨٢، عندما أصدر البرلمان الإنجليزي قانونًا يقضي بحق المرأة المتزوّجة في الاحتفاظ بمالها الذي تكسبه من عملها، وليس من حق الزوج أخذه منها، وكان مثل هذا التحوّل مرصودًا من قبل الفيلسوف ويل ديورانت الذي قال: «كان ذلك التشريع أخلاقيًّا ومسيحيًّا إلى أقصى حد، فرضه أصحاب المصانع في مجلس العموم ليجذب فتيات إنجلترا للعمل في مصانعهم، ومنذ تلك السنة حتى وقتنا هذا ظلَّ الدافع الذي يدفع إلى الحصول على الكسب يجتذب النساء من عبودية البيت إلى رِقّ الورشة»[١].

وقد دخلت التيارات الاشتراكية على خط تشجيع المرأة في الالتحاق بالمصانع والتخلّي عن أدوارها التقليدية في المنزل، بدعوى أن ارتباط المرأة بالأعمال المنزلية المجانية هو اضطهاد برجوازي لها، وفي ذلك يقول الفيلسوف الماركسي فردريك أنجلز: «إنّ الشرط الأول لتحرر المرأة هو عودة جنس النساء بكليته إلى الإنتاج الاجتماعي، الأمر الذي يتطلّب بدوره زوال العائلة الفردية بوصفها وحدة اقتصادية في المجتمع»[٢].

لقد تبنّت الاشتراكية بقوّة مسألة دفع المرأة بعيدًا عن كونها ربّة منزل، مُعتبرة إيّاه ظلمًا طبقيًا؛ لكونه عملاً مجّانيًا لا تحصل المرأة من ورائه على أجرٍ مالي، واتّخذت مواقف عدّة تُنبئ عن ارتباط «تحرير المرأة» بنزولها إلى سوق العمل، ففي العام ١٩٠٩ دعا الحزب الاشتراكي الأمريكي للاحتفال باليوم الوطني للمرأة بتاريخ ٢٨ شباط بمناسبة إضراب عاملات الملابس في عام ١٩٠٨ [٣].

(١) مباهج الفلسفة- ول ديورانت /ج١- المركز القومي للترجمة-الطبعة الثانية ٢٠١٦- ص ٢٠٣.

(٢) أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة- فريدريك أنجلز – الحوار المتمدن - العدد: ٦٧٤٨ – ٢٠٢٠/١١/٣٠.

(٣) في العام ١٩١٠ طالب المؤتمر الدولي للنساء الاشتراكيات في كوبنهاغن بالدنمارك تحديد اليوم الدولي للمرأة، الذي أفضى أخيراً إلى الاحتفال لأول مرة بيوم المرأة العالمي في ١٩ آذار من عام ١٩١١.

المرأة كوحدة إنتاجية

مما تقدم نلحظ كيف أنّ التوجّه الغربي الحديث قد أعاد تعريف المرأة على أنها وحدة إنتاجية في المجال العام، وعلى الرغم من العداء المُعلن بين الخطّين الرأسمالي والاشتراكي، إلا أن كلمتهما اتفقت على ضرورة تخلّي المرأة عن لعب دور الزوجة والأم في المنزل، ودفعها بقوّة نحو العمل في القطاع الخاص والعام[١]، وقد ألقى ذلك بظلاله على الجانب السياسي في مطلع القرن العشرين، ففي العام ١٩١٤ تم تنظيم مسيرات في مُدن أوروبية عدة تطالب بحق النساء في المشاركة بالاقتراع، كما تظاهرت النساء الروسيات في العام ١٩١٧ تحت شعار «الخبز والسلام»، الأمر الذي دفع إلى الاعتراف بحقّهنّ بالتصويت في روسيا، في حين لم تقرّ الولايات المتحدة الأمريكية حق النساء في التصويت حتى العام ١٩٢٠، وذلك بإجماع الولايات على إقرار التعديل التاسع عشر على الدستور الأمريكي الذي يسمح للمرأة بذلك.

كان للحرب العالمية الأولى دور كبير في تعزيز نزول المرأة الغربية إلى قطاع العمل المأجور، إذ إن انخراط الرجال في جبهات القتال والحاجة إلى تعزيز الإنتاج الحربي جعل شرائح كبيرة من النساء العازبات والأرامل يتوجّهن إلى العمل في المصانع والوظائف لإعالة أنفسهن وأطفالهنّ، وبعد انتهاء الحرب، دخل على الخط المروّجون للبضائع الاستهلاكية، واتخذوا من مفهوم تحرير المرأة وسيلة مبتكرة لانعاش الأسواق التجارية، ورائدهم في ذلك إدوارد برنايز (١٨٩١- ١٩٩٥) الذي أطلق حملة دعائية لترويج السجائر من خلال تشجيعه على تدخين النساء الأمريكيات في المناطق العامة تحت غطاء المساواة بين الجنسين وتحرير المرأة، وحقّقت حملته التي كانت بعنوان «مشاعل الحرية» فوائد ضخمة لصالح الشركة الأمريكية للتبغ؛ إذ ارتفعت نسبة استهلاك النساء للسجائر من ٥٪ إلى ١٢٪ في الولايات المتحدة الأمريكية[٢].

(١) مما يبعث على السخرية أن الحركات النسوية لا تزال توجّه أصابع الاتهام -من حين لآخر- نحو النظام الرأسمالي في استغلال المرأة، وفي الوقت ذاته تشجع النساء على تغذية هذا النظام بكل ما يرغب فيه من طاقات النساء العاملات لتنشيط مصانعه وتغذية أسواقه واستهلاك منتجاته على نطاق واسع.

(٢) العلاقات العامة واستراتيجية الاتصال – علي فرجاني – دار أمجد للنشر والتوزيع/ الأردن – الطبعة

ومع نهاية العقد الثاني من القرن العشرين ظهرت أزمة الكساد الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٢٩، واستمرّ أثرها لعشرة أعوام كانت مُفعمة بالاضطرابات، فزادت من معدّلات توظيف النساء في الصناعات الأقل تأثّرًا ببورصة الأوراق المالية بالتزامن مع ارتفاع نسب العزوف عن الزواج بسبب تردّي الأوضاع الاقتصادية، فازداد عدد النساء العاملات بين عامي ١٩٣٠- ١٩٤٠ بنسبة ٢٤٪.

ولكن على الرغم من ذلك بقي إقبال النساء على الأعمال خارج المنزل محصورًا بالعازبات غالبًا، ففي العام ١٩٤٠ كان عدد النساء المتزوّجات العاملات في القطاع العام ١٥٪ فقط، مقابل ٥٠٪ من العاملات العازبات؛ إذ لا تزال هنالك وصمة عار تلاحق المرأة المتزوجة العاملة خارج المنزل، ولكن مع اشتعال الحرب العالمية الثانية تغير الحال تمامًا، إذ عملت الدعاية الأمريكية على إزالة هذه الوصمة لتغذية مصانع إنتاج السلاح باليد العاملة النسائية[١].

هذه التحوّلات التاريخية المؤسفة التي واجهت المرأة الغربية والتي تنوعت بين الاستغلال التجاري لها وضغط الظروف السياسية والاقتصادية عليها شجّعت على التعاطف العام مع الحراك النسائي الذي نادى برفع الحيف والظلم المزمن الذي لحق بالنساء الغربيات، وقد عدّ بعض المؤرخين أنّ الحراك المطالب بحقوق المرأة ما بين القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين هو الموجة الأولى من الحراك النسوي، في حين يصف بعضهم هذه المرحلة بأنها حركة نسائية وليست نسوية؛ إذ تتميز بشكل كبير عن طبيعة المطالب التي نادت بها الموجات النسوية التالية.

مما تقدم نفهم أن الحراك النسوي لم يقم بالأصل على أُسس مُنتزعة من عالم الأفكار، بل هو صناعة بلورتها الأوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت بالمجتمع الغربي منذ القرن التاسع عشر، ولهذا نلحظ أن النسوية منذ ظهورها وإلى اليوم لا تزال تفتقر إلى فلسفة واضحة المعالم، وتنادي بمفاهيم لا يمكن محاكمتها وفق منطق سليم، وتحمي نفسها بشعارات ضد

الأولى ٢٠١٨ – ص١٣ .

(١)Underpaid, But Employed: How the Great Depression Affected Working Women –history - https://www.history.com/news/working-women-great-depression

الذكورية جعلتها كدرع يقيها من النقد الموضوعي؛ لذا فإن النسوية حركة لم تعثر على هويّتها حتى الآن، لكن ما جعلها تنمو بهذا الشكل المضطرد هو (رأس المال) الذي طالما وقف خلف كلّ ظاهرة تبرز بقوّة في المجتمع الغربي، فهو الثابت الوحيد في عالم الغرب السائل، إذ أعطى دفعة هائلة لما يسمى بحركات التنوير لقلب الطاولة على الحكم الأرستقراطي بعد أن صار عائقًا أمام مصالح البرجوازيين، وهو ذاته الذي وطّد أركان النظام النيوليبرالي ليقلب آخر حصون الاشتراكية ويُلبس العالم طوق العولمة في القرن العشرين.

الموجة الثانية وما بعدها

تعد كتابات الفرنسية سيمون دي بوفوار، إلى جانب كتابات الأمريكية بيتي فيردان، المحرّكات الفكرية الأولى لانطلاق الموجة النسوية الثانية، ويُعدّ كتاب الجنس الآخر لبوفوار في العام ١٩٤٩، وكتاب الغموض الأنثوي لفيردان في العام ١٩٦٣ من أهم الأعمال التي ألهبت الحماس الغربي للانتقال بالحراك النسوي إلى مستوى جديد، فلم تعد المطالبات تقتصر على حق المرأة على التصويت السياسي والمساواة في الأجور حسب، وإنما في حق التساوي بالفضاء الاجتماعي- الثقافي، بما في ذلك حرية السلوك الجنسي وحق الإجهاض.

تزامنت هذه الموجة مع تحولات اجتماعية جديدة في الغرب، تمثّلت بنفخ روح جديدة في المفهوم الليبرالي، وهي حقبة ما بعد الحداثة التي بدأت فيها حركات متحرّرة تطفو على السطح، مثل جماعة الهيبيين (Hippies) وحركات الشاذّين جنسيًا (المثليين)، ومن الطبيعي أن تجد الحركة النسوية في موجتها الثانية تماهيًا قويًا مع هذه الحركات؛ إذ إن طَبَق الليبراليةِ الجديد يُقدم أفضل وصفة لكل الحركات المعادية للقواعد التقليدية التي تميّزَ بها عصر الحداثة.

لهذا تُعد المرحلة الثانية من تاريخ النسوية بواكير ولادة مفهوم الجندر Gender، الذي عبرّت عنه بوفوار قائلة: «لا تولَد المرء امرأة، وإنما تَصِيرُ كذلك»، وحاول الطبيب جون ماني (١٩٢١-٢٠٠٣) تطبيقها عمليًا في العام ١٩٦٧ [١]، وجوهر المفهوم يعني أن البشر يُولدون

(١) أجرى الدكتور جون ماني تجربة متطرفة ولا أخلاقية على الطفل ديفيد لتحويله إلى فتاة باسم بريندا، انتهت التجربة بنهاية مأساوية تمثلت بانتحار ديفيد بعد أن صار شابًا، ولكن ماني رأى أن

مُحايدين في أدوارهم الجندرية، وأن المجتمع هو ما يحدّد هذه الأدوار كذكر أو أنثى، ومن الطبيعي أن تتضخّم هذه الدعوى في العقيدة النسوية الجائعة لمفهوم المساواة، وتتلمّس لها أسسًا فلسفية تجرّد الأنثى من تمايزها عن الذكر، ومن الطبيعي أيضًا أن يلقى موضوع «لَبْرَلة» المرأة ترحيبًا ودعمًا كبيرين من قبل القوى البرجوازية التي تسعى إلى تحقيق نموها الاقتصادي بوساطة عمل المرأة في المجال العام، ولا بدّ من التأكيد على أن البرجوازية «هي التي صنعت الليبرالية على عينها وغيّرت في أشكالها بما يوافق مصالحها الزمانية والمكانية»[١].

رأت الليبرالية الرأسمالية في نساء العصر الجديد فرصة ذهبية لدعم النمو الاقتصادي المفتوح والمحتدم والذي يسير بثبات نحو العولمة[٢]، فمنذ الستينات سدّت المرأة في الدول الصناعية الحديثة مثل كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة الحاجة المطلوبة للعمالة رخيصة الأجر من أجل النمو الاقتصادي السريع الذي مارسته هذه المنطقة، كما اعتمدت كل من الفليبين وماليزيا وأندونيسيا وتايلاند على النساء العاملات منذ السبعينات، وهنالك اعتماد كبير على العمالة النسائية وحتى على الأطفال في المجموعة الآسيوية الأخيرة التي أنشأت مناطق عمليات تصديرية خلال الثمانينات، مثل سيريلانكا وبنغلاديش ومناطق من الصين والهند[٣].

ولا ننسَ أنّ في إدماج الحركات النسوية بالليبرالية الثقافية يحقّق هدفًا اقتصاديًا آخر غير الوظائف في المصانع، ويتمثل في تجارة الجنس التي تدرّ مليارات الدولارات على أربابها

التجربة كانت ناجحة، وكتب في ذلك كتابًا يحمل عنوان التوقيعات الجنسية في العام ١٩٧٥ لاقى ترحيبًا إيجابيًا كبيراً، ما يدلّ على وجود دعم لا علمي وراءه، وفي العام نفسه احتفلت الأمم المتحدة بيوم ٨ آذار كيوم عالمي للمرأة..

(١) حقيقة الليبرالية وموقف الاسلام منها- د. عبد الرحيم السلمي- مركز التأصيل للدراسات والبحوث – الطبعة الاولى (جدة) ٢٠٠٩- ص٤٧.

(٢) صرح رئيس مجلس الوزراء شينزو آبي أن إنتاج اليابان يمكن أن يرتفع بنسبة ١٦٪ إذا عملت المرأة اليابانية بالقدر الذي يعمل به الرجال، ووضع خطة أطلق عليها اسم (المشاركة الاقتصادية الفعالة للمرأة اليابانية Womenomics من أهدافها رفع نسبة القوى العاملة النسائية إلى نحو ٧٣٪ مقارنة بـ٦٨٪ للعام ٢٠١٢ على أمل أن يحصد المجتمع الياباني عائدها الاقتصادي في العام ٢٠٢٠ .

(٣) من الحداثة إلى العولمة ج٢ – تيمونز روبيرتس وإيمي هايت- عالم المعرفة/الكويت- الطبعة الأولى ٢٠٠٤ – ص ١٩٣-١٩٤

سنويًا، فثقافة التحرّر الفردي تسمح بمزيد من الاستغلال الربحي لجسد المرأة، سواء أكان ذلك في الإعلانات أم في التسويق، أم في الأفلام الخلاعية (الإباحية)، أم في السياحة الجنسية وسواها، إذ ترتبط تجارة الجنس باستثمارات الأعمال الدولية والشركات متعددة الجنسيات[١] والقواعد العسكرية الأمريكية في الدول المتقدمة، وترى بعض المؤسسات المالية العالمية وبعض الدول تطوير هذه الصناعة كحل لأزمات الديون، كما تلعب حكومات هذه الدول دورًا رئيسًا في تطوير هذا الشكل من عمالة النساء غير الرسميّة، وفي الوقت نفسه تقوم بتمجيد فضيلة النساء العاملات في المصانع[٢].

هذا الوضع شجّع الأمم المتحدة – التي تمثل أهم منظمة عالمية- إلى وضع «لَبرلة» المرأة في قلب اهتماماتها، فعلى الرغم من إقرارها بالمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء ضمن وثيقة حقوق الإنسان في العام ١٩٤٨، إلّا أنها عادت في العام ١٩٧٩ إلى طرح وثيقة خاصة بالنساء تحمل اسم (القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - سيداو CEDAW) تضمّنت الدعوة إلى نبذ أي أفكار نمطية مثل «لكل جنس دور معين يقوم به دون الجنس الآخر»، وقد واجهت هذه المعاهدة رفضًا من قبل التيارات المحافظة باعتبارها تسعى إلى فرض معيار ليبرالي غربي يتقاطع مع التقاليد الدينية والاجتماعية المتنوّعة لعديد من الشعوب.

في مطلع التسعينات من القرن العشرين وقع تغيّر عالمي كبير تمثّل بتفكّك الاتحاد السوفيتي وانهيار المعسكر الاشتراكي، مع سعي الليبرالية بنسختها الجديدة (النيولبرالية New liber-alism) لتحلّ محلّها على نطاق عالمي، فشهدت النسوية ظهور موجة ثالثة تحمل أفكارًا أكثر تطرفًا من سابقتها، إذ صارت تنظر إلى الرجل كمنافس للمرأة بدل أن يكون مساويًا لها، فالحركة النسوية الثالثة ترى أنه لا نيل لحقوق النساء إلّا بإزاحة الرجال عن نيل الامتيازات وسوقها للنساء فقط، وبذلك تم في عقيدة نسويات الموجة الثالثة إقصاء مفهوم الشراكة بين الجنسين ليحلّ محلّه مفهوم العداوة بينهما، وقد أدى ذلك إلى بروز آراء نسوية مُتطرّفة تستنكر بنود معاهدة سيداو ذاتها، واصفة إياها بأنها تقيّد المرأة بالنموذج الذكوري باعتباره

(١) بلغت نسبة النساء اللواتي يعمل في الجنس في بانكوك ١٠٪ من عدد العاملات في الشركات متعددة الجنسيات.

(٢) من الحداثة إلى العولمة ج٢ – مصدر سابق - ص ٢٠٥.

قاعدة سائدة[١].

في تلك الحقبة برزت الفيلسوفة جوديث باتلر وكتابها الموسوم (مشكلة الجندر)، لتمهّد بأفكارها لظهور موجة نسوية رابعة سوف تظهر تاليًا، إذ جرّدت باتلر مفهوم الجندر من ثنائية (رجل-امرأة) الذي طرحته بوفوار، وحوّلته إلى صفة السيولة المُطلقة، فباتلر ترى أنّ الجندر أشبه بالأدوار التي يؤديها المُمثل على المسرح، تُكوّن الذات وتتكوّن من خلالها، وعليه فإن الجندر لا ينفكّ عن التكوّن وأنه حالة من بناء مُستمرّ، وعلى حد تعبير باتلر «إن الجندر أدائيٌّ إلى الحد الذي يعني أنّه ليس واقعيًّا إلا بقدر ما يُؤدّى».

وهذا التوجّه النسوي الجديد المدعوم بالثقافة النيوليبرالية تَمَظهَرَ على شكلِ استجابةٍ غير علميّة من قِبل مُنظمة الصحّة العالمية؛ إذ اقتضى حذف الشذوذ الجنسي من قائمة الأمراض النفسية في العام ١٩٩٠، وهي استجابة تذكّرنا بالإشادة التي تلقّاها البحث الفاشل لجون ماني بخصوص الأدوار الجندرية، وقامت الأمم المتحدة بإدراج مصطلح الجندر في وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان لعام ١٩٩٤ في ٥١ موضعًا، وفي العام ١٩٩٥ أثارته مرة أخرى بشرط واضح في مؤتمر بكين للمرأة في العام ١٩٩٥، ثم شاع استخدامه في المؤتمرات الدولية[٢] منها هيئة كير الدولية[٣] التي أعلنت في العام ١٩٩٨ عن مبادرة المساواة في النوع الاجتماعي والتنوّع، وفي العام ٢٠٠٠ دَخَل مجلس الأمن الدولي على الخط ليُصدر قرار ١٣٢٥ الرامي إلى إشراك المرأة في صنع القرار السياسي للدول الأعضاء، ودمج مفهوم الجندر في جميع أنظمة تقارير الأمم المتحدة وآليات تنفيذ البرامج.

في العام ٢٠١٠ لاحت طلائع الموجة النسوية الرابعة – وهنالك من يرى أنها ظهرت في العام ٢٠٠٨- التي تُركّز على حماية المرأة من التحرّش الجنسي وتنظر إلى أعمال الدعارة كمهنٍ مشروعة للنساء، إلى جانب دعم النشاط النسوي على شبكة الإنترنت للقضاء على التمييز

(١)Gender and democratic citizenship: the impact of CEDAW - OXFORD ACADEMIC- 30/3/2012- https://academic.oup.com/icon/article/10/2/512/666068?login=false

(٢) النسخة الإنجليزية لمؤتمر بكين الدولي المشهور ذكرت مصطلح الجندر ٢٥٤ مرة دون أن تعربه، وتحت ضغط الدول المحافظة تم تشكيل لجنة تعمل لتعريفه ولم خرجت بتعريف له.

(٣) منظمة تعاونية للمساعدة والإغاثة والتنمية.

على أساس جندري، وقد قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ٢٠١٠ بافتتاح وكالة جديدة باسم (الأمم المتحدة للنساء) تتعامل حصريًا مع نشاطات الجندر، وبحلول العام ٢٠١٥ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا يقضي بتطبيق العالم لخطة التنمية المُستدامة لعام ٢٠٣٠، ويتضمن القرار وضع المساواة الكاملة بين الجنسين وتمكين جندر المرأة كشرط رئيس في تحقيق أهداف هذه التنمية[١]، وهو ما يتّسق تمامًا مع الرؤية النيوليبرالية المولعة بنزول النساء و «أشباههنّ» إلى سوق العمل[٢].

على صعيد غير رسمي، ظهرت العديد من الحملات التي تهدف إلى إخضاع جيل ألفا -مواليد عام ٢٠١٠ وما بعده- للقبول بالمثلية الجنسية[٣]، وقد لعب انتشار الأفلام والمسلسلات الخلاعية عبر شبكة الإنترنت دورًا كبيرًا في انتشار وقبول مفهوم الجندر، فهذه المواقع جعلت شرائح واسعة من هذا الجيل يطّلع على الممارسات الشاذة بأنواعها كافة، ما ولّد لدى كثير منهم اضطرابات في الهوية الجنسية؛ لذا تستحق الموجة الرابعة أن توصف بأنها «ما بعد النسوية»؛ لأنها تنكّرت لمفهوم المرأة بالمعنى المألوف ، وصار نضال النسويات ينصبّ على حماية التنوّع الجندري الشامل لقائمة طويلة من الشاذّين والثنائيين والمتحوّلين واللاجنسيين وغير المُحدّدين جنسيًا، الذين بات يُرمز لهم بمصطلح (LGBTQIA+) بالإضافة إلى النساء الملوّنات والسوداوات والثقافات المهمّشة وجماعة الشتات.

العدو المُعلن: الأبوية والذكورية

تُعلن الحركات النسوية الغربية منذ موجتها الثانية العداء لسلطة الرجل، ورأت أنّ هذه السلطة تقوم على مفهومين رئيسين: الأبوية (البطريركية) والذكورية، ولكلٍّ من هذين المفهومين معنى

(١) جاء في القرار ما نصه: «يسهم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة إسهاما حاسما في احراز تقدم نحو تحقيق جميع الأهداف والغايات» (ينظر: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠١٥/٩/٢٨ – الأمم المتحدة- الدورة السبعون- ٢٠١٥/١٠/٢١ - ص٨) .

(٢) في تزامن لا يبدو على أنه مصادفة، اطلق المصنعون في الولايات المتحدة حملة تهدف إلى توظيف نصف مليون امرأة بحلول العام ٢٠٣٠ لسد الحاجة للأيدي العاملة في المصانع الأمريكية.

(٣) ما بين عامي ٢٠١٠- ٢٠١٣ ارتفعت نسب الزواج المثلي في الولايات المتحدة، وتحوّل نهج شركة نتفلكس الشهيرة إلى الترويج للمثلية من خلال منتجاتها بقوة، كما تسنّم البابا فرنسيس عرش البابوية ليصرّح بأن المثليين أبناء الرب، وليس لأحد الحق في أن يحكم عليهم.

خاص، فالأبوية مفهوم يرادف قيمومة الرجل على المرأة، إذ تكون الانثى تحت رعايته ماديًا ومعنويًا، فيتولّى الرجل حراسة المرأة من نفسها ومن الآخرين بتطبيق المعايير الاجتماعية السائدة، ويُعبّر عنه بالأبوية نسبة إلى دور الأب في العائلة التقليدية، الذي من شأنه أن يحمي أسرته ويرعاها ويحرص على تطبيقها للقيم السائدة، وبذلك فإن مفهوم الأبوية يستبطن وصاية الرجل على المرأة.

أما الذكورية، فهو مفهوم يشتمل على تأكيد امتيازات مُعيّنة يستأثر بها الرجل دون المرأة، من الناحيتين المادية والمعنوية، ومن ثم يكون تصدّر الرجل في الميادين السياسية والثقافية العامة حقًّا مشروعًا يرجع إلى تفوّقه الطبيعي في القدرات النفسية والجسدية؛ لذا فإن هذا المفهوم يستبطن التأكيد على التمايز بين الجنسين، وتفوّق جنس الذكور على جنس الإناث في أصل الخلقة.

والجمع بين هذين المفهومين يعطي النتائج الآتية:

١- الرجل حامي القيم الاجتماعية ومسؤول أوّل عن تطبيقها.
٢- الرجل مُتفوّق على المرأة عقليًا وجسديًا.
٣- الرجل قيّم على المرأة ومسؤول عن رعايتها.
٤- تصدّر الرجل في المجال الخاص والعام حقّ طبيعي له.

والحركات النسوية ترفض هذه النتائج جملة وتفصيلاً، فلا ترى أن للرجل قوامة على المرأة، وأن القيم التي يُعلن الرجل الدفاع عنها إنما وُضِعت لخدمة مصالحه الخاصة، ولا تُعير النسويات أهمية لما قد يبدو من اختلاف بين الجنسين يستحق على ضوئه التمييز بينهما، ولهذا تُركّز الحركات النسوية على مفهومين أساسيين هما: التمكين والمساواة، اللذان يمثلان ضدين نوعيين لمفهومي الأبوية والذكورية، فبالتمكين تتحرر المرأة من قوامة الرجل لتكون حرّة في اتّباع معايير خارجة عن الثقافة السائدة، وبالمساواة تلغي الاعتراف بتمايز الرجل عن المرأة، لتحقيق فرصتها المتساوية -وربما المُتصدّرة- في كل ما كان يشغله الرجل من أدوار في المجالين العام والخاص.

من جانب آخر، نلحظ أن النتائج الأربع آنفة الذكر التي رفضتها النسوية تتفق مع المعايير الدينية والأعراف السائدة لدى أكثر الشعوب، لهذا نجد أن النسويات يضعن نصب أعينهن معاداة المعايير الدينية والأعراف التقليدية، صراحة في بعض البلدان وضمنًا في بلدان أخرى، ويؤكّدنَ في سبيل ذلك على رفع شعارات التطور والتقدم المستند أساسًا على الفكر النيوليبرالي، واتّخذن في ذلك طيفًا واسعًا يمتد من المُحافظة إلى التطرّف في هذه الشعارات، فلم يعد غريبًا رؤية حركات «نسوية إسلامية» تحاول تأويل النصوص الدينية بما يتلاءم مع الليبرالية الغربية، في محاولة لتطويع الحراك النسوي في البلدان الإسلامية لمعايير السيولة التي تبنّتها النسويات في الغرب.

وحيث إنّ الأسرة التقليدية تلتزم بالأعراف التقليدية السائدة وتتوارثها، فإنّ الحراك النسوي بموجاته الأخيرة كثيراً ما ينصُب العداء للنظام العائلي التقليدي، بكل ما يتضمّنه هذا النظام من التزامات قيمية ودينية موروثة؛ إذ تشكّل العائلة الضمانة الأولى والأهم للحفاظ على التعددية الثقافية والتمايز الحضاري بين الشعوب، وهي بهذا اللحاظ تمثّل الجدار الأقوى الذي يقف كعقبة تعرقل التمدّد النيوليبرالي السريع على العالم؛ لذا فإن هدف النسوية في معاداة نظام العائلة التقليدي يقع في طول الهدف الخاص بالنظام الرأسمالي، الذي ينشد تغذية حاجة السوق بالعمالة النسائية تحت شعار تمكين المرأة، فالعائلة التقليدية غالبًا ما تعتمد على الرجل كمُعيل للأسرة، ويسند للمرأة مهام إدارة شؤون المنزل ورعاية الأبناء كشكل من أشكال توزيع الأدوار.

وفي ضوء ذلك، يمكن تلخيص الأهداف الإستراتيجية للنظام الرأسمالي العالمي في دعمه للحراك النسوي العالمي في موجاته الأخيرة بما يأتي:

- فك ارتباط المرأة بدورها التقليدي كربّة منزل، وربطها أساسًا بالعمل في المجال العام لتغذية التنافس الإنتاجي والاستهلاكي المحموم، ويتفرّع من ذلك: هدف استبدال عمالة الرجال بعمالة النساء الأرخص ثمنًا والأقل اعتراضًا على أرباب العمل.
- تحطيم سلطة الأب الناقل للمعايير والقيم السائدة التي من شأنها أن تنافس السلطات السياسية والاقتصادية، ويتفرع من ذلك: هدف فكّ الأجيال الجديدة عن هويتهم

المحلية (برعاية الأسرة التقليدية) وجعلها مرتبطة بالهوية المُعولمة (برعاية المنظّمات العالمية).

- إشاعة التحرر الجنسي لدعم تجارة الجنس والسياحة الجنسية المُدرّة للأرباح الفلكية لأرباب رأس المال والسلطات المحلية المتعاونة معهم.
- استهداف القوة الشرائية للمثليين حول العالم، ويشمل ذلك نشاط سوق العمليات الجراحية الخاصة بالتحويل الجنسي وما يستتبعه من ترويج للأدوية والهرمونات وجلسات العلاج المتعلّقة باضطراب الهوية، ويتفرع من ذلك: هدف إرضاء لوبي المثليين من الطبقة المخملية، وخلق قضية سياسية لأفراد هذه الشريحة، ليجدوا بسببها معنى واضحًا لكيانهم المشوّش.
- افتعال صراع داخلي بين أفراد المجتمع (مع-ضد) لإلهاء الرأي العام عن المشاكل المركزية المتعلقة بالفساد السياسي والاقتصادي لشرائح النخبة المُتنفّذة.
- تعميم مبدأ الحرية الشخصية (الليبرالية) على نطاق عالمي، ويتفرّع منه هدف تحطيم مبدأ التضحية ببعض المصالح الشخصية لصالح تقوية الأواصر الاجتماعية، كالعلاقات الزوجية المستقرّة، الذي يؤدي تحطيمها إلى تقليل النسل للموازنة مع الموارد الاقتصادية للأرض انطلاقًا من فلسفة الحضارة الغربية.

مدخل نظري: التغير الثقافي للمجتمع

من المهم تصدير فصول هذا الكتاب بأنموذج نظري يؤطّر فهمنا للتحوّلات الثقافية التي سايرت الوقائع التاريخية المُثبّتة فيه، وقد رسمتُ ملامح هذا النموذج اعتمادًا على تحليل الظواهر الحضارية المنظورة، وما ينتج عنها من تحوّلات اجتماعية أشار اليها علماء اجتماع قديمون ومحدثون[1].

يقوم هذا النموذج على فكرة: أن المجتمع الإنساني ينمو ثقافيًا على أساس قطبين هما: (التماسك الاجتماعي) و(الاحتكاك الثقافي)، وهذان القطبان لهما قوة شدّ وجذب متعاكستين، فهما أشبه بقطبي البطارية السالب والموجب، فـ(التماسك الاجتماعي) يعزّز الهوية الثقافية الخاصة بالمجتمع، في حين يعمل (الاحتكاك الثقافي) بالمجتمعات الأخرى على زعزعتها، وقد يكون سببًا في تطويرها.

ونتيجة لعمل هذين القطبين بتوازن؛ ينمو المجتمع نموًا ثقافيًّا صاعدًا بعيدًا عن المسخ والركود، فبالاعتماد على (التماسك الاجتماعي) يتّحد المجتمع وينتظم على مبادئ أساسية خاصة به، وبالاعتماد على (الاحتكاك الثقافي) يستفيد المجتمع من التجارب المغايرة ويتفاعل مع منجزاتها الحضارية، بحيث تدفعه إلى الاستفادة منها لتعميق نظرته في مبادئه الأساسية والعمل على إدماجها في تجربته الخاصة.

ونعني بـ(التماسك الاجتماعي): التفاف الغالبية العظمى من أفراد المجتمع حول «مبادئ أساسية» يتسالمون على الالتزام بها، وتكون محرّكًا لسلوكهم العام، سواء أكانت هذه المبادئ سماوية أم وضعية، على أن تتوافر هذه المبادئ على صفتين أساسيتين تضمن تمسّك أفراد المجتمع بها:

الأولى: كونيّة تلك المبادئ وبساطتها، أي أنها تقوم على تفسير شامل للكون من حيث المبدأ والغاية وطبيعة الأنساق التي توصل إليها، وفي الوقت نفسه تكون قابلة للفهم والاعتناق من

(١) أمثال غوستاف لوبون في كتابه (سيكولوجية الجماهير) والدكتور مصطفى حجازي في كتابه (التخلف الاجتماعي).

قبل أغلب شرائح المجتمع.

الثانية: تلبية تلك المبادئ لحاجات عامّة يحسّ بها أفراد المجتمع، سواء أكانت تلك الحاجات مادية أم معنوية.

وقوة المجتمع ترتبط ارتباطًا عضويًا بـ(التماسك الاجتماعي)؛ لأن من البديهي أن التفاف غالبية الأفراد على مبادئ مُحدّدة ستزيد من وحدتهم الاجتماعية، وتقلّل من احترابهم الداخلي، وتوجّه طاقاتهم الاجتماعية الجبّارة نحو أهداف مشتركة.

وحيث إن من طبيعة الأشياء في هذا الكون هو الميل نحو الاستقرار، فإن (التماسك الاجتماعي) غالبًا ما يكون هو القطب الذي يميل إليه عامة المجتمع، فهو القطب السالب من البطارية الحضارية الذي يمنح الناس استقرارًا ثقافيًا بعيدًا عمّا ينغّصه من خلافات ومعارضات، وعلى هذا الأساس فإن بعض المجتمعات المُغلقة ثقافيًا تعتقد بأهمية العزلة عن الثقافات الأخرى، وتُبدي ردود أفعال عنيفة تجاه أي انفتاح، فتسعى إلى الهروب منه بالانغماس في رؤيتها الخاصة أكثر، فتتحفّز للانغلاق على الذات، وتكثّف خطابها الأصولي بحجّة الحفاظ على الهوية، ولدينا أمثلة حيّة للركود الثقافي الذي تعانيه بعض الشعوب التي فرضت عليها الظروف حالة من العزلة التامة عن الاحتكاك بالمجتمعات الأخرى، بحيث يصحّ أن يُطلق عليها اسم «شعوب بدائيّة».

ولكن طبيعة الحياة على الأرض تأبى إلّا أن يكون هنالك نوع من الاتصال أو الاحتكاك بشكل عام، وهنا يأتي دور القطب الثاني (الاحتكاك الثقافي) الذي يُشبه الضريبة الحتميّة التي يدفعها المجتمع كنتيجة للتبادلات التجارية، أو حركات التبشير الديني وما أشبه ذلك.

وعلى الرغم من أنّ هذا الاحتكاك قد يبدو مُزعجًا للجماهير لأوّل وهلة، إلا أنه مهم جدًا لمنع ما قد يُصابون به من ركود يُبعدهم عن خيرات كثيرة، لذا يصح ان نَصِف (الاحتكاك الثقافي) بالقطب الموجب من البطارية الاجتماعية باعتباره أحد أهم محرّكات الذهنية الاجتماعية[1].

(١) إن هذا المدخل النظري لا يفسرّ حصول التحوّلات الثقافية بفعل الانقلابات التي يشعلها الثوريون، أو بفعل القسر الذي تمارسه السلطات الحاكمة، فهذا القسر وتلك الثورات قائمة على أساس انحسار الخيارات لدى شرائح المجتمع في قبول أو رفض الثقافة الجديدة التي جاءت بها الثورة أو السلطة،

ومن خلال هذا المدخل يمُكننا تفسير التبدّلات الثقافية في أي مجتمع إنساني، مثل تخلّيه عن بعض معالم ثقافته الخاصة وإحلال أخرى مكانها، فذلك يحدث عندما يختلّ التوازن بين القطبين، فيحصل تنازل عن بعض أو معظم مبادئ الثقافة الخاصة لصالح الثقافة الوافدة، ويحدث ذلك غالبًا لسببين:

الأول: أن يكون التماسك الاجتماعي هشًّا بسبب وجود ضعف بنيوي في «المبادئ الأساسية» التي يلتفّ المجتمع حولها، بحيث يجد عامة أفراد المجتمع أن هذه المبادئ لا تكفي للإجابة عن أسئلتهم الكونية أو تلبية حاجاتهم العامة، فيميلون إلى تعديلها أو استبدالها، تبعًا لقوّة الثقافة الوافدة.

الثاني: أن تكون عملية الاحتكاك ناشئة عن غزو بربري أو استعمار عسكري يُفقد عموم أفراد المجتمع حاجاتهم الأساسية، من قبيل زوال أمنهم النفسي والجسدي، وهدر كرامتهم الإنسانية، وإشاعة التخلّف الفكري، واستعمال التضليل المُمنهج استنادًا إلى ثغرات موجودة سلفًا، ولعل حديث الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام يلخّص كل هذه النتائج بقوله: ﴿ **وَاللَّهِ مَا غُزِيَ قَوْمٌ قَطُّ فِي عُقْرِ دَارِهِمْ إِلَّا ذَلُّوا** ﴾[1].

وقد وجدنا في شواهد تاريخية مُتكرّرة كيف كان الاحتكاك الثقافي مُثمرًا عندما يكون في حالة توزان مع التماسك الاجتماعي، منها استفادة علماء المسلمين من التراث الفكري للأمم المُحيطة بهم؛ إذ كان لحركة الترجمة دور بارز في التطوير العلمي للأمة الإسلامية، كما حصل في بيت الحكمة الذي ازدهر في عصر العباسيين الأول، ومن الشواهد الأخرى استفادة الأوروبيين من النتاجات العلمية للحضارة الإسلامية التي أسهمت بشكل كبير في نقل بلدانهم من العصر القروسطي إلى ما يسمى بعصر النهضة.

وعليه فإن القسر الفكري والثورة عملية تغيير قاهرة لا علاقة لها بالتحول الثقافي القائم على التلاقح الثقافي الحر بسبب الانفتاح على الشعوب الأخرى، ومن المشهود أن كثيراً من التغيرات التي فرضتها القوى القاهرة لا يُكتب لها الدوام، فسرعان ما تضمحلّ الثقافة التي أجبر المجتمع عليها ويعود تدريجيًا إلى ثقافته الأولى بعد زوال القوى القاهرة.

(١) الكافي للشيخ الكليني - ج٥- ص٥.

ولو رجعنا إلى تعاليم الدين الإسلامي، لوجدنا فيه ما يدعم هذا الأنموذج النظري، فمن جانب أكّد الإسلام على ضرورة (التماسك الاجتماعي) من خلال التزام المجتمع بـ «المبادئ الأساسية» للإسلام، ومن جانب آخر قرّر أهمية وحتمية (الاحتكاك الثقافي) الذي يقع بين الناس بسبب خلقهم شعوبًا وقبائل متعددة، إلى جانب مفهوم الثنائية الذي أشار إليه القرآن الكريم كسنّة كونية[1].

ففي جانب (التماسك الاجتماعي) نقرأ مثلاً قوله تعالى: ﴿**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُوا**﴾[2]، وما ورد عن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال: (إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ لَمْ يُعْطِ أَحَدًا بِفُرْقَةَ خَيْرًا مِمَّنْ مَضَى وَلاَ مِمَّنْ بَقِيَ)[3]، إذ إن اختلاف الأفراد وتفرّقهم عن المبادئ الأساسية التي ينبغي لهم الالتفاف حولها يُضعف نسيجهم الاجتماعي، إذ تنصرف طاقتهم الاجتماعية نحو النزاع الداخلي وتُستهلك قوتهم في ذلك الخلاف، فيكون المجتمع ضعيفًا أمام التحديات الخارجية التي تحيق به، سواء أكانت هذا التحديات ناعمة أم خشنة، وقد قرر القرآن الكريم هذه الحقيقة بقوله: ﴿**وَلاَ تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ**﴾[4].

والضامن لدفع التفرّق والاختلاف في المجتمع المسلم هو التمسك بـ «المبادئ الأساسية» للدين الحنيف، ولن يتم هذه التمسّك بصورته المطلوبة إلا بعد أن تشعر عامة الجماهير المسلمة -وليس النخب فقط- بحقيقة هذه المبادئ وما تدرّ عليهم من خيرات عاجلة وآجلة، وإن حدث في المجتمع نزاع حول «المبادئ الأساسية» للإسلام، فعلى المسلمين أن يعودوا إلى النهج الذي قرره الله في كتابه والرسول في سنّته لفض النزاع، قال تعالى: ﴿**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلى اللَّهِ وَالرَّسُولِ**﴾[5].

وباختصار: إن (التماسك الاجتماعي) في نظر الإسلام هو الضامن الوحيد لقوة المجتمع

(١) قال تعالى: ﴿**وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾ الذاريات/ ٤٩ .

(٢) آل عمران\١٠٣

(٣) نهج البلاغة- الخطبة ١٧٦.

(٤) الانفال\٤٦

(٥) النساء\٥٩

المسلم، ولا يتم هذا التماسك إلا بالتفاف المسلمين حول «المبادئ الأساسية» للدين، والضامن لعدم التفرق فيها هو استيعاب الجماهير لتلك المبادئ، وإحساسهم بما تقدمه لهم من خيرات على الصعيد المعنوي والمادي.

أما في جانب (الاحتكاك الثقافي) فنقرأ قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا**﴾[1]، وإن التعارف الذي جعلته الآية الكريمة غاية خلق البشر شعوبًا وقبائلَ[2] ليس هو التعارف المألوف بين الأفراد، كالتعرّف على الأسماء أو الأنَساب أو ما يحترفه الآخرون من مهن وما أشبه ذلك، فهذا التعارف يمكن أن يقع بين أفراد الشعب الواحد والقبيلة الواحدة ولا يقتضي بالضرورة تفرّق البشر إلى شعوب وقبائل، بل إن التعارف يعني هنا: المعرفة المتبادلة بين خبرات شعب وشعب وبين تجارب قبيلة وقبيلة وتلاقح ما يحملونه من ثقافات مختلفة بسبب اختلاف البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية الخاصة بكلّ طرف منهم.

إن احتكاك المسلمين مع الشعوب والقبائل التي تحمل ثقافات مغايرة يدفعهم إلى البحث في الأفكار التي يقدمها لهم الوحي الإلهي من أجل استدعاء قوة الثقافة الإسلامية في قبال تلك الثقافات[3]، الأمر الذي يُعمّق من فهمهم لحضارتهم الإسلامية ودقائقها الثمينة، وقد ورد عن الإمام علي عليه السلام قوله: (اعْلَمُوا أَنَّكُمْ لَنْ تَعْرِفُوا الرُّشْدَ حَتَّى تَعْرِفُوا الَّذِي تَرَكَهُ، وَلَنْ تَأْخُذُوا بِمِيثَاقِ الْكِتَابِ حَتَّى تَعْرِفُوا الَّذِي نَقَضَهُ، وَلَنْ تَمَسَّكُوا بِهِ حَتَّى تَعْرِفُوا الَّذِي نَبَذَهُ)[4]، كما إنه وسيلة أساسية لتوسيع آفاقهم الموضوعية وتطوير أدواتهم الإجرائية في حياتهم العملية؛ إذ إنّ «الثقافات البسيطة المتخلّفة والثقافات الراقية تستعير من بعضها البعض وتستخدم تلك

---

(١) الحجرات\١٣

(٢) ذكر الشيخ مكارم الشيرازي في تفسيره الأمثل معان عدة لكلمتي (الشعب) و(القبيلة) في هذه الآية، ورجّح أن يكون المعنى المقصود منهما هو: أن دائرة الشعب أوسع من دائرة القبيلة كما هو المعروف في العصر الحاضر أن يطلق الشعب على أهل الوطن الواحد.

(٣) لا بد من التنويه هنا إلى أن بركات الاحتكاك الثقافي لا تأتي للمسلمين فقط من خلال احتكاكهم بغير المسلمين، بل إن الاحتكاك الثقافي يأتي ببركاته أيضًا إذا وقع بين شعبين مسلمين أو قبيلتين مسلمتين لكل منهما مذهب أو عادات أو تقاليد أو جغرافية مختلفة.

(٤) نهج البلاغة- الخطبة ١٤٦.

العناصر المُستعارة في مناسبات قد تكون مغايرة تمامًا لاستخدامها في بيئتها الأولى، فتُكيّفَه معَ النسق الثقافي الخاص بها، أو تكتفي بأن تأخذ الفكرة فقط دون الشيء نفسه، ويسمي علماء الإنثروبولوجيا الثقافية هذه الظاهرة: انتشار المثير الثقافي»[١].

هذا وتنطوي معادلة (التماسك-الاحتكاك) على وضعية خطيرة جدًا تتمثّل بانقلاب قطب الاحتكاك الثقافي من كونه مُنشّطًا حضاريًا إلى قطب سالب يُشجّع الركود والانغماس بطريقة غير صحيّة في قطب التماسك الاجتماعي، وحينها تتعطّل البطارية الحضارية وتتوقّف عجلة التطور الفكري عن الدوران، لتُصاب قطاعات المجتمع بالشلل الثقافي.

يحدث مثل هذا الحال عندما يأتي الاحتكاك الثقافي على يدي استعمار من النوع البربري، لا يحمل أي خلفية ثقافية مُتحرّكة أو روح حضارية مُتجدّدة، وإنما يكون همّه إعمال القتل والسلب في البلدان التي يغزوها، وذلك تعرض له الشعب العراقي غالبًا خلال تاريخه القديم والحديث، من أمثلته الاحتلال العثماني الذي جثم على صدره أربعة قرون مديدة، الأمر الذي استدعى توغّل المجتمع العراقي بشكل لا صحي في تماسكه الاجتماعي، مُخلّفًا نوعًا من التعصّب القبلي الذي صار ملاذه الآمن الوحيد تجاه التهديدات المستمرّة، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على شتى قطاعات المجتمع وخاصة الضعيفة منها كالمرأة.

ويرى الدكتور مصطفى حجازي[٢] أن الفرد الذي يتعرّض لقهر اجتماعي سيفقد كرامته وتقديره لذاته، مما يولّد لديه ضغطًا نفسيًا كبيراً لا يجد تنفيسًا له إلا بصبّه على من هو أضعف منه، وهو ما عبرّ عنه بمصطلح «التماهي مع المتسلِّط»، والنساء والأطفال عمومًا هم الطرف الأكثر ضعفًا الذين يقع عليهم نتائج هذا الغرم، فيُترجم على شكل امتهان المرأة لتصير كسقطِ المتاع، يتبادلها الرجال كسلعةٍ في النزاعات القبليّة، ويتجنّبون الحديث عنها في مجالسهم، ويجد الرجل في تلك البيئة أنّ من حقّه توزيع سخطه على الزوجة والأولاد لأتفه الأسباب، ويمُثل وضع المرأة في الريف أحد أوضح النماذج على ذلك، وقد أشارت إليه صبيحة الشيخ داوود –وهي من النسويات العراقيات الأوائل- قائلة: «إن الرجل حين يستشري به الغضب

(١) المدخل إلى علم الاجتماع- د. محمد الجوهري- ص١٦٩.

(٢) التخلف الاجتماعي. مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور- د. مصطفى حجازي.

أو ضيق العطن يفرغ فيها (أي المرأة) كلّ شقائه دون ما رحمة، فينفّس بذلك عن تعاسته هو وشعوره بالظلم اللاحق به من سيادة الإقطاعي وجبروته»[1].

كما انسحب جانب من هذا القهر على البيئة الحضرية العراقية أيضًا، بعد أن تلبّس بلباس ديني نتج عنه تطرّف في موضوع العفّة والشرف، فتحوّل إلى هَوَس مَرَضي لدى رجال الحَضر، فصاروا لا يُرخّصون للمرأة الخروج من دارها إلّا لجهتين: إلى بيت الزوج أولاً ثم إلى القبر ثانيًا؛ لذا عندما بدأت الحكومة العثمانية تفكّر في إجراء إحصاء لرعاياها من النساء أسوة بالرجال، ثار الرأي العراقي العام، واعتبروا ذلك انتهاكًا لأعراضهم، فخرج أهالي بغداد من محلّات عديدة تتقدّمهم شخصيات بغدادية، رافضين إجراء الإحصاء، كما جرت مظاهرة مماثلة في الموصل ما دفع الوالي العثماني إلى صرف النظر عن الموضوع.

لا شكّ في أن مثل هذه المظاهر لم تكن مُستوعِبة لجميع فئات المجتمع، بل هنالك استثناءات نجدها في طبقات النخب، كعلماء الدين والتجّار وشرائح من الطبقة الوسطى من الضباط والمُعلّمين والموظفين، وهي طوائف ضاعت صورتها في هرج الأحداث العامة وتفاصيلها المريرة.

هذا الوضع تغيّر في أواخر العهد العثماني؛ إذ دبّ الضعف في السلطة العثمانية المركزية، وتمكّنت رياح التغيير من أن تعصف بشكل الحكم، فأمسك بزمام الولايات العراقية ضبّاط أتراك لديهم رؤى مواكبة ساعدت على تحريك المياه الراكدة نوعًا ما، مثل مدحت باشا الذي صار واليًا لبغداد منذ العام ١٨٦٩، ونامق باشا الصغير الذي استلم ولاية بغداد منذ العام ١٨٩٩، فبدأت بعض المظاهر الإيجابية تُخفّف من بلوى الأوضاع السابقة، كما إن المبادئ الإسلامية الأساسية لها امتيازاتها كذلك، وهي مرونتها وقابليتها على استعادة التنشيط؛ لأنها تقوم على مبادئ فطرية يتحسّس عامة البشر صوابها بالوجدان؛ لهذا نجد أنه مع أول بوادر التغيير في سياسة الدولة العثمانية تجاه المجتمع العراقي، سرعان ما تمكّنت النخب الدينية والثقافية من نفض بعض الغبار عن بعض رواسب القهر الاجتماعي، فشجّعت ظاهرة إعطاء المرأة الحق في التعليم والعمل والتملّك، حتى شهدت أول مدرسة للبنات يُنشئها نامق باشا

(١) أول الطريق- صبيحة الشيخ داوود- مطابع الرابطة- بغداد ١٩٥٨- ص ٢٢٨.

التحاق ٩٥ طالبة في بغداد.

يقول الدكتور إبراهيم خليل العلاّف[١]: «إن الدين الإسلامي وعلماء الدين في العراق لم يقفوا موقفًا مُتصلّبًا من المرأة، فقد تسامحوا كثيراً معها، وأكّدوا حقّها في أن يكون لها دور فاعل في المجتمع ولم أر -على الأقل بالنسبة لي - أن أفتى أحدهم بفتوى تمنع المرأة من العمل أو الإسهام في عملية تكوين الدولة مع ملاحظة بعض الحالات النادرة جدًا، ولم يشهد المجتمع العراقي خلال فترة تكوينه أيّ مصادمات حادة في هذا المجال، بل كانت المرأة العراقية تمُارس دورها بحرية واسعة، وكانت في كلّ ما تقوم به مساندة للرجل ومعاضدة له في جهده البناء»[٢]، ويؤكّد المؤرّخ عبد الرزاق الهلالي قائلاً: «لم يكن تعليم المرأة في الإسلام بدعة؛ لأن المؤمنين والمؤمنات مُكلّفون جميعًا بنص القرآن الكريم، ولا تتيسّر معرفة الدين إلا بنوع من التعليم؛ لذلك أفتى الفقهاء بوجوب تعليمهن بأسانيد دينية، وليس ما يمنع تعليمهنّ كما يتعلّم الصبيان أو ذهابهن إلى الكتاتيب في الصغر»[٣].

والخلاصة أن التيار الديني الذي دأب الأدباء الحداثويون والكاتبات النسويات وصمه بالتخلّف والرجعية لم يكن يقف من المرأة العراقية موقف الاحتقار والتجهيل كما سنثبت ذلك في تضاعيف الكتاب، فباستثناء بعض الحالات المحدودة[٤]، فإن التيار الديني العام كان داعمًا لتعليم المرأة والسماح بتصديها للعمل بشرط الحفاظ على هويتها الإسلامية

(١) كاتب ومؤرخ وأستاذ جامعي متخصص بالتاريخ العربي الحديث والمعاصر، حائز على وسام المؤرخ العربي من اتحاد المؤرخين العرب لجهوده في خدمة التاريخ العربي والإنساني.

(٢) تاريخ المرأة العراقية ودورها في بناء العراق المعاصر١٩٢١-٢٠٠٣ - د.ابراهيم خليل العلاف- نشر بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٨ https://wwwallafblogspotcom.blogspot.com/٢٠١٣/٠٦/١٩٢١-٢٠٠٣.html

(٣) تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٩١٧ - عبد الرزاق الهلالي- دار الرافدين للنشر والتوزيع- الطبعة الاولى ٢٠١٧- ص٦٤.

(٤) لأجل تحري الدقة في تحليل أحداث التاريخ نقول: إن التيار الديني المحافظ في العراق لم يكن واحدًا، فهنالك المسلمون من أتباع المذهب الشيعي، وهنالك مسلمون من أتباع المذهب السني، وهؤلاء أيضا على طوائف عديدة، كالنقشبندية والحنفية والمالكية.. الخ، ومن ثم لا يمكن أن تمثّل بعض المواقف التي كان يتّخذها بعض أتباع هذه المذاهب تمثيلاً حقيقيًّا لموقف التيار الديني العراقي بشكله العام.

والتزاماتها الشرعية.

وحيث إنّ من شأن التغير الاجتماعي أن يأتي ببطء، بخاصة مع طول مدة الهدم السابقة، فإن عملية التحوّل الإيجابي التي تمت أواخر العهد العثماني لم تعطِ نتائجها المطلوبة، وذلك بسبب مجيء الاستعمار البريطاني الذي بسط نفوذه الكامل على العراق في العام ١٩١٧.

جلب الاستعمار البريطاني للعراق احتكاكًا ثقافيًا غير تقليدي، وتعمّد في الوقت ذاته على توكيد العوار الذي لحق بالتماسك الاجتماعي للعراقيين بسبب الاستعمار العثماني؛ وذلك لأن الإنجليز وجدوا أنّ العراق بما يكتنفه من وقود ثقافي يختلف عن أي مستعمرة احتلّها التاج البريطاني سابقًا[1]، وبذلك واجه المجتمع العراقي أزمة من نوع جديد، تمثّل بنشاط قطب الاحتكاك الثقافي بقوة ماكرة تؤثّر بشكل سلبي على تماسكه الاجتماعي الذي كان يتعافى ببطء، ما أدى إلى الانقلاب على المبادئ الأساسية للثقافة المحلية بسرعة، وكانت المرأة العراقية الحضرية في بؤرة هذا الانقلاب، لما نالها من قهر أشرنا إليه آنفًا، وقد شجّعت التغيرات المُتسارعة في محيط العراق الإقليمي على تسريع ذلك، كالتغيّرات التي حدثت في تركيا وإيران وسوريا ولبنان ومصر.

إن أنموذج القدوة الذي قدّمته بريطانيا للمرأة الحضرية كان أنموذج المرأة الغربية الذي لا يستقيم مع المبادئ الأساسية للمجتمع العراقي، وعلى رأسها المبادئ الإسلامية، وقد لعب عراقيون متأثّرون بالغرب دورًا واضحًا في مهاجمة الإسلام وأهله من دون استثناء، فكالوا أنواع التهم ونعتوهم بأقبح النعوت، وامتلأت الأدبيات النسوية العراقية بالصور النمطية البعيدة عن الطرح المُحايد، إذ تمتلئ بالتوصيفات السلبية التي تصف التيارات المحافظة بالتعصّب والتخلف والرجعيّة والجمود، تقابلها الأوصاف الرنّانة عند ذكر الحراك النسوي، من قبيل: النهضة والتطور والتقدّم والتهذيب، وتحت طائلة ذلك أصيبت الأحداث التاريخية بضبابية تجعل مهمة الباحث عسيرة في استجلاء واقع المرأة العراقية واستيضاح تفاصيل ما مرّت به خلال حقبة الاستعمار البريطاني.

(١) ذاق الجيش البريطاني على سهل الرافدين ويلات لم يكن يتوقّعها ابتداء من دخوله البصرة عام ١٩١٤ وحتى الثورة الكبرى عام ١٩٢٠.

عودًا على بدء، إنّ تطبيق الأنموذج النظري القائم على أساس (التماسك-الاحتكاك) على هذه الحقبة المهمّة من التاريخ العراقي الحديث يكشف لنا أن جوهر المشكلة التي واجهتها المرأة لم يكن يتعلّق بالثقافة الإسلامية كما يرى حداثويون، ولا بالوصمة الذكورية للمجتمع العراقي كما تدّعي النسويات، وليست هي ناشئة عن ازدواجية الشخصية العراقية كما يذهب إليه مؤرخون اجتماعيون، وانما هي بالأصل مشكلة انعدام في التوازن بين (التماسك الاجتماعي) و(الاحتكاك الثقافي) عبر عقود من الاضطهاد الاستعماري المتنوّع الذي طاف بالعراق عبر الأزمان المتعاقبة.

ومع استمرار غياب الاستقرار السياسي في العراق خلال تاريخه المعاصر، فإن فقدان التوازن بين قطبي (التماسك-الاحتكاك) بقيَ قائمًا، ولا يصعب علينا أن نجد نظائر لما تحدّثنا عنه في تاريخه الأسبق، فما مرّ به المجتمع العراقي في عهد النظام البعثي والصدمة التي تلقّاها بعد الغزو الأمريكي خلّف كثيراً من النتائج المشابهة التي وقعت بين مرحلتي العثمانيين والإنجليز، حتى يُخيّل للناظر أن كل أطياف المجتمع العراقي من شأنها أن تكون مُنفعلة بالوافد الثقافي لا غير.

ووفقًا ما تقدّم، يتضح لنا أنّ النشاط النسوي في العراق لم تظهر بوادره إلا بعد مرحلة الاستعمار البريطاني، وتحديدًا في العام ١٩٢٣ عندما ظهرت رسميًا أوّل منظمة نسوية تحمل اسم «نادي النهضة النسائي» وإصدار أول صحيفة نسوية باسم «ليلى»، وما تبعها من تأسيس منظمات وظهور شخصيات أثّرت في واقع المرأة العراقية، خاصة على الصعيد الثقافي الذي يمثّل الوجه الأهم من تاريخ العراق الاجتماعي.

ومما تقدّم يمكن أن نفهم أيضًا لماذا كان الحراك النسوي يتلوّن مع الإرادة السياسية الداخلية والخارجية التي مر بها العراق الحديث، بحيث نجد أن كلّ ما تحقّق من إنجازات لهذا الحراك لم يكن ينفكّ عن القوى السياسية التي برزت في البلد، ولمّا كان العراق يمرّ بتحوّلات سياسية سريعة وفجّة عملت خلالها الأنظمة الحاكمة على تكييف كل المنظّمات والحركات الاجتماعية لصالح توجّهاتها السياسية من أجل ضمان وجودها الطارئ[1]، لذا فإن الصورة

(١) إذ إن جميع الأنظمة السياسية العراقية الحديثة وُلدت ولمّا تعبر عن إرادة شعبية حقيقية، بحيث

الكبرى للحراك النسوي العراقي كان عبارة عن فسيفساء مُبعثرة، كل قطعة فيها لا تنتمي إلى ما سبقها، وعليه فإن استخدامنا لعبارة «تحوّلات سياسية» لوصف الحراك النسوي العراقي هو أقرب إلى التعبير المجازي منه إلى الإحالة لظاهرة واحدة ذات وجود مُتّصل[1]، وعلى هذا الأساس، يمكن تقسيم التحوّلات التي مرّ بها الحراك النسوي إلى أربع مراحل تمثّل انعكاسًا لطبيعة الأنظمة السياسية التي توالت على حكم العراق منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى اليوم:

- المرحلة النسوية البرجوازية (١٩٢٣- ١٩٥٨)
- المرحلة النسوية اليسارية (١٩٤٢-١٩٧٨)
- المرحلة النسوية البعثية (١٩٦٩-٢٠٠٣)
- المرحلة النسوية الليبرالية (٢٠٠٣-٢٠٢٣)

ولكل مرحلة من هذه المراحل مميزات خاصة، وإن مما يستفاد من هذا التقسيم هو تفنيد دعوى أن الحراك النسوي العراقي كان يمُثل وحدة مُنسجمة؛ إذ هي دعوى تستبطن كثيراً من التعميم، فكيف يمكن أن يمُثّل نشاط النسويات الليبراليات امتدادًا لنشاط النسويات اليساريات؟ وكيف يمكن أن تكون منجزات النسويات اليساريات امتدادًا لمنجزات البرجوازيات؟ مع أن لكلٍّ من هذه التيارات فلسفات سياسية مُتناقضة في كثير من الأحيان.

نعم يمكن للنسويات العراقيات أن يُحاجِجنَ بناظم مُشترك، وهو التنكّر للثوابت الإسلامية التي ترتكز عليها ثقافة الأغلبية للمجتمع العراقي؛ إذ نجد في كل المراحل آنفة الذكر محاولات لوصم هذه الثوابت بالرجعيّة والتخلّف كلّما سنحت الفرصة للنسويات، وينطلقن في ذلك من تأكيدهن على قاعدتين أساسيتين هما: خلع الحجاب، والمساواة بين الجنسين.

تنمو من خلالها وتتفاعل معها، وصولاً إلى الانفعال بها، فعلاقة الأنظمة التي حكمت العراق بالشعب ظلّت علاقة أمرًا واقعًا مفروضًا من الداخل بسبب جماعة سياسية معينة، أو من الخارج بسبب قوة استعمارية، أو بسبب الاثنين معًا.

(١) لعل ذلك لا يختصّ بالحراك النسوي السياسي في العراق، وإنما يشمل الحركات النسوية بشكل عام، ولهذا يميل بعضهم إلى رفض ما يسمّى بالموجات النسوية، خاصة أن هنالك الكثير من التعارض والصدامات الداخلية بين رائدات هذه الموجات.

والحق أن هذا الناظم المشترك يمثّل العمود الفقري لكل حراك نسوي في العالم؛ لأن الفكر التأسيسي لهذا الحراك غايته نزول المرأة لسوق العمل كما أشرنا في المقدمة، وهذا لا يتم بالصورة التي ترضي الماكنة البرجوازية – الرأسمالية إلا عندما يتم تحرير المرأة من شرط قيّوميّة الرجل عليها، والتي يؤكد عليها الدين الاسلامي بكل وضوح، وكما ستتضح تفاصيله في طيات هذا الكتاب.

وفي الختام، لا بد من الإشارة إلى أهم الأسس التي اعتمدتُها في تأليف فصول هذا الكتاب، وألخّصها باختصار على النحو الآتي:

- اتّباع المنهج الوصفي أساسًا، مع الاستناد أحيانًا إلى المنهج التحليلي والمقارن لتفسير الأحداث التاريخية المفصلية.
- التركيز على الحراك النسوي في مناطق وسط وجنوب العراق كمحور أساس، والإشارة للنشاطات النسوية في كردستان بقدر ما يخدم الحديث عن المحور الأساس، باعتباره المنطلق الأهم لهذا الحراك.
- التركيز على النشاط النسوي متمثّلاً بشخصياته النسائية ومنظّماته التي تديرها النسويات، ولن أركّز كثيراً على الشخصيات أو المنظّمات الرجالية التي دعمت الحراك النسوي.
- التركيز على النشاط النسوي داخل العراق، ولا أتعرّض إلى النشاط النسوي العراقي في الخارج إلا بمقدار محدود.
- يغطي الكتاب الغالبية العظمى من الاحداث الرئيسة المرتبطة بالنشاط النسوي العراقي، ولا يعنى بالتفاصيل الهامشية التي ليس لها تأثير مفصلي في تطور هذا النشاط.

وفي الختام أشير إلى أن هذا الكتاب يتميز بأنه يسرد تاريخ الحراك النسوي العراقي خلال المئة عام المنصرمة بطريقة تحليلية ناقدة؛ لذا نأمل بأن يكون مصدرًا لكل باحث ومثقّف يأمل أن يستجلي الوقائع التاريخية المرتبطة بنشاط النسويات العراقيات خلال تاريخه الحديث والمعاصر، ومن الله تعالى نطلب السّداد لتحقيق المُراد.

الفصل الأول

المرحلة النسوية البرجوازية{١٩٢٣-١٩٥٨}

أولًا: مخاض النسوية العراقية

بالنظر إلى أن معظم النساء اللواتي تصدّين للعمل النسوي في هذه المرحلة هنّ من المنتميات للطبقة الوسطى العالية من زوجات أو بنات أو أخوات الضباط والوجهاء والسياسيين الناشطين في مؤسسات الدولة العراقية الحديثة، فقد وجدنا أن مصطلح (النسويات البرجوازيات) هو أفضل سمة تميزهنّ عن غيرهنّ من النسويات اللواتي ظهرن في المراحل التالية.

كثيرون عدّوا نشاط النسويات البرجوازيات مرحلة التأسيس للنسوية العراقية، ونعتوه باسم «النهضة» تعبيراً عن المحاولات الجديدة التي خاضتها مجموعة من نساء الطبقة البرجوازية اللواتي تأثّرن بشكل مباشر أو غير مباشر بالمدّ التحرّري الغربي الذي شمل البلدان المجاورة، كمصر وسوريا وتركيا وإيران.

فقد كان الشرق الأوسط في العقد الثاني من القرن العشرين يمرّ بمرحلة تغيّر سريع نتيجة لانهيار الدولة العثمانية واجتياح البريطانيين والفرنسيين للمنطقة، ففي مصر تنامت الدعوة إلى تحرّر المرأة والمساواة بين الجنسين منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وفي سوريا كانت طلائع التنظيم النسوي تلوح على يد نازك العبد في العام ١٩١٩، وفي تركيا كان أتاتورك يسعى حثيثًا نحو عَلمَنة المُجتمع التركي منذ تولّيه الحكم في العام ١٩٢٢، كما كان الشاه رضا بهلوي يسير على خطى أتاتورك في علمنة المجتمع الإيراني، حتى انتهى إلى سَنّ قانون نزع الحجاب في العام ١٩٣٦.

هذا إلى جانب تأثّر العراقيات بالنساء الإنجليزيات اللواتي حضرن مع الجيوش المُستعمرة؛ إذ لا ريب في أن يكون لمظاهر تحرّر الإنجليزيات مع قوة شخصيتهن -إذ يتم اختيارهن بعناية للعمل مع الجيوش البريطانية- تأثير كبير على النساء المنتميات للطبقة البرجوازية، فضلاً عن تأثير الاقتداء بالغالب الذي ألمح إليه ابن خلدون في نظريته الاجتماعية[1].

(١) يقول ابن خلدون: إنّ النّفس أبدًا تعتقد الكمال في من غلبها وانقادت إليه إمّا لنظره بالكمال بما وقر عندها من تعظيمه أو لما تغالط به من أنّ انقيادها ليس لغلب طبيعيّ، إنمّا هو لكمال الغالب، فإذا غالطت بذلك واتّصل لها اعتقادًا، فانتحلت جميع مذاهب الغالب وتشبّهت به، وذلك هو الاقتداء أو لما تراه والله أعلم من أنّ غلب الغالب لها ليس بعصبيّة ولا قوّة بأس، وإنمّا هو بما انتحلته من العوائد

والأهم من ذلك تأثير الرجال النافذين المُتأثّرين بالمدّ الاستعماري، الذين اعتقدوا أنّ التحديث والتطوّر لا بدّ أن يكون باتّباع النموذج التنويري الغربي، وكان هؤلاء من طبقة الساسة والشعراء والأدباء الذين أسهموا إسهامًا كبيراً في دعم موجة التغريب في العراق، وشجّعوا النساء المُتّصلات بهم على اتباع النهج التحرّري الغربي، فطالبوا بالتعليم المختلط والسفور والمساواة بين الجنسين، وعلى رأسهم الشاعر جميل صدقي الزهاوي الذي كانت له دعوات مُتكرّرة لنزع الحجاب، كقوله:

أخّر المسلمينَ عن أممِ الأر ضِ حجابٌ تشقى به المُسلماتُ[1]

وكذا الشاعر محمد مهدي الجواهري (١٨٩٩- ١٩٩٧) الذي قارن بين وضع المرأة المسلمة ونظيرتها الغربية مفضّلاً حال الثانية على الأولى بقوله:

وعندنا سِلعةٌ تُصفي البنينَ لنا نُغلي ونُرخصها في الأزمة السِلعا

وجدتُهـــا عندَهم زهوًا منوِّرةً البيتَ والبحرَ والأسواقَ والبِيَعـــا

بينا تُراقص بالأنغام صاحبَهـا إذا بها تُوسِـــع الألغامَ مُزدَرَعـــا

ومنهم كامل السامرائي الذي ألقى محاضرة في نيسان عام ١٩٢٨ تحدّث فيها عن المرأة التركية الجديدة، واستعرض وجوه تقدّمها في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية، وأهاب بالمرأة العراقية أن تحذوا حذوها وتقتدي بها.

وعلى ضوء ذلك بدأت النساء من الطبقة البرجوازية بالتحرك لإنجاز أوائل الأعمال التنظيمية النسوية بمعونة رجالهن النافذين، وبدعم حثيث من الشخصيات المؤثّرة والمتأثّرة بالتجديد الغربي، وكان بواكير ذلك تأسيس نادي النهضة النسائية في العام ١٩٢٣ الذي سنتحدث عنه بالتفصيل لاحقًا.

والمذاهب تغالط أيضًا بذلك عن الغلب، وهذا راجع للأوّل؛ ولذلك ترى المغلوب يتشبّه أبدًا بالغالب في ملبسه ومركبه وسلاحه في اتّخاذها وأشكالها، بل وفي سائر أحواله. (مقدمة ابن خلدون- الجزء ٢- الفصل ٢٣).

(١) ديوان الزهاوي- جميل صدقي الزهاوي - المطبعة العربية بمصر / ١٩٢٤ – ص ٤٠٧.

وتُعدّ الحقوقيّةُ صبيحة أحمد الشيخ داود أول امرأة تؤرّخ للحراك النسوي العراقي بسبب معاصرتها لمرحلة تأسيس الدولة العراقية وما شهدته من تغيرات سياسية واجتماعية، ولكن شأنها شأن كثير من المؤرّخين للحراك النسوي، من القدماء والمحدثين، فقد أكثرت من استخدام التوصيفات الرنّانة التي تُغيّب الدقّة في توصيف الوقائع التاريخية التي عاصرتها، لذا آثرتُ الوقوف على القرائن التاريخية غير المباشرة للتنقيب في الأحداث التي كتبتْ عنها، للوصول إلى أقرب فهم للأحداث المتعلّقة بالمرأة العراقية وعلاقتها بالحراك النسوي في مرحلة المخاض، وأستجلي مشهدًا أقرب لواقع ما حدث، آملاً أن أكون موفّقًا بذلك.

لقد أرّخت صبيحة في كتابها «أول الطريق إلى النهضة النسوية في العراق» لمراحل ظهور الحراك النسوي على الصعيد السياسي والتعليمي والثقافي، وحاولت أن تجعل من نضال المرأة في ثورة العشرين وتصدّيها للمواقف الحرجة في الفضاء السياسي والعسكري أوّل مؤشر لـ «نهوض» العراقيات وبواكير تشكّل الحراك النسوي في البلاد، وما تذهب إليه السيدة صبيحة في هذا الموضوع هي وجهة نظر مُضلّلة؛ لأن نضال النساء العراقيات الذي أشارت اليه لا يمتّ بصلة للحراك النسوي الذي تقصده، بل هو امتداد للثقافة العراقية الضاربة في القدم، بمعنى أنه ليس شيئًا استجدّ بسبب نزوع المرأة العراقية إلى الالتحاق بركب الحراك النسوي بطبعته الغربية.

إنّ وقوف المرأة العراقية إلى جانب الرجل في المُلمّات الصعبة يمُثّل امتدادًا لثقافة عربية وإسلامية أصيلة، فكم من مُلمّات نقلها إلينا التاريخ العربي والإسلامي رافقت فيها المرأةُ الرجلَ، تضمّد جراحه، وتُهيّئ له الزاد، وتوفّر له الدعم المعنوي، بل وتتصدى لحمل السلاح إذ اقتضى الأمر، ولا يزال لهذا التراث شواهد قائمة حتى يومنا الراهن؛ إذ برزت من عمق البيئة العراقية نساء مُحافِظات وقفن مواقف مشهودة في الأزمات من دون أن يكون لهنّ بالحراك النسوي الحديث أي علاقة[1].

إن الأهازيج التعبويّة التي تطلقها المرأة العراقية، والتضحيات التي سطّرتها في مقارعة

(١) أمثال أمية الجبارة ووحيدة الجميلي (أم هنادي) اللتان قادتا الرجال في مناطقهن لمحاربة المد الداعشي التكفيري في العراق.

الاستعمار، وبذلها المال والروح في الانعطافات الصعبة في ثورة العشرين وغيرها، فضلاً عن أدائها للمهن والأعمال الاقتصادية كما في الزراعة والحرف اليدوية، كل ذلك يعد امتدادًا متصلاً بتاريخها القديم، وليس كما تحاول السيدة صبيحة تصويرها كـ«نهضة» مُستجدة.

أ- المرأة العراقية والتعليم

على مستوى تعليم النساء، حاولت صبيحة الشيخ داوود أن تجعل من نهضة التعليم الموجّه للفتيات العراقيات باكورة أخرى لانطلاق الحراك النسوي العراقي، مُعتبرة أنّ النزعة المتخلّفة لدى المجتمع العراقي جعلته يعارض تعليم البنات في المدارس النظامية، وهو كلام يجانب الصواب؛ إذ صرّحت الدكتورة سانحة أمين، وهي من النسويات المعاصرات لصبيحة الشيخ داوود، قائلة: «وافق الرجال على التعليم، ولكنّهم عارضوا السفور بشدّة»[1].

إن الواقع التعليمي في العراق كان مُتدهورًا بشكله العام من غير فرق بين الذكور والإناث؛ لأنّ البلد قد رزح طويلاً تحت نير الاحتلال العثماني المعروف بكونه نظامًا عسكريًا همّه الأساس تدعيم أركان السلطان في إسطنبول، وكان آخر ما يعبأ به هو إنشاء نظام تعليمي لأولاد العراقيين؛ لذا لم تُقدِم الحكومة العثمانية على فتح مدارس نظامية للذكور إلّا في العام ١٨٨٦م، حينما أنشأت ٤ مدارس ابتدائية في النعمانية والدليم والمسيب والنجف، ثم مدرستين في خانقين وعانه عام ١٨٨٧، ثم أربع مدارس في بغداد عام ١٨٨٩.

إلى جانب ذلك، فإن مشاريع تأسيس مدارس نظامية للفتيات لم يكن يعارضه التيار المحافظ من حيث المبدأ، فعندما قدّم الشاعر جميل صدقي الزهاوي مقترحًا للوالي نامق باشا بإنشاء مدرسة خاصة للبنات، لم يعترض أحد من أعضاء مجلس المعارف على ذلك، بل لاقى ترحيبًا منهم، ولكنهم شدّدوا فقط على أن تكون البناية محروسة تمامًا من عيون الرجال، فوافق الوالي على إنشاء مدرسة (أُناث رشدية مكتبي) في العام ١٩٠٠، لتكون أول مدرسة حكومية للبنات ببغداد تضم الدراستين الابتدائية والمتوسطة.

إن المُعارضة الواضحة التي أبداها المجتمع العراقي تجاه التعليم النظامي للبنات شبّت

(١) ذكريات طبيبة عراقية – سانحة أمين زكي –دار الحكمة/ لندن- الطبعة الأولى ٢٠٠٥- ص١٠١.

إبّان الحكم الاستعماري للإنجليز، وبحسب بعض الشواهد التاريخية، فإن العراقيين كانوا يتوجّسون من الاختراق الثقافي الذي يمكن أن يمارسه الإنجليز تجاه بناتهم[١]، وقد صّرح الشيخ محمد رضا المظفر قائلاً: «مذ عرف الغربيون ما للمدرسة وتأثيرها في نفوس الناشئة أقام المبشّرون منهم المدارس الابتدائية والكليات في العالم الإسلامي، فأوثقوا عراها ليدسّوا فيها ناقع سُمّهم»[٢]، وقال: «لعب الاستعمار لعبته الكبرى، فبذر روح الإلحاد في مدارسه التي أنشأها في بعض البلاد الإسلامية تحطيمًا لعقيدة المسلمين، لينشأ الطفل على روح التمرّد والشك في عقيدة الدين الإسلامي»[٣].

لذا فقد ثارت حفيظة أوساط عراقية كثيرة عند افتتاح أول مدرسة مركزية للبنات بتاريخ ١٩٢٠/١/٦ تحت إشراف مستشارة المندوب السامي البريطاني جيرترود بيل (مس بيل)، لذلك لم يزد عدد الطالبات اللواتي سجّلن في هذه المدرسة عند افتتاحها على ٨ طالبات فقط[٤]، في حين أن مدرسة (إناث رشدية مكتبي) التي انشأها العثمانيون قبل مدرسة الإنجليز بعشرين سنة قد شهدت تسجيل حوالي ٩٠ طالبة في أول يوم من افتتاحها[٥]، وكذا المدرسة التي افتتحتها السيدة زهرة خضر في العام ١٩١٨، إذ سجلت فيها ٤٠ طالبة دفعة واحدة مع ان المدرسة كانت أهلية وتضم ثلاث صفوف فقط [٦].

وقد نبّه الباحث نبراس الكاظمي في مقال له إلى وجود تناقض لدى (مس بيل) بخصوص

(١) مما يجدر ذكره أن الدكتور أحمد فكاك البدراني أستاذ التأريخ السياسي المعاصر ألمح إلى أن المستعمر البريطاني زرع في نفوس العراقيين فكرة التعليم من أجل التوظيف وليس من أجل المعرفة، وكذلك التبعية الاقتصادية والسياسية (المصدر الإلكتروني: يوم احتلت بريطانيا العراق.. ١٠٤ أعوام على دخول بغداد – طه العاني – ٢٠٢١/٣/١١).

(٢) موسوعة العلامة المظفر –محمد جواد الطريحي - المجلد ٨ –دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى/٢٠١٦ –ص١٤٦.

(٣) المصدر نفسه- ص١٩٧.

(٤) أول الطريق - المصدر نفسه – ص ٥٥.

(٥) معجم العراق- عبد الرزاق الهلالي- الجزء الأول- دار الرافدين للطباعة والنشر - الطبعة الأولى ٢٠١٨- ص١٨٩.

(٦) أول الطريق – مصدر سابق– ص٤٨.

حقوق المرأة العراقية قائلاً: «نجد بعض التناقضات في هذه السردية، فمن جانب تظهر المس بيل وكأنها مُمتعضة من المطالبات بحقوق المرأة العراقية... ومن جانب آخر نستقرئ ما بين السطور أن المس بيل كانت تدفع في اتجاه استحصال الحقوق الدراسية للفتاة العراقية وتخصيص الموازنة لإنشاء مدارس حكومية للإناث»[١].

هذا التناقض الذي اقتنصه الكاظمي يعضد ما أشرنا إليه، وهو أنّ عمل حكومة الانتداب تجاه قضية المرأة العراقية لم يكن يخلو من غايات تصبّ في صالح سياستها الاستعمارية التي كان المجتمع العراقي يتحسّسها بفطنته، والخطاب الذي ألقته السيدة كيلي[٢] مديرة المدرسة المركزية في حفل افتتاحها كان مرآةً تعكس ما يتوجّس منه العراقيون آنذاك؛ إذ جاء في خطابها: «ليس للمدرسة من سلطان على تبديل سجايا الطفل التي اقتبسها من أمه ونقشت على تعاريج دماغه»[٣]، وهي محاولة واضحة لإزالة مخاوف العراقيين من غايات الإنجليز لتغيير الهوية الثقافية لبناتهم عن طريق التعليم، وهل من غضاضة في أن يتوجّس مجتمع من نظام تعليمي لا يراعي ثقافته الخاصة، كالتشجيع على اختلاط النساء بالرجال في التعليم والعمل؟![٤].

(١) الحركة النسوية العراقية في كتاب، ووثيقة (١-٢) - نيراس الكاظمي- الحرة - https://www.alhurra.com/different-angle/٢٠١٧/١٠/٠٣/الحركة-النسوية-العراقية-في-كتاب،-ووثيقة-١-٢

(٢) معلمة بريطانية مشهورة كان لها خبرة كبيرة في التعليم في المستعمرات الهندية خلال الاحتلال البريطاني للهند.

(٣) أول الطريق- مصدر سابق - ص٥٣ /٥٤.

(٤) بمناسبة الحديث عن الاختلاط بين الجنسين، تشهد الإحصائيات العالمية على أن البيئات التي يكثر فيها اختلاط النساء بالرجال -مثل أماكن العمل أو الدراسة - تسجل نسبًا عالية في حالات التحرّش، التي تعجز القوانين في الدول المتقدمة على القضاء عليها لحد الآن، كعيّنة على ذلك اقرأ المقال المنشور في موقع لجنة تكافؤ فرص العمل الأمريكية حول التحرش في بيئة العمل: (https://www.eeoc.gov/select-task-force-study-harassment-workplace#_Toc٤٥٣٦٨٦٢٩٨) كما تدل دراسة أمريكية شهيرة على أن امرأة واحدة من كل أربع نساء قد تعرّضت لاعتداء جنسي أو سوء سلوك في ٣٣ جامعة من الجامعات الأمريكية الكبرى، انظر الملخص الآتي المنشور في موقع المركز الوطني لموارد العنف الجنسي: (https://www.nsvrc.org/statistics).

ب- معركة الحجاب والسفور

من القرائن الأخرى التي تؤيد ما أشرنا إليه في موضوع تعليم المرأة زمن الاستعمار البريطاني مسألةُ ارتباط التعليم بموضوع السفور واتّباع الموضة، وتُعدّ ثانوية البارودية للإناث التي افتُتِحت بعد المدرسة المركزية في عهد الإنجليز من الأدلة على ذلك، وسنذكر في هذا المجال ثلاثة حوادث:

الحادث الأول: في تشرين الأول من عام ١٩٢٤ سمحت مديرة المدرسة مُعزز برتو باشتراك طالباتها في احتفالات استقبال الأمير غازي ولي العهد وهنّ سافرات، يرتدين زي الكشّافة المعروف في مدارس البنين، وجعلت فرقة الطالبات هذه تسير في الشوارع عصر يوم الاثنين من كل أسبوع وهن سافرات وشعرهن مقصوص[١]، وقد انبرى الأديب الحقوقي توفيق الفكيكي إلى انتقاد هذه الخطوة، ونشر سلسلة مقالات تندّد بالطريقة التي اتبعتها مُربية في معهد علمي مُتحديةً لشعور الرأي العام وللتقاليد الاجتماعية وللعنعنات القائمة يومذاك، مؤكّدًا أنه لا يعارض تعليم الفتاة لتكون ربّة بيت وأمًّا صالحة[٢].

الحادث الثاني: تروي إحدى معلمات مدرسة البارودية أنه في العام ١٩٢٤ وقعت مُشادّة عنيفة بين مُعزز والأديب السياسي فهمي المدرّس بسبب قيام مُعلّمة الرياضة بإعطاء درسها للطالبات على سطح المدرسة، وكانت الطالبات يرتدين (تنانير) زرقاء اللون و(بلوزات) بيضاء، وقد استوقفت هذه الحركة الأستاذ فهمي الذي كان بيته يجاور المدرسة، فأطل من داره وأخذ يكيل الشتائم للمعلمة؛ لأنها تقوم بهذه التمارين على السطح وبشكل وصفه بأنه مُشين.

الحادث الثالث: أدخلت مديرة المدرسة مُعزز موضة الشعر القصير للبنات في سابقة هي الأولى من نوعها في العراق، إذ بدأت بنشر هذه الموضة بين طالباتها أولاً، وكانت تقوم بقصّ شعرهن في المدرسة، وقد أجّج عملها هذا سخط النساء العراقيات، ودفعهنّ إلى وصف

(١) صفحات من تاريخ الحركة النسائية العراقية- خانم زهدي- شركة الرواد المزدهرة للطباعة والنشر المحدودة/٢٠٠٧- ص١٨.

(٢) اول الطريق – مصدر سابق – ص ٩٩.

معزز بالمُسترجلة، كما وقعت في كثير من المتاعب مع أمهات الطالبات اللواتي رأين في تلك الموضة عارًا وأي عار[١].

لقد كانت علاقة تعليم المرأة بموضوع السفور والموضة تمثل علاقة عضوية لدى جبهة الحداوثيين آنذاك، فقد كتب سامي شوكت في جريدة العراق ردًا على المعترضين على سفور طالبات البارودية قائلاً: «إن المطالبين ببقاء تستر المرأة وأسرها يكون طلبهم منطقيًا أكثر لو طلبوا إلغاء التعليم ورفع التهذيب والإبقاء على الحالة الهمَجية للمجتمع»[٢]، من جانبه نعى الأستاذ عوني بكر صدقي على دعاة الحجاب أنهم يريدون تعليم المرأة، ولا يرون مانعًا في عملها كطبيبة أو مهندسة، ومع ذلك يشاؤون لها البقاء مُحجّبة، وتساءل مستنكرًا: «هل يلتقي الحجاب مع هذه الأعمال؟»[٣]. وتروي سانحة زكي في مذكّراتها أنها عندما قُبلت تلميذة في كلية الطب كان أول درس تلقّته من العميد هو أنّ عليها كتلميذة طب أن تترك العباءة، وتضيف: «إن الأطرف من ذلك كلّه أن تدريس الدين في ثانوية البنات قد أسند إلى صبيحة الشيخ داود التي عُرفت بين الناس بالمرأة المُسترجِلة، وقد كرّست صبيحة دروسها لتلقين طالباتها حقوق المرأة ومساواتها وما تتلقّاه المرأة المسلمة من ظلم وعبودية باسم الدين»[٤].

وكان للأدباء السهم الأوفر في هذا الصدد، فمثلاً كتب الشاعر جميل صدقي الزهاوي (١٨٦٣- ١٩٣٦) في موضوع الحجاب والسفور قصيدة جاء فيها:

أسفري فالحجاب يا ابنة فهرٍ هو داءٌ في الاجتماع وخيمُ

كلُّ شيءٍ إلى التجدّد مــاضٍ فلمـــــاذا يقرُّ هذا القديمُ؟

---

(١) أول الطريق- مصدر سابق – ص ١٠٠.

(٢) لمحات من تاريخ الحركة النسوية في العراق ٢ عودة إلى بداية الصراع من أجل التحرر - فاروق عبد الجبار البياتي- كتابات – ٢٠١٣/٦/١١- https://kitabat.com/ لمحات-من-تاريخ-الحركة-النسوية-في-العرا-٣/

(٣) أول الطريق – مصدر سابق – ص١٠٢-١٠٣.

(٤) سانحة أمين زكي آخر رائدات النهضة النسوية العراقية ترحل إلى مقامها العالي – سلام الشماع – صحيفة العرب – ٢٠١٧/٤/١٥ على الرابط https://alarab.co.uk/ سانحة-أمين-زكي-آخر-رائدات-النهضة-النسوية-العراقية-ترحل-إلى-مقامها-العالي

أسفري فالسفور للناسِ صُبحٌ زاهــرٌ والحجـابُ ليلٌ بهيمُ

أسفري فالسفور فيهِ صــلاحٌ للفــريقينِ ثمَّ نفــعٌ عميــمُ

زعموا أنّ في السفورِ انثــلامًا كـذبــوا فالسفـور طهرٌ سليمُ

لا يقي عفّة الفتاةِ حجــــابٌ بـلْ يقيهــا تثقيفهـا والعلـومُ

ونظم الشاعر معروف الرصافي (١٨٧٥-١٩٤٥) أشعارًا في تصدي المرأة للفضاء العام، وفي مسألتي الحجاب والاختلاط، منها قصيدة (المرأة في الشرق)، وقد اخترنا منها هذه الأبيات:

لقــد غمطــوا حقّ النسـاء فشدَّدوا عليهنّ في حبْسٍ وطولِ ثواءِ

وقـد ألزمـوهنَّ الحجــابَ وأنكـروا عليهـنّ إلا خَرْجــةً بغطــاءِ

أضــاقوا عليهـنّ الفضــاءَ كأنّهــم يغــــارونَ من نورٍ بهِ وهواءِ

قد انتبــذوا عنهنَّ في العـيش جـانبًا فما هنّ في أمنٍ من الخُلطاءِ

وقد زعموا أن لَسْن يصلحنَ في الدُّنا لغيرِ قرارٍ في البُيوتِ وبــاءِ

فمــا هنَّ إلا متعــــة من متــاعهم وإن صِنَّ عن بيع لهم وشراءِ

ومــا العــار أن تبدو الفتاة بمسـرحٍ تمثّل حــالي عــزّةً وإبــاءِ

ولكــــن عــــارًا أنْ تزيّا رجــالكم على مسرحِ التمثيلِ زيَ نساءِ

إنّ السجال بين الداعين إلى السفور والمدافعين عن الحجاب ولّد معركة حامية عُرفت في أدبيات المؤرخين بـ(معركة السفور والحجاب)، دارت رحاها بين عامي ١٩٢٠-١٩٣٢ بحسب ما يرى بعضهم، اشترك فيها عدد من الشخصيات الدينية والفكرية للدفاع عن الحجاب، مثل محمد بهجت الأثري[1]، ورشيد عالي الكيلاني، وسلمان الشوّاف، وتوفيق الفكيكي، والشاعر الشعبي عبود الكرخي، وقد نذر داود العجيل رئاسة تحرير جريدته

(١) لقبه الرصافي بلقب (بوليس السماء) لكثرة الفتاوى التي كان يصدرها في كل صغيرة وكبيرة.

(البدائع) إلى محمد الأثري خصيصًا لمواجهة دُعاة السفور، وقد كتب الأثري في إحدى مقالاته: «ألقوا حَبلَ نسائكم على غاربهن، ودعوهنَّ سافرات ودعونا نفعل بهنّ ما نشاء، إن شئنا قتلهنّ أو أردنا وأدهنّ فلستم علينا بمسيطرين»[١].

تجدر الإشارة هنا إلى أن تعبير السفور في كلمات بعض المؤرخين لم يكن مُختصًّا بما هو مفهوم من معنى السفور اليوم، وانما قد يُقصد منه خلع غطاء الوجه أو ما يسمى بالنقاب، ولهذا ذكر الأستاذ مصطفى علي في مقال له بعنوان (الوقوف لصد التيار عبث) بأن الحجاب شيء تقرره حاجة قد تكون اجتماعية أو اقتصادية، ومثل ذلك يقال في السفور، فبائعة الخبز وبائعة اللبن والمرأة التي تشارك زوجها الفلاح في عمله نراها سافرة، بينما تتحجّب نساء الطبقة المتوسطة والعليا[٢]، وقال الدكتور علي الوردي: «في المدن الصغيرة التي لها اتصال وثيق بالقبائل المجاورة، نجد وضع المرأة يشبه وضع المرأة الريفية من وجوه كثيرة، فهي تسفر عن وجهها، وتشارك الرجال في بعض أعمالهم، وتخالطهم وتتحدث إليهم، كما تفعل المرأة الريفية»[٣].

ومما يشير إلى أن السفور يعني النقاب ما نظمه الشاعر بسيم الذويب سنة ١٩٢٦؛ إذ يقول:

ارفعيه مزقيه واطرحيه
بين أحجار القبور
وانهضي سافرة الوجه وغنّي
هكذا كان السفور
ليس عارًا أو شنارًا
أن يُجارى
سيرُ تيّار الدهور

(١) لمحات من تاريخ الحركة النسوية في العراق ٢ – مصدر إلكتروني سابق.
(٢) أول الطريق – مصدر سابق – ص١٠١.
(٣) دراسة في طبيعة المجتمع العراقي- علي الوردي- ص٢٧٩.

فارفعي البرقع عنكِ واطرحيهِ
تحت نيران القدور
إنْ سُئلتِ: من دفنتِ؟
فأجبتِ: إنه نعش النقاب

إذ نلحظ في هذه القصيدة أن الشاعر يُعبّر عن السفور برفع البرقع وإزالة النقاب، ويدعوها لسفور الوجه، وهو ممّا يدل على أن معنى السفور آنذاك هو كشف الوجه دون إظهار الشعر وباقي أجزاء الجسد، وهنالك إشارات عدة تؤكد على أن قاسم أمين، وهو أحد دعاة تحرير المرأة في مصر، كان قد شرح مقصوده من خلع الحجاب بنزع البرقع عن وجه المرأة.

ولكن السفور بمعنى إزالة النقاب يتعارض مع كثير من الحوادث التاريخية التي تشير بوضوح إلى أن الدعوة للسفور كانت تعني إبراز الشعر ونزع العباءة عن الجسد، كما فعلت طالبات البارودية اللواتي خرجن سافرات لاستقبال ولي العهد، أضف إلى ذلك إننا عندما نطّلع على صور وفيديوهات وثائقية صوّرها الإنجليز في تلك الحقبة نجد أن مسألة لبس النقاب للمرأة لم يكن طاغيًا على الشارع العراقي في المدن الحضرية، فضلاً عن المناطق الريفية، إذ تُظهر أن الحجاب المألوف كان يتمثّل بلبس العباءة السوداء أو البيضاء التي تغطي الرأس ومعظم الجسد فقط، وقد تنحسر عن الرقبة والذراعين لدى بعض النسوة، ولم يكن البرقع ملحوظًا إلا لدى نسبة قليلة من النساء.

بجانب ذلك، فقد نظم الشاعر عبد الحسين الأزري (١٨٨٠ - ١٩٥٤) قصيدة ردّ بها على قصيدة الشاعر معروف الرصافي التي ذكرناها سابقًا، تضمّنت أبياتًا تُعبّر عن أن السفور الذي يقصده الزهاوي وأمثاله ليس مجرّد نزع النقاب عن الوجه، وإنما بإبراز الجسد ونزول المرأة إلى المجال العام – كالتمثيل على خشبة المسرح - وهذه أبيات مختارة من قصيدة الأزري:

ليس الحجاب بمانعٍ تهذيبها فالعـلمُ لم يُرفع على الأزياءِ
أوَلـم يسغ تعليمهنّ بدونِ أنْ يملأنَ بالأعطافِ عينَ الرائي

ويجُلن ما بين الرجالِ سوافرًا بتجــاذُب الأردافِ والأثداءِ

فكأنما التهذيب ليس بممكنٍ إلا إذا بـــرزت بدون غطاءِ

وكأنمــا الإصــلاح عَزَّ بناؤه ما لم يُشيّد مســـــرحٌ بنساءِ

إنَّ المسارحَ لا تُدير شؤونهـا من كُلِّفَــت برعــايةِ الأبناءِ

مثِّلْ بهــا دَورَ الفضيلةِ إنهــا تُغنيــك عنْ تمثيلِ دور إباءِ

وحتى لو قلنا إنّ الدعوة للسفور كانت تعني نزع النقاب فقط، فإنّ الأمر آنذاك لم يكن يخلو من ريبة؛ إذ كان الدعاة لخلعه يُشدّدون عليهِ بشكل مُريب، فكأنهم يريدون أن يكون أول خطوة نحو السفور الكامل، كما حدث مع صبيحة الشيخ داوود التي نزعت البرقع وحافظت على لبس العباءة عند دخولها كلية الحقوق، وانتهت إلى السفور الكامل في آخر المطاف، وكما حدث مع أمينة الرحال التي كانت مُحجّبة من دون نقاب ثم تخلّت عن الحجاب بشكل كامل.

ولكن ما يمكن تأكيده أنّ الدعوة إلى السفور بالمعنى الكامل بدأ يشهد تصاعدًا قويًا بفضل التيار الشيوعي الذي تزعّم لواءه حسين صائب الرحّال، رائد الماركسية في العراق، والذي كتب إثر حادثة سفور طالبات البارودية مقالاً تحت عنوان (الحتمية في المجتمع) دعا فيه إلى إلغاء الحجاب والمساواة بين الرجل والمرأة، وانتقد التقاليد الاجتماعية المترسّخة في الذهنية الجماعية للمجتمع التي تعارض تحرير المرأة، وفي عام ١٩٢٤ أصدر الرحّال صحيفة سياسية باسم (الصحيفة) كانت من أولوياتها المطالبة بتحرير المرأة ومهاجمة التقاليد، مُعتبرة إياها قيودًا تكبّل المجتمع العراقي، ونسبت العادات الاجتماعية مثل الحريم والحجاب إلى أخلاقيات الإقطاع[1]، وقد تتبّع الجمهور العراقي من خلال هذه الصحيفة التحوّلات الحداثوية للمرأة التركية والإيرانية واللبنانية والمصرية، وكان من جملة كتّاب الصحيفة محمود أحمد السيّد الذي اندفع وراء أفكار زميله الرحّال بقوة، وحرّر مقالات عدة طالب فيها بحرية المرأة

(١) العراق.. الحزب الشيوعي- الكتاب الثاني- حنا بطاطو- مؤسسة الأبحاث العربية- الطبعة الثانية ١٩٩٦-ص٤٦.

ومساواتها بالرجل، وكتب في إحدى المرّات قائلاً: «سنكشف قناع الرياء عن ميراث العصور المظلمة، وسنزهق الباطل ونسحقه سحقًا ونرفع للمرأة راية التعليم والتحرر الاجتماعي، وذلكم واجبنا الأكبر»[١].

لقد أضحت جريدة (الصحيفة) منبرًا للدعوة إلى السفور بشكل أثار حفيظة الداعين للحجاب، وخصوصًا لدى بعض رجال الدين الذين ردّوا من جانبهم على مقالاتها ردًّا عنيفًا في خطب المساجد، حتى أن أحد الخطباء من جانب الكرخ في بغداد أخذ يحرّض المصلّين على قتل عوني بكر صدقي أحد أعضاء (الصحيفة) ومن دعاة السفور، فعزم جماعة من المتحمّسين على قتله، وصاروا يبحثون عنه، وقد شاهدوا رجلاً يشبهه فأطلقوا عليه النار، لكن الطلقات لم تصب الرجل ونجا من الموت بأعجوبة[٢]، كما ضمّت (جريدة العراق)[٣] صوتها إلى جانب دعاة السفور التام آنذاك، وكتبت إحدى نساء بغداد مقالاً باسم (فتاة غسان) قائلة: «يقول هؤلاء المستبدّون إن البرقع والحجاب ليس معناه أسر المرأة، فأرجو من الرجال أن يجربوا ولو لأسبوع لبس البوشي والعباءتين»، وفي العام ١٩٣٠ شهد الحراك النسوي العراقي تطوّرات لافتة في هذا المجال، إذ ظهرت شخصيات نسوية أكثر جرأة في تناول الموضوع على نطاق عام، مثل السيدة رفعة الخطيب التي ناقشت فيما إذا كان الاسلام قد منع السفور أم لا.

أقول: من الناحية التحليلية لمسألة خلع الحجاب آنذاك، يُمكن تقسيم النساء العراقيات المحجّبات خلال مرحلة الاستعمار الإنجليزي على ثلاثة أقسام:

أ- نساء الأرياف والبدو: هؤلاء النسوة بحكم طبيعة البيئة الثقافية التي نشأنَ فيها يلتزمن

(١) لمحات من تاريخ الحركة النسوية في العراق ٢ .. عودة إلى بداية الصراع من أجل التحرر- مصدر إلكتروني سابق.

(٢) ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٣ ..أول ناد نسوي في العراق مع معركة السفور والحجاب - مصدر إلكتروني سابق.

(٣) جريدة يومية سياسية أدبية اقتصادية صدر العدد الأول منها في بغداد بتاريخ ١٩٢٠/٦/١م، صاحب هذه الجريدة ومديرها رزوق داود غنام، وقد نسب الكاتب والأديب شكيب أرسلان إدارتها إلى سلطة الاحتلال البريطاني.

بالحجاب كإرث واجب الاتّباع غالبًا، وتمثّل سلطة الرجال في البيئة الريفية والبدوية ضابطة تجعل من انتشار السفور في أوساطهن شيئًا شبه مستحيل.

ب- نساء الحضر المحافظات: وهؤلاء النسوة كنّ أقليّة، وهنّ نساء طلبة العلوم الدينية، ونساء الرجال الوجهاء المحافظين وذوي النزعة المحافظة، فضلاً عن النساء التابعات لجمعيات نسوية إسلامية، وهذه الشريحة لم تتأثّر بدعوات السفور أو بالتغيرات الاجتماعية المتعلّقة به، بل أنكرنَ موضوع خلع الحجاب لاقتناعهنّ به عن عقيدة.

ج- نساء الحضر المُتحرّرات: وهؤلاء النسوة كنّ يلتزمن بالحجاب لاعتبارات اجتماعية غالبًا، كما أنّ رجالهن يلزمونهنّ بالحجاب لهذا السبب أيضًا، وهؤلاء النسوة هن من أقرب الشرائح النسوية تأثّرًا بدعوات التغريب، وبمجرّد أن خفّت قبضة المجتمع بخصوص الالتزام بالحجاب أسفرت أغلب نساء هذه الطبقة مباشرة، وقصة خلع العباءة من قبل سانحة أمين أنموذجًا على ذلك، وثقتها في كتاب (ذكريات طبيبة عراقية)[1].

ووفقًا لهذا التقسيم نفهم أنّ النساء اللواتي تأثّرن بدعوات السفور كنّ بالأصل يلتزمنَ بتعاليم الدين الإسلامي كموروث اجتماعي ويلحظنَ به الرأي العام، ولم يكن عن عقيدة وهوية راسخة، وقد أدى التأثير الثقافي الوافد المدعوم بالقوة العسكرية الاستعمارية إلى زعزعة هذ الموروث بناء على المدخل النظري الذي صدرّنا به فصول الكتاب.

هذا وإن تحليل كلمات الأدباء والشعراء الداعين إلى السفور في تلك الحقبة يفصح عن أن دعواهم لنزع الحجاب كانت تمثّل أحد وجوه انبهارهم بالتفوّق الغربي، مقابل ما يرونه من تخلّف كان مُستشريًا في المجتمع العراقي نتيجة لمُخلّفات الاحتلال الماضي وآثار المستعمر الحاضر، ما ولّد ردة فعل ثقافية دفعت كثيراً منهم إلى عدّ الدين والأعراف هي الأساس في تخلّف الشعوب العربية، ومالوا إلى الرأي القائل: لا نهضة للشعوب الإسلامية إلا باتباع خطى الحضارة الغربية حذو النعل بالنعل، بما في ذلك نزع الحجاب عن النساء باعتباره الوجه الأبرز لهذا الاتباع.

إن معركة السفور والحجاب انتهت بتحوّل السفور إلى حالة مألوفة في المجتمع البغدادي

(١) ذكريات طبيبة عراقية- مصدر سابق- ص٢٤٩.

على أقل تقدير، أي بعد مرور أقل من ٢٠ سنة على اندلاعها، وذلك بفضل دعوات المفكّرين والشعراء الحداثويين إلى جانب نشر الأفكار «التقدّمية» التي زرعتها النسويات البرجوازيات -والنسويات اليساريات لاحقًا- بين طالبات المدارس النظامية التي أُنْشأت برعاية النظام السياسي القائم تحت إشراف الاستعمار، وفي ظل واقع خدمي وصحي مزري، لقد كانت كل تلك العوامل أقوى من تأثير دعاة التمسك بالحجاب آنذاك.

ج- المرأة العراقية والمساواة

أخذ موضوع المساواة بين الجنسين مساحة أقل من السِجال بين الكتّاب والمثقفين مقارنة بما أخذه موضوع السفور في العراق، وإن كان أسبق منه في التداول؛ إذ تم طرح القضية في العقد الأول من القرن العشرين، ولعل أول من طرق هذا الباب على الرأي العام هو الشاعر جميل صدقي الزهاوي.

يقول المؤرِّخ خيري العمري: «عندما أُعلن الدستور العثماني للمرة الثانية في تموز عام ١٩٠٨، وأُقيمت الاحتفالات والمهرجانات في بغداد ابتهاجًا بنشره، خُيّل للزهاوي أنّ الفرصة قد سنحتْ له ليلعب الدور الذي لعبه قاسم أمين في مصر، فطفق يتبنّى دعوة تحرير المرأة العراقية والدفاع عن حقوقها... ويحاول، وهو في مستهلّ شبابه، أن يشقّ طريقه في عالم الفكر والأدب، وأن يلفت الأنظار إليه، فنشر في جريدة المؤيّد المصرية في ١٩١٠/٨/١٧ مقالة يقول فيها: «أجاز المسلمون أن يقسو الرجل فيطلّق المرأة، ويستبدلها بغيرها كسقط المتاع»، ثم تساءل قائلاً: «لماذا لم يجز المسلمون أن تطلّقه لتنجو من شراسته، وقد قال تعالى في كتابه المبين بعد آية الطلاق (وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ؟) لماذا لا يكون لها هذا الطلاق مثلما هو عليها لتعمّ المساواة وتسود العدالة كما هو مدلول الآية؟» ثم قال: «ليست المرأة المسلمة مهضومة من جهة واحدة، بل هي مهضومة من جهات عديدة: فهي مهضومة؛ لأن «عقدة الطلاق» بيد الرجل يحلّها وحده، ولا أدري لماذا يجب رضاء المرأة في الاقتران، ولا يجب رضاها في الفراق الذي يعود تبعته عليها وحدها؟ وهي مهضومة لأنها لا ترث من أبويها إلاّ نصف ما يرثه الرجل، وهي مهضومة لأنها تعدّ نصف إنسان، وشهادتها نصف شهادة، وهي مهضومة لأن الرجل يتزوج عليها بثلاث أخر، وهي لا تتزوج إلا به، وهي

مهضومة لأنها وهي في الحياة مقبورة في حجاب كثيف، يمنعها من شم الهواء ويمنعها من الاختلاط ببني نوعها»[١].

ولم يكد هذا العدد من الجريدة يصل إلى بغداد وتناقلته الأيدي وأخذ يطّلع عليه الجمهور، حتى ثارت ثائرة الرأي العام، وأسرع الشيخ (سعيد النقشبندي) يرد عليه برسالة نارية عنوانها (السيف البارق في عنق المارق)، وطافت في أزقة بغداد جماهير غفيرة يتقدّمها (مصطفى الواعظ) و(محمد سعيد الراوي) تطالب بعزل (الزهاوي) من وظيفته في مدرسة الحقوق، واتخاذ الإجراءات الشديدة ضدّه، فنزل الوالي ناظم باشا عند رغبة الجماهير وعزله من مدرسة الحقوق.

لم يستطع الزهاوي الصمود أمام العاصفة التي أثارها، فانهارت أعصابه واستولى عليه رعب شديد، وبالرغم من أن بعض الشخصيات المعروفة في مصر مثل ولي الدين يكن وغيره قد تطوّعوا للدفاع عنه، إلا أنه لم يتمكّن من الثبات في ميدان المواجهة، فتوارى عن الأنظار خائفًا وَجلاً، وأسرع يُرسل إلى الصحف ويُقسم الأيمان غليظة على أنّ المقالة المذكورة مدسوسة عليه من بعض المُغرضين»[٢].

وقد تصدّى السيد هبة الدين الشهرستاني لدعوى المساواة بين الجنسين في العدد الثامن من مجلّته (العلم) الصادر مطلع تشرين الثاني عام ١٩١٠، إذ نشر أكثر من مقال لإثبات تفوّق الرجل على المرأة في جوانب متعددة، وسعى لإثبات الحكمة والفوائد العملية من وراء أحكام الاسلام التي ميّزت بين الرجل والمرأة، ردًا على جريدة المؤيّد المصرية التي عرّضت بأحكام الإسلام لأنها لم تساوِ بين الجنسين[٣].

لكن موضوع المساواة بين الجنسين لم تكن له أصداء واضحة في المرحلة البرجوازية من الحراك النسوي العراقي، والدليل على ذلك ما كانت تنشره مجلة (ليلى) كأول صحيفة نسوية ظهرت في تلك الحقبة؛ إذ كانت تطرح توزيع الأدوار بين الجنسين، وتقرّ ضمنًا بتمايز الرجل عن المرأة، كما سنشير لذلك في حديثنا التالي.

(١) المقال وتطوره في الأدب المعاصر- السيد مرسي أبو ذكري- دار المعارف- ص٢٧١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) مجلة العلم- هبة الدين الشهرستاني- العدد الثامن (المجلد الأول)/ آخر شوال ١٣٢٨هـ- ص٣٥٦.

ثانياً: بواكير الصحافة النسوية

شهدت المرحلة البرجوازية إطلاق أول مجلّة نسوية عراقية باسم (ليلى)، صدر العدد الأول منها في ١٩٢٣/١٠/١٥، لم يتجاوز عدد صفحاتها ٤٨ صفحة، طُبعت في دار الطباعة الحديثة لصاحبها حسون مراد وشركاؤه.

صاحبة المجلة هي بولينا حسّون، التي تبلور لديها من موروثها العائلي وتجاربها الشخصية قدرة كبيرة على إنجاز المجلة كتجربة مميزة، فحصدت لقب أول امرأة في العراق مارست مهنة الصحافة بنجاح ونَفَس طويل نسبيًا، إذ أصدرت من المجلة الشهرية ٢٠ عددًا على مدار عامين، كان آخرها الصادر بتاريخ ١٩٢٥/٨/١٥ يتضمّن مقالاً كتبته بولينا تشرح فيه قرار إيقاف المجلة، وبيّنت أنّ السبب الأساس لذلك هو الجانب المادي، بعدها قرّرت مغادرة العراق إلى الأردن في كانون الأول من عام ١٩٢٥، وبقيت في المهجر حتى توفيت في العام ١٩٦٩.

تحمل مجلة ليلى على صفحتها الأولى التوصيفات الآتية (أول مجلة نسائية صدرت في العراق – تبحث في كل مفيد وجديد مما يتعلق بالعلم والفن والأدب والاجتماع، ولا سيما تهذيب الفتاة وتربية الأولاد، وصحة الأسرة، وسائر ما يختصّ بتدبير المنزل- وُضِعَت للأسر لا سيما العراقية لإفادة وتفكهة الرجال والنساء والأولاد- هي أحد عوامل النهضة النسائية العربية)، كما تحمل في صفحتها الثانية فوق العنوان الرئيس عبارة: (في سبيل نهضة المرأة العراقية).

كتبت بولينا حسون في افتتاحية العدد الأول من المجلة: «إن البعض يعتقد بأن ظهور مجلة نسائية في العراق من (الكماليات) التي لا حاجة إليها الآن، وأن المناداة بنهضة المرأة العراقية نفخ الرماد... فهؤلاء وأمثالهم معتادون على إطفاء الأرواح، ولعلّهم من بقايا الوائدين»، ثم ألمحت إلى سبب تسمية المجلة باسم (ليلى)؛ إذ كانت حاضرة في حفلة لمنتدى التهذيب لتكريم الشاعر الزهاوي، وقد ألقى فيه قصيدة جاء فيها:

وإني بليلى مُغرمٌ وهي موطني وعليّ أقضي في غرامي بها نحبي

تقول بولينا: «فهبطت الكلمتان (ليلى والوطن) على قلبي هبوط الوحي، فاندفعت إلى تحلية المجلة باسم ليلى، وقد كان فكري أن أسمّيها (فتاة العراق)[١].

هاجمت المجلة في أعدادها الأولى العادات التي كانت تطغى لدى أسر عديدة في التعامل مع النساء، كإجبارها على الزواج برجل لا تعرفه، أو استخدام كلمة (أجلّكم الله) عند ذكر المرأة، أو تأجيل أكل النساء من المائدة حتى يقضي الرجال وطرهم منها، بالمقابل واجهت المجلة شكوكًا واعتراضات، وقد أوردت في عددها الثالث تحت عنوان (بعض حوادث ليلى) مجموعة من هذه الشكوك والاعتراضات منها ما نصّه: «خاف بعضهم وبعضهنّ قبل صدور ليلى وبعده من أنّ النهضة النسائية التي تنادي بها هي رفع الحجاب والتمسّك بالسفور والأزياء الغربية! فليطمئنوا وليسكن روْعهم، فإن مهمة المجلة كما رأوا أعظم وأرفع من ذلك، وغايتها هي (لباب التمدّن لا قشوره) ومطلبها الوحيد (الرقيّ الحقيقي) ثمرة التهذيب الجدّي وتحسين الأخلاق والأحوال العائلية وإصلاح التربية»[٢].

كما أوردت تحت العنوان ذاته ما نصّه: «وخاف الآخر (والظاهر أنه شديد الاستبداد) من كلام وَرَد في العدد الأوّل، اعتمادًا على حكم الشرع والعدل، أنه لا يجوز للأهل إجبار ابنتهم على التزوّج من رجل لا تريده.. فليتفضّل بقراءة المقالة الأولى من هذا العدد الثالث وعنوانها (العادات الوبيلة في قضية الزواج) لعله يقنع ويطمئن»[٣].

وقد صدَر في مقدمة العدد الخامس مقال بعنوان (السُمّ في الدَسَم)[٤] تحذّر الكاتبة فيه من تأثير الروايات والفنون الغربية على الأخلاق والسلوكيات، مُستشهدة بقصص لا تخلو من التأليف الآثار المدمرة للحرية التي يطلق بها الروائيون والفنانون أقلامهم، بحيث تسمّم النشء الجديد.

على الجانب الاقتصادي نشرت مجلة ليلى مقالاً للكاتبة السورية سلمى صائغ بعنوان (حياتنا

(١) مجلة ليلى العدد الأول – السنة الأولى ١٥ تشرين الأول ١٩٢٣- دار الطباعة الحديثة- ص٤-٦.
(٢) مجلة ليلى العدد الثالث - السنة الاولى ١٥ كانون الاول ١٩٢٣– ص١٤٠
(٣) المصدر نفسه – ص١٤١.
(٤) مجلة ليلى – العدد الخامس- السنة الاولى – ١٥ شباط ١٩٢٤- ص١٦.

الاقتصادية) جاء فيه: «إن العراك الناشب اليوم في العالم هو عراك اقتصادي، والأمم تدافع عن اقتصاديّاتها -رجالاً ونساء- بشدة تشابه الكَلَب، فلا ندري لماذا تبقى المرأة عندنا بمعزل عمّا يجري حولها، ولماذا ينفرد نصف الأمة في هذا العراك، بينما يقف النصف الآخر مُتفرّجًا وهو قادر على أن يؤدي مُساعدة كبرى لذلك النصف الذي يناضل وحده في أزمة تقصم الظهور وتقضي على الأنفس»[1].

وعلى الجانب السياسي نشرت مجلة (ليلى) بعددها الصادر في شباط عام ١٩٢٥ مقالاً بعنوان (صوت النصف الآخر) قالت فيه: «لم يحن الوقت للعراقية التدخل في الشؤون السياسية، كما أن ليلى ليس من خطّتها البحث في السياسة، ولكن لدى هذا الحادث التاريخي العظيم، حادث تعيين الحدود العراقية التركية الذي قامت له الدول وقعدت، حتى أنها أرسلت إلى العراق لجنة أممية جليلة للتحقيق والتفتيش، وهبّ العراقيون جميعهم على اختلاف طبقاتهم، فأصبحوا كتلة واحدة.. يحتجّون على مطالب الترك الذين يحاولون اغتصاب واسترداد جزء من أراضي العراق، لا تتمالك كل امرأة عراقية وفي قلبها دم وفي نفسها شعور من السكوت»، ونشرت في العدد ذاته قصيدة لمحمد مهدي البصير بعنوان: « الجنس اللطيف يدافع عن ولاية الموصل»[2].

ومن خلال متابعتنا لأغلب أعداد مجلة ليلى، يمكن أن نلخّص منها اتجاهات عامة فيما يخص موضوع الكتاب في النقاط الآتية:

أ- تجنّبت المجلة الخوض في المسائل الحسّاسة مثل السفور، وحافظت على لغة الحياد فيما يخص الأديان والمذاهب.

ب- التأكيد المُتكرّر على تعليم الفتاة العراقية.

ج- لا توجد مقالات دينية أو توجهات دينية في عموم المجلة.

د- يوجد تشجيع واضح في أنحاء المجلة على تقوية أركان الأسرة وتوزيع الأدوار بين الجنسين.

(١) مجلة ليلى – العدد الرابع - السنة الأولى- ١٥ كانون الثاني ١٩٢٤ -ص١٦٤

(٢) مجلة ليلى – العدد الرابع - السنة الثانية – ١٥ شباط ١٩٢٥- ص ١٤٥.

هـ- الإشادة بالغرب واكتشافاته وآدابه وابتكاراته، وكثرة الاستشهاد بأقوال علمائه.
و- انتقاد مُتكرّر لحال الشرق مقارنة بحال الغرب، ودعوة المرأة الشرقية للاقتداء بالمرأة الغربية في التعلّم والعمل والمشاركة في الحياة العامة.
ز- هنالك إشارات إيجابية تجاه مفهوم المساواة والديمقراطية ونظريّة النشوء والارتقاء.
ح- تتضمّن بعض الروايات الخيالية التي نشرتها قصصًا للحب العذري بين الجنسين.
ط- تضمّنت ألوانًا من النصائح في التربية والصحة، وهي بالنسبة لذلك الوقت تُعدّ مُواكبة وتنمّ عن اطلاع واسع لرئيسة التحرير.

ويبدو أنّ المجلة نتيجة لبعض توجّهاتها بدأت تواجه الطعون والشكاوى المتكرّرة من قبل التيار المحافظ الذي خشي من انتشار بعض أفكار المجلّة الخاصة بالدعوة لاتّباع العراقيات نمط النساء الغربيات، أو محاولة نشر بعض المفاهيم التي تكسر الأعراف والتقاليد الرشيدة، ولكن تلك المعارضات لم تكن هي السبب الأساس لتوقّف المجلة كما ألمحنا سابقًا.

بعد توقّف مجلة ليلى عن الصدور، لم تصدر أي مجلة نسوية إلا بعد مضي ١١ سنة، وتحديدًا في ١٩٣٦/٦/١٧، عندما أصدر حمدية الخفاجي العدد الأول من مجلة (المرأة الحديثة) تدعو فيها إلى تحطيم «القيود البالية» وعدم التفريق بين الرجل والمرأة[١]، وقد توقّفت المجلة بعد صدور ثمانية أعداد منها فقط لتحلّ محلّها مجلة (فتاة العراق)، وصاحبة الامتياز فيها حسيبة قاسم راجي، وكان رئيس التحرير في هاتين المجلتين هو فاضل قاسم راجي، وكانت سكينة إبراهيم المحرّرة الوحيدة في مجلة (فتاة العراق)، وكانت الموضوعات الرئيسة التي عالجتها هي الدعوة إلى تحطيم التقاليد «البالية» والعمل على إعطاء فرص متساوية للمرأة مماثلة لتلك التي يتمتّع بها الرجل، وبقيت هذه المجلة تصدر لمدة أربعة أعوام تقريبًا، وتوقّفت أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم عادت بعدها إلى الصدور وتوقّفت بعد مدّة قصيرة.

بتاريخ ١٩٣٧/٥/٦ أصدرت الصحفيّة مريم نرمه[٢] العدد الأول من مجلة (فتاة العرب)،

(١) الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣- بدرية صالح عبد الله- مجلة العلوم القانونية والسياسية- المجلد الرابع/العدد٢/٢٠١٥- ص٢٣٤

(٢) مريم روفائيل يوسف رومايا، لقبت باسم نرمة، وهي كلمة كلدانية فارسية معناها لطيفة، أقيم لها

ووصفتها بأنها (جريدة أدبية نسائية اجتماعية غايتها خدمة الفتاة العراقية)، وكان طابعها المميز هو دعوة صاحبتها المُلحة لتعليم المرأة في الريف، ولكن هذه المجلة لم تستمر أكثر من ستة أشهر بسبب الصعوبات المالية التي واجهتها، وبعد فشل حركة آذار عام ١٩٤١ ودخول القوات البريطانية العراق، حظر الإنجليز إصدار الصحف، بما في ذلك الصحف النسوية، وسمحت بنشر مجلة باسم (فتاة الرافدين) صادرة عن دائرة العلاقات العامة في القنصلية البريطانية في البصرة، وهي مجلة مصوّرة ذات طبعات أنيقة تتصدّر أغلفتها صور لنساء غربيات، وتنقل ملامح من أنماط الحياة العصرية للمرأة البريطانية بطريقة تثير الإعجاب، ومن الواضح أنّها تشجّع المرأة العراقية على اتخاذ المرأة الغربية أنموذجًا يُحتذى، كما أنها تقدّم صورة جميلة عن بريطانيا.

صدَرَ العدد الأول من مجلة (فتاة الرافدين) في كانون الأول عام ١٩٤٣، وتولّت تحريرها المُستشرقة البريطانية مكفرسن، ووصفت بأنها المجلة النسوية الوحيدة من نوعها في الشرق الأوسط، وبعد انتهاء الحرب العالمية توقفت عن الصدور في كانون الأول من عام ١٩٤٦، وقالت مكفرسن في آخر عدد منها: «لقد كان هدفنا الأسمى من إصدارها أن تمدّ النساء والفتيات في العراق والدول العربية الأخرى في الشرق الأوسط بالأنباء والموضوعات التي تلذّ العنصر النسائي، ولا سيما قد كان من المُتعذّر عليهن الحصول على مجلّات من هذا النوع طيلة سنيّ الحرب والشهور الثمانية عشر التي تلت استسلام ألمانيا، وعلى الرغم من أنّ المجلة أصدِرت لغرضٍ مُعيّن خلال ظروف الحرب، فإنها كانت تعنى بقضايا البيت وشؤون المرأة إلى حدّ كبير»[1].

في هذه المجلة يمكن تلمّس الأصابع الدعائية للسياسية البريطانية خلال تلك الفترة الحسّاسة من تاريخ العراق؛ إذ وقع انقلاب رشيد عالي الكيلاني تأثرًا بالانتصارات التي حصدتها ألمانيا ضد جبهة الحلفاء، إلى جانب تراجع بريطانيا في ذروة الحرب العالمية الثانية، مما استدعى أن تُمنع كل المطبوعات التي يمكن أن تمارس الدعاية ضد المصالح البريطانية في العراق،

حفل بتاريخ ١٩٤٥/٥/١٩ بمناسبة ذكرى اليوبيل الفضي لمشاركتها في النشاط الأدبي عن طريق الصحافة (أول الطريق إلى النهضة النسوية في العراق - ص٢٠٦).

(١) أول الطريق – مصدر سابق – ص٢٠٧.

وبقيت فقط تلك التي تصدر تحت سمع وبصر القنصلية البريطانية حصرًا؛ لذا فمن الواضح أن السبب الأساس من صدور مجلة فتاة الرافدين هو سبب سياسي، يعمل على استمالة المجتمع العراقي إلى المعسكر البريطاني، منعًا من تأثر العراقيين بالمعسكر الألماني.

بتاريخ ١٩٤٦/٦/٢ صدرت مجلة نسائية باسم (الرحاب)، وهي مجلة أدبية اجتماعية لأقدس عبد الحميد وبرخصة من وزارة الداخلية، عالجت مواضيع متعددة، سياسية واجتماعية وتاريخية ومحلية، وقد استمرّ صدورها لمدّة عامين بشكل منتظم، ثم في فترات متقطعة، حتى ألغي امتيازها في ١٩٥٤/١٢/١٧. وبتاريخ ١٩٤٨/١١/١٥ صدرت مجلة (بنت الرشيد) لدرّة عبد الوهاب، تغلب المواضيعُ الفنية على صفحاتها حتى تكاد تكون مجلة فنية بحتة، وقد توقفت عن الصدور بعد عددها الرابع فقط[١].

في العام ١٩٤٩ قامت آسيا توفيق وهبي، رئيسة جمعية الاتحاد النسائي بإصدار مجلة باسم الاتحاد، وقد كتبت في مقالها الافتتاحي: «إننا نؤمن إيمانًا تامًا بأنّ من واجبات المرأة العراقية أن تسير مع الرجل جنبًا إلى جنب، وأن تشاركه في سرّائه وضرّائه؛ ولذلك وضعنا نصب أعيننا نوالَ حقوقِها كاملة غير منقوصة؛ ليتسنى لها ممارسة حقوقها السياسية»، وقد توقّفت المجلة عن الصدور بعد أربعة أعوام، وعادت للصدور ثانية في ١٩٥٨/٣/١٥ لتتوقف نهائيًا بتاريخ ١٩٦٠/٥/٨ [٢]، ويشير الدكتور طارق الحمداني إلى أن جميع المجلاّت التي صدرت في الأربعينات لم يكن لها التأثير البارز كأخواتها التي صدرت في الثلاثينات من القرن العشرين[٣].

ختاما أقول: لا ريب في أنّ لهذه المجلات تأثيراً على دعم الحراك النسوي وتقبّل الأفكار المتعلّقة بتحرير المرأة على الطريقة الغربية، خاصة لدى الشباب العراقي، فالصحافة كانت الوسيلة الإعلامية الأبرز في تلك الحقبة، وإن كان تأثيرها الأساس ينحصر بالطبقة المُتعلّمة.

(١) رائدات الحركة النسوية في العراق المعاصر- فراس سليم حياوي ووفاء كاظم ماضي – مجلة دراسات تاريخية- العدد ٨ / آيار ٢٠١٠ -ص٤٧.

(٢) من هي المرأة التي شغلت منصب رئيسة أول اتحاد نسائي في العراق ؟ - rojnews – ٢٠٢٣/٥/١٢ على الرابط https://rojnews.news/ar/?p=١٤٥٠٣٩

(٣) حول حركة تحرير المرأة في العراق، ح٣- مصدر إلكتروني سابق.

ثالثًا: المنظّمات النسوية الأولى

أ- نادي النهضة النسائية: تمكّن الحراك النسوي البرجوازي من تأسيس أوّل جمعية نسوية باسم (نادي النهضة النسائية) في ١٩٢٣/١١/٢٤، مقرّه في محلّة الصابونجية ببغداد، وكان تأسيسه بمثابة الإعلان الرسمي عن انطلاق الحراك النسوي في العراق.

كان هذا النادي ثمرة اقتراح بعثته نور حمادة[١] عبر رسالة للشاعر الزهاوي، أثنت فيها على مناصرته للمرأة العراقية، وشكرته باسم المجمع النسائي العربي لمساعيه في هذا الجانب، وطلبت منه تأسيس فرع للمجمع في بغداد أو جمعية نسائية مستقلة تكون عضوًا في المجمع العربي، وبعد تبادل الرسائل بين الزهاوي وشقيقته أسماء مع نور حمادة، تم تأسيس نادي النهضة النسائية.

وقد نشرت صحيفة الاستقلال حدث افتتاح النادي بقولها: «في البلاد اليوم نهضة نسائية مُباركة يثلج لها صدر كلّ وطني ووطنية في العالم العربي قاطبة، وترمي هذه النهضة السعيدة إلى بنيان الفضائل السامية وبلوغ الغايات النبيلة، وهي ترقية المرأة في الأخلاق والعلم والتهذيب، وتحسين أحوالها الاجتماعية في إدارة شؤون منزلها والاعتناء بأولادها وزوجها كلّ العناية، والمُحافظة على آدابها وعاداتها الدينية والقوميّة الشريفة كلّ المحافظة»[٢].

ترأست النادي أسماء جميل صدقي الزهاوي، ونائبتها نعيمة مصطفى زوجة رئيس الوزراء نوري السعيد، وفخريّة زوجة وزير الدفاع جعفر العسكري أمينة للصندوق، وعضوية كل من نعيمة سلطان حمودة زوجة أحمد الشيخ داوود، وبولينا حسون صاحبة مجلة ليلى، وقد عقدت المؤسِّسات أربعة اجتماعات تعاهدن فيها على التعاضد في سبيل النهضة النسائية، وقررن فتح باب المساهمة لمن ترغب في المشاركة بهذا المشروع، وأعلنَّ «أن الغاية المقدّسة التي ترمي إليها النهضة النسائية العراقية هي إرشاد النساء والفتيات إلى الشعور بهويتهنّ

(١) نور محمد حمادة (١٨٨٨ - ١٩٦٩) ناشطة نسوية وصحفية لبنانية مسلمة، عملت مدرسة بمدرسة المقاصد ببيروت، وأنشأت المجمع النسائي الأدبي سنة ١٩٢٢، وبعد وفاة زوجها قصدت العراق ١٩٣١ وأسست فرعًا للمجمع ببغداد.

(٢) أول الطريق- مصدر سابق - ص ٨٨.

الحقيقية، ومعرفة مركزهنّ السامي، والاندفاع إلى التنوّر والتهذيب لإصلاح أحوالهن الأدبية والاجتماعية وحُسن القيام بالأعمال التي يتطلّبها منهنّ المُعترك الإنساني، وبالواجبات والخدم الشريفة التي تنتظرها منهنّ الأمة وبها يسعدن أنفسهن وأهاليهن والوطن أجمع»[١]، وقد ركّز النادي جهوده على ثلاثة أهداف: فتح دورة لتعليم النساء الأميّات، وخياطة الملابس للفقيرات، وتربية وتعليم عدد من اليتيمات.

يُقال إنّ النادي شمل عضوية ٦٠ امرأة من بينهن ماري زوجة الكاتب المسيحي عبد المسيح وزير، وقد شغلت منصب سكرتيرة النادي، وفاطمة زوجة علي جودت وزير الداخلية، وخيرية زوجة ياسين الهاشمي الذي كان وزيرًا للمواصلات، وزوجة ساطع الحصري مدير عام التربية وابنة شقيقه، وبديعة زوجة حسين أفنان سكرتير مجلس الوزراء، وحسيبة زوجة جعفر العسكري وزير الدفاع، وقد كانت النسوة الأعضاء يعقدن اجتماعًا كلّ أسبوعين، مع إقامة ندوة أو ندوتين في السنة، ولم تكن هنالك أيّ مؤشرات على وجود جهود لدمج نساء الطبقة الدنيا في عضويّة هذا النادي[٢].

وتذكر السيدة صبيحة الشيخ داود أنّ الملك فيصل الأول دعا وفدًا من عضوات نادي النهضة النسائية في العام ١٩٢٤ إلى مقابلته في قصره، وقد تحدّث إليهن حديثًا مُستفيضًا تناول فيه إحاطة الإسلام بأحوال المرأة واعترافه بحقوقها، وإقراره مبادئ سمحة ضمنت لها مكانتها الاجتماعية واحترمت ملكاتها العقلية وذاتها الإنسانية، وأشار إلى التفسيرات والأحكام التي أُقحمت خلال حقب طويلة حرمت المرأة من أبسط الحقوق وأغلقت عليها برتاج من الأحكام القاسية والاتهامات الباطلة، وانتقل في حديثه إلى بشائر الحركة النسوية في العراق واغتباطه برسالة النادي في المضمارين الثقافي والاجتماعي، واستئثارها بقسط غير قليل من اهتمامه وتشجيعه، ووعد بعزمه على إهداء دار يستقرّ فيها نشاط النادي، ومنه تنبثق دعوته إلى

(١) مجلة ليلى- العدد الثالث – ص١٣٦

(٢)The other ‘awakening’ in Iraq: The women’s movement in the first half of the twentieth century - Noga Efrati- British Journal of Middle Eastern Studies - Volume 31, 2004 - Issue 2, published on line: 28 jun 2010.

وجود المرأة الجديدة المقدرة لمسؤولياتها الوطنية والاجتماعية[١].

واجه النادي معارضة عنيفة من التيار المحافظ، ورُفعت ضده شكوى إلى الحكومة، وقد علّقت الكاتبة البريطانية ستيفنسن دارور[٢] في مقال نشرته مجلة النيريست في العام ١٩٣٠ حول ذلك قائلة: «إن الصحف يوم ذاك علّقت تعليقات كثيرة، وقد أثارت هذه الحركة ضجة كبيرة، وقامت عليها قيامة الرجوعيين، فكتبوا عنها في الجرائد المحلية، حتى أن بعض مُتعصّبيهم قد طلب من الحكومة التدخّل لخنق هذه الحركة، مُدّعين أنّ السفور يغزوا البلاد، وأنّ البيوت والدور الاسلامية تهددها المثالب الغربية إلى غير ذلك من الادعاءات الباطلة»، وأضافت الكاتبة أن غاية النادي غامضة، ولم يكن في منهاجه أكثر من استماع بضع خطب تلقيها عضواتها[٣].

وأشارت دارور إلى أنّ عدم اعتياد المجتمع العراقي على أعمال المنظمات المدنية أدى إلى تضاؤل الحماس لنشاطات النادي تدريجيًا، فقلّت اجتماعاته وتباعدت المُدد بينها، وانخفض دفع بدل الاشتراك البالغ خمس روبيات شهريًا، وأصبح حضور العضوات نادرًا، وعلى الرغم من وجود هيئة منتخَبَة لكنها لم تقم بعملٍ ما، ولم تعرف كيف تؤدي واجباتها بكفاءة، وهكذا تحوّل النادي ببطء إلى مجرد لقاءات لشرب الشاي، وتُرك البيت الذي يرعى الأيتام وتم التخلّي عنهم[٤].

وقد عارضت صبيحة الشيخ داود ما ذكرته دارور قائلة: «إن النادي تم إيصاد أبوابه مُكرهًا، وذكرت - بحسب ما روته لها أسماء الزهاوي- أن فريقًا من رجال الدين كبرُ عليهم إطلاق اسم (النهضة النسائية)، فرفعوا إلى الحكومة شكوى على النادي لتغيير كلمة (النهضة) والاقتصار

(١) أول الطريق – مصدر سابق – ص١١٩.

(٢) إثيل ستيفانا ستفينس دارور: عضوة فخرية في نادي النهضة النسائية، ومستشارة وزارة العدل، وزوجة المستشار القضائي إدوين دارور.

(٣) أول الطريق- مصدر سابق – ص٨٦.

(4) The other ‘awakening’ in Iraq: The women’s movement in the first half of the twentieth century - Noga Efrati- British Journal of Middle Eastern Studies - Volume 31, 2004 - Issue 2.

على اسم (نادي المرأة)، مُفسرين النهضة تفسيرات غير صحيحة أمْلَتها الأهواء والأحقاد، لكن أسماء امتنعت عن تغيير اسم النادي، ولما أصرّت السلطات على مساندة المشتكين قررت أسماء إغلاق النادي»[١].

ويقوى عندي صحّة ما قالته دارور؛ وذلك لأسبابٍ يأتي في طليعتها حداثة تجربة النساء العراقيات في إدارة العمل المؤسساتي، إذ يحتاج إلى خبرة تنظيمية وتخطيط يضمن نمو المشروع واستمراره، أمّا ما ذكرته صبيحة من حجّة في إغلاق النادي فهو أمر مستبعد؛ لأن السيدات المسؤولات عن النادي كنّ زوجات رجال رفيعي المستوى في الحكومة العراقية، ولا يُعقل أن لا يجدنَ سندًا لهنّ في مجرد استحصال قرار رسمي يمنع من تغيير اسم النادي، علاوة على ذلك، لا يُعقل أن يُقدم أي شخص رسالي على التضحية بمشروعه دفعة واحدة لمجرد الإصرار على تغيير اسمه فقط.

عودة على بدء، يكتسب نادي النهضة النسائية أهمية قصوى، ليس فقط لكونه أول منظمة نسوية تأسست في العراق، وإنما لأنه جاء في خضمّ تحولات سياسية واجتماعية حسّاسة، لعبت فيها بريطانيا دورًا كبيرًا من أجل توطيد مصالحها في العراق، فإلى جانب ما أشارت إليه السيدة دارور من غموض في أهداف النادي، ذكرت الباحثة روث وودسمول[٢] في مخطوطة كتابها (المرأة المسلمة تدخل عالمًا جديدًا) قائلة: «إن نادي النهضة النسائية كان خاضعًا لقيادة المس بيل التي كانت عضوًا فخريًا فيه، وكانت مُنخرطة فعليًا في أنشطته»[٣]، هذا إلى جانب حصول النادي على تبرّعات من اليهود تبلغ ٢٦٠ جنيهًا إسترلينيًّا آنذاك[٤]، وهو مبلغ يساوي بقوته الشرائية اليوم أكثر من ٢٤,٥٠٠ دولار أمريكي، ما يدعو حقًا إلى التساؤل عن سبب تقديم اليهود مثل هذا الدعم الكبير لجمعية وليدة أسّستها بضعة نساء مُسلمات.

---

(١) اول الطريق- مصدر سابق - ص ٩٢.

(٢) باحثة زارت العراق نهاية العشرينيات لإجراء أبحاث حول المرأة المسلمة.

(٣)The other ‘awakening’ in Iraq: The women’s movement in the first half of the twentieth century - Noga Efrati- British Journal of Middle Eastern Studies - Volume 31, 2004 - Issue 2.

(٤) المصدر نفسه.

ب- الفرع النسوي لجمعية الهلال الأحمر: بحلول العام 1933، وبرعاية الملكة خزيمة عقيلة فيصل الأول، عمدت مجموعة من النسوة إلى افتتاح فرع نسوي لجمعية الهلال الأحمر العراقية، وكان مرتبطًا بالمركز العام للجمعية ويشارك في نشاطاتها، وبحلول العام 1945 قررت مجموعة من عضوات الفرع النسوي إنشاء فرع مستقل عن الجمعية إداريًا وماليًا، تألّفت هيئته من سعاد العمري، وعليّة سامي فتاح، وصبيحة الشيخ داود، وأسماء منير عباس، ونزهت عقراوي.

اعتمدت الجمعية في ميزانيتها على الاشتراك السنوي للعضوات والمساعدات والتبرّعات المالية التي تحصل عليها الجمعية من جهات مختلفة وبدلات إيجار من ممتلكات الجمعية، وكان لرعاية الملكة عالية ووالدتها الملكة نفيسة، أثرها في نجاح الجمعية في تحقيق أهدافها وتوفير الدعم المادي لها.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تبنّى الفرع النسوي مشاريع اجتماعية وثقافية عدة، فقد اهتم بتشجيع الفتيات على تعليم التمريض ومكافحة الأمية بين النساء بفتح مدارس مسائية للنساء في الكرخ والرصافة، كما اهتم بفتح مشاريع لتعليم البنات الخياطة والتدبير المنزلي، وفي عام ١٩٥٣ تُوّجت باكورة أعماله بافتتاح الملك فيصل الثاني مشغل لتعليم البنات اليتيمات أصول الخياطة ضم ٤٥ فتاة، وقد خصص الملك للفرع مبالغ مالية سنوية لتوسيع نشاطاته[١].

ج- جمعية مكافحة العلل الاجتماعية: وهي جمعية وقائية علاجية تأسست في العام ١٩٣٧ برئاسة سارة الجمّالي وعضوية مرضيّة الباججي وحسيبة الباججي ورشدية الجلبي وفتوح الدبوني وآسيا توفيق وهبي، هدفت في البدء إلى محاربة المُسكرات وانقاذ مُدمني الخمر، إلا أنها قررت توسيع أهدافها لتشمل محاربة الفقر والجهل، وتضمّن منهاجها العام زيارة سجن النساء وتعليم السجينات القراءة والكتابة، فضلاً عن تقديم الإرشادات الصحية لهن، وفي بداية الخمسينات وسعيًا منها لتشجيع التعليم بين النساء، افتتحت مدرسة ثانوية مسائية للبنات لتوفر للعاملات فرصة لمواصلة دراستهن مساءً وبأجور مُخفّضة، فضلاً عن قيامها في العام ١٩٥٢ بإنشاء مشغل لتعليم البنات فن الخياطة، استمرت الجمعية في عملها إلى ما

(١) المصدر نفسه.

بعد العام [1]١٩٥٨.

د- الفرع النسوي لجمعية بيوت الأمة: في العام ١٩٣٨ تأسس الفرع النسائي لجمعية بيوت الأمة ببغداد، يهدف إلى مكافحة الأمّية بين غالبية الطبقة الشعبية من النساء العراقيات، فافتتح مدارس مسائية في الكاظمية والكرخ، وتطوّع عدد من أعضائه لتعليم الأمهات القراءة والكتابة بالمجّان، فضلاً عن تزويدهن بالإرشادات الصحية ودروس بسيطة عن التربية، واستمر على هذا المنوال حتى قيام الحرب الفلسطينية في العام ١٩٤٨، إذ اضطرّ إلى غلق المدارس ليقوم بمساعدة اللاجئين العرب، كما عمل على إنشاء ميتم لفقيرات الشعب، وقد تألّفت الهيئة الإدارية للفرع النسوي من جمعية بيوت الأمة سنة ١٩٥١ من عليّة يحيى قاسم رئيسة للجمعية، وظفيرة جعفر نائبة لها، وإنعام الدليمي سكرتيرة للجمعية، وبدرية علي أمينة الصندوق، وعضوية كل من زكية العبايجي وجورجيت موشكه وبليغة رسول[2].

هـ- الفرع النسوي لجمعية حماية الأطفال: تأسس في العام ١٩٣٨ ببغداد، وهو فرع تابع لجمعية حماية الأطفال التي تأسست في العام ١٩٢٨ على يد أطباء ووجهاء لمكافحة الأمراض التي تفتك بالأطفال العراقيين، وقد تألفت الهيئة الإدارية للفرع النسوي من آسيا توفيق وهبي رئيسة لها، وعصمت بهاء السعيد نائبتها، وصبيحة الشيخ داود سكرتيرة الفرع، وعضوية كلّ من: سرية الخوجة وشفيقة الباججي وسعاد العمري وممدوحة الفارس وناهدة الحيدري ومائدة الحيدري، وقد كان هدف الفرع النسوي مشابهًا لأهداف الفرع الرئيس للجمعية، وهو حماية الأطفال من الأمراض ورعاية أمهاتهم، وقد أسهم بتوزيع المواد الغذائية والأدوية والفيتامينات على الأطفال والنساء الحوامل، كما أسهم بتوفير الملابس للأسر الفقيرة، وتأسيس مركز العناية بالأطفال الذين لا تستطيع أسرهم العناية بهم، وقد أنشأ مستوصف الشيخ عمر في العام ١٩٤٧، ومن أهم أعماله تشييد مستشفى الحريري للولادة في الأعظمية، عرف بـ(مبرّة الملكة عالية) ويتضمّن مستوصفًا لعلاج الأطفال مجانًا ومعالجة الأمهات وإرشادهن للعناية بأطفالهن وتوليدهن مجانًا[3].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المرأة العراقية المعاصرة – عبد الرحمن سليمان الدربندي – وزارة التربية ١٩٦٨- ج١ ص٢٨-٢٩.

(٣) معجم العراق/ج٢- مصدر سابق- ص٤٣.

كما أسهم الفرع في العام ١٩٥٦ بتأسيس نادي الشباب الرياضي، وهو نادٍ رياضي ثقافي وتوجيهي حظي بدعم الملك فيصل الثاني ووالدته الملكة عالية، والأميرات بديعة وجليلة، وقد واصلت الجمعية عملها بعد انقلاب ١٤ تموز، فافتتح الفرع فروعًا جديدة له في الموصل والبصرة لتقديم الخدمات الاجتماعية والإنسانية لنساء المحافظتين عن طريق المستوصفات الصحية ودور الحضانة التي أشرفت عليها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وفي العام ١٩٥٨ زوّد الفرع الحديقة المجاورة لمديرية رعاية الأمومة والطفولة بألعاب ترفيهية تفتح أبوابها في المناسبات والأعياد مجانًا، وبعد العام ١٩٦٠ شرع بفتح مشروع إنساني يحتضن الأطفال المعزولين عن أمهاتهم المُصابات بأمراض مُعدية أو غير قابلة للشفاء، لينتقلوا بعدها إلى دور الرعاية الخاصة بالشباب، وذلك عن طريق دار الحضانة التي أطلق عليها (البيت الصحي)، كما كان للفرع نشاطات عدة في حقل الخدمة الاجتماعية، إذ اعتاد على زيارة المستوصفات والمدارس والعوائل الفقيرة في الشتاء وفي الأعياد لغرض توزيع الملابس والمواد الغذائية والأموال عليهم، كما اشترك في حملة معونة الشتاء مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام ١٩٥٨ [١].

و- الاتحاد النسائي العراقي: شكّل مؤتمر القاهرة النسائي المنعقد في ديسمبر عام ١٩٤٤ الذي ترأسُه النسوية هدى شعراوي حافزاً لنشاط المنظّمات النسوية العراقية، كالفرع النسوي لجمعية الهلال الأحمر، والفرع النسوي لجمعية بيوت الأمة، وجمعية الرابطة النسائية، وجمعية حماية الطفل، فعمدت هذه المنظّمات إلى تأسيس اتحاد يعمل على تحقيق التنسيق والتعاون بينها، وبذلك ظهر الاتحاد النسائي العراقي في ربيع العام ١٩٤٤ ونال عضوية الاتحاد النسائي العربي العام والاتحاد النسائي الدولي ورابطة المنظمات العائلية الدولية؛ لذا فهو يعدّ من أقوى المنظّمات النسوية في المرحلة البرجوازية.

يمثّل الاتحاد النسائي العراقي أول منظمة نسوية عراقية تسهم في تحقيق إنجازات تشريعية على صعيد الحكومة العراقية، فقد عمل على دفع الحكومة إلى إلغاء البغاء العلني وإنشاء

(١) الجمعيات والنوادي النسوية في العهد الجمهوري – أفراح شبل عبد الحسين – مجلة الكاردينيا – ٢٠١٣/٥/٢٣ على الرابط https://www.algardenia.com/٢٠١٤-٠٤-٠٤-١٩-٥٢-٢٠menoua/ts٤٥٦٢-٢٠١٣-٠٥-٢٣-٢٢-٢٩-١٤.html

مؤسسات إصلاحية خاصة بالأحداث الجانحين، وإثر تعديل قانون الانتخاب في العام ١٩٥١ قدّمت الهيئة الإدارية للاتحاد مذكرة للحكومة تُطالب فيها إجراء تعديلات دستورية تضمن حق المرأة في المشاركة السياسية، وتقديم مذكرة إلى رئاسة مجلس النواب بضمان حق المرأة في الميراث وفقًا للشرع بعد إلغاء قانون الوقف الذري لعام ١٩٥٣[١]، وقد طالب الاتحاد بمنح المرأة المتعلمة الحقوق الانتخابية وممارسة حقوقها السياسية، وفي العام ١٩٥٤ نظّم أسبوعًا لهذا الغرض، هذا إلى جانب إسهامات خيرية مثل توفير كميات كبيرة من الملابس والمواد الغذائية للمنكوبين من كارثة فيضان بغداد لعام ١٩٥٤، كما كان للاتحاد نشاط ثقافي لمناصرة المرأة، إذ عقد محاضرات وأقام مناظرات ومسرحيات لهذ الهدف، ومما يُذكر في هذا الصدد أن الإذاعة العراقية أذاعت قصيدة للشاعر حافظ جميل يقول فيها:

بلــه النســاء وذكرهن شرّ الحديث حديثهن
هن المكيدة والخداع وهن كـــل الشرّ هنّ
مـــا فتنة إلا ونـــافخ نـــارهـــا شيطـــانهنّ
أو محـــنة ضـــاهت بليّتهـــا عظيم بلائهن

فسارع الاتحاد إلى إرسال برقية احتجاج للإذاعة ونسخة اخرى للشاعر جاء فيها: «يأسف الاتحاد النسائي العراقي ويحتجّ لما ورد في برنامج دار الإذاعة يوم الأحد ١٩٥١/١٢/٩ في وصف المرأة بشعر حافظ جميل، أما الأسف فهو لسوء حظ حضرة الشاعر الذي لم يصادف منذ ولادته من النساء غير هذه الفئة الخبيثة التي وصفها في شعره، أما الاحتجاج فهو على الإذاعة ومديرية الدعاية التي تسمح في إذاعة ما لا يصحّ أن يُسمع، «فليس كل ما يُنشر يذاع»، وليس في المقطوعة المشار إليها إلا الهجاء والتشهير بالنساء، إننا لا ننكر أن في كلا الجنسين الخبيث والطيب، ولكننا لا نرى ما هو الداعي إلى التشهير وإلى تقديم صورة للمرأة تنفي وجود أيّ صفة محمودة أو شريفة، فهل هذا نموذج من الأدب الرفيع الذي يصح أن تقدمه الإذاعة الرسمية للبلاد؟ وهل ترضى غيرة رجالنا بالحطّ من كرامة المرأة بمثل هذه الطريقة، فباسم المرأة العراقية نكرّر احتجاجنا الشديد على ذلك، ونرجو أن تذكر دار الإذاعة أنّ كرامة

(١) المرأة العراقية المعاصرة – مصدر سابق – ص٣١-٣٢.

المرأة من كرامة الوطن»[1].

توقف الاتحاد النسائي العراقي عن ممارسة نشاطاته كمؤسسة تجمع الهيئات النسوية العراقية بعد صدور مرسوم تأليف الجمعيات المرقم ١٩ لعام ١٩٥٤، إلا أنه عاود النشاط بعد أن طالبت مجموعة من النسوة بالحصول على رخصة تأسيس جمعية الاتحاد النسائي، وشغلت آسيا توفيق وهبي رئاسة الاتحاد طوال مدة نشاطه، وبرزت من عضواته لمعان أمين زكي وحسيبة خالص وعزة الأسترابادي وعائشة خونده وظفيرة جعفر وفتوح الدبوني ومرضية الباججي.

كان الاتحاد النسائي العراقي يعمل في إطار النظام السياسي القائم، ويستفيد من دعم العائلة المالكة، ويتجنّب انتقاد الحكومة، فكان جلّ تركيزه هو اتخاذ التدابير التي تتعلّق بحق المرأة في الرعاية والتعليم والمِلكيّة، وعلى هذا الأساس قام بطرد (رابطة المرأة العراقية) من عضويته عندما طغى على نشاطها العمل الحزبي اليساري، وبالمقابل وصفت النسويات اليساريات الاتحاد النسائي العراقي بأنه منظمة طبقيّة تتكون في المقام الأول من نساء برجوازيات مرتبطات بالمؤسسة السياسية إلى حد كبير.

ز- **جمعية نساء الكرد:** تعد أول جمعية نسوية في كردستان العراق، تأسست بتاريخ ١٩٣٠/٦/٢٨ بإشراف مباشر من حفصة خان النقيب، وهي زعيمة كردية مولودة من أسرة معروفة في كردستان، زوجها الزعيم الكردي الشيخ قادر حفيظ، تهدف الجمعية بالأساس إلى تعليم النساء الكرديات والدفاع عن حقوقهن وحل مشاكلهن، وقد تولّت منصب سكرتارية الجمعية السيدة حبسة عيرفان زوجة جميل صائب، أحد الأدباء المعروفين، وقد أنشأت حفصة-فضلاً عن الجمعية- مدرسة لتعليم النساء في أحد بيوتها التي أوقفتها لهذا الغرض، وتم إلحاق هذه المدرسة بوزارة التربية لاحقًا، كما كان بيت حفصة عامرًا باستقبال النساء الكرديات اللواتي يلجأن إليها في حل مشاكلهن المادية والاجتماعية[2].

(١) المرأة في الشعر العراقي الحديث- أحمد فياض المفرجي- تقديم: باسم عبد الحميد - جريدة المدى- العدد ١٠٧٩ تشرين الثاني ٢٠٠٧- ص ١١.

(٢) حفصة خان النقيب.. قائدة اجتماعية اهتمّت بالنساء وقضاياهن- سماح عادل- كتابات-

رابعاً: المؤتمرات النسوية الأولى

كان لرئيسة نادي النهضة النسائية أسماء الزهاوي مراسلات مع ناشطات نسويات على الصعيد العربي بشأن مشاركة النسويات العراقيات في المؤتمرات العربية التي عقدت على صعيد إقليمي، فبعد تأسيس نادي النهضة النسائية أرسلت نور حمادة في آذار من العام ١٩٢٩ رسالة إلى أسماء تدعوها للمشاركة في المؤتمر النسائي العربي المزمع انعقاده في إحدى العواصم العربية، وجاء في الرسالة ما نصّه: «لا بد وأن سمعتِ يا سيدتي بالمجمع النسائي الذي أسّسناه السنة الماضية في بيروت، وغايته خدمة القضية النسائية واللغة العربية في الشرق، ويحق للمركز العام في بيروت أن ينشئ فروعًا في أي مكان في الاقطار العربية حتى في أوروبا وأميركا... وقد اقترح المجمع مؤخّرًا فكرة عقد مؤتمر نسائي عربي يعقد بالمناوبة في الأقطار العربية سنويًا.. وكما كتبت للسيدة هدى شعراوي بأنه لا فرق عندنا أينما عقد لأول مرة، إن كان في مصر أو الشام أو في فلسطين أو في العراق، كلها بلاد واحدة لا تتجزأ في الحقيقة، فعليه أرجو إبداء فكركِ بالموضوع حتى نرسل اقتراحك للأستاذ جميل بك بيهم الموجود الآن في مصر، فيعرضها للزعيمة المصرية، وقد تقابلت بالأمس بالأنسة نازك خانم العابد وأخذنا أفكارنا بهذا الموضوع، وفهمتُ أنها تودّ أن يُعقد هذا المؤتمر في الشام، أما العاجزة فلكوني كتبت أولاً للسيدة هدى شعراوي، فلا أقدر أنقض كلامي وأعيّن المكان، فلربما أحببت أن يكون في مصر، وعلى كلٍّ سنترك ذلك لحكم جميل، فيتفاهم ويبلغنا هذا. وفي الختام احترامي للنابغة العربي الكبير ولحضرتكِ ودمتِ»[1].

فردت أسماء عليها برسالة جاء فيها: «إلى رئيسة المجمع النسائي العربي، حضرة الزعيمة الجليلة، تحية واحترامًا: أما بعد فقد تلوتُ بعيني وفؤادي كتابك الكريم أيتها الفاضلة،

٢٠٢١/١/١٤ على الرابط https://kitabat.com/cultural/ حفصة-خان-النقيب-قائدة-اجتماعية-اهتمت-ب/

(١) من أيام بغداد المدوية..نادي النهضة (النسائية) في العشرينات - خيري العمري - مجلة الكاردينيا- ٢٠١٧/٨/٢ على الرابط https://www.algardenia.com/٢٠١٧https://www.algardenia.com/ayamwathekre-٣١٢٦٦/ayamwathekreat-٣١٢٦٦-٢٠١٧-٠٨-٠٢-١٨-١٥-٤٢html/at

وحمدتُ لكِ تلك العاطفة النبيلة وذلك التواضع السامي، وقويَ فيّ الأمل أن يشقّ المجمع النسائي الذي تأسس في بيروت لنفسه طريقًا في ظلمات التعصّب، فيتقدم بقيادة رئيسته - وهي أنتِ- في خدمة القضية النسائية بخطوات واسعة على ضوء الثقافة العصرية الفيّاضة، أما في بغداد فقد كانت الظروف ملائمة لنا في أوائل الأمر، فتقدّمنا في خدمة القضية قليلاً، ثم اصطدمنا بصخرة التعصّب الذي هو عندنا ذو صلابة لا تلين، حتى كادت السفينة تتحطم، لولا أن تداركتها يد امتدّت لمساعدتها من رجال أحرار، هذا ما جعلنا نرضى اليوم بالتوفيق في مكاننا ونكتفي بمقاومة الذين يعملون بكل ما أتوه من قوة على إحباط سعينا والرجوع بنا إلى الوراء، ولكن الأمل غير ضعيف في أن تعود الظروف ملائمة فنتقدم إلى الإمام ثانية، ولعل القوم ينتبهون إلى أن الأبناء لا تتم لهم الرجولة المنتظرة ما لم يتربّوا في أحضان أمهات مثقفات، فيخفّفون من غلواء تعصّبهم الذي جُرحهُ في صدرِ المجتمع دامٍ عميق، وأما عقد المؤتمر النسائي في مصر لأول مرة ممّا يشجع بقية الأقطار العربية على النهوض؛ لأنها مركز الحركة للمجتمع العربي كله (ولا بد من مصر وإن بعدت مصر) واقبلي في الختام احتراماتي»[1].

وعلى أثر هذه الرسالة، دعت أسماء الزهاوي عضوات نادي النهضة النسائية إلى الاجتماع للمداولة في موضوع المؤتمر، فانعقد أول اجتماع في دار نوري السعيد حضرته -إلى جانب الهيئة المركزية للنادي- عقيلة ياسين الهاشمي وعقيلة الفريق جودت باشا العزاوي وعقيلة ناظم بك وعقيلة نوري أفندي والأنسة زهرة السيد والآنسة عائشة الداغستاني والآنسة ادوسياك ارستاكيس والآنسة شاهبار والآنسة بهيجة بابان ومدام ديلوتي والمسز ستوت والمسز مكنزي، وكان ذلك في الأسبوع الثاني من آذار عام ١٩٢٩، وقد افتتحت أسماء الزهاوي الاجتماع قائلة: «هذا الافتتاح دليل على أن حركة النهضة النسائية المباركة في العراق صادقة لا يثبط عزائم القائمات بها معارضة الفئة الرجعية، وأكبر وسيلة للنجاح هو الاستمرار على الخطة الرشيدة، وهي السير إلى الأمام في سبيل تثقيف الفتاة العراقية أمّ الشعب في المستقبل بخطوات ثابتة وإن كانت بطيئة في حالها الحاضر، نعم إن السير في ظلمات التعصّب المُخيّم على ربوع

(١) المصدر نفسه.

الرافدين لا يسلم من عناد، ولكن الصبح قريب وسنراه بعيوننا أبلج يفيض نوره في القريب العاجل على الرّبى والبطاح، ولقد أخذت القضية النسائية في مصر وسوريا الشقيقتين للعراق دورًا مهمًا كما ستفهمنَ ذلك من كتاب جاء قبل أيام من رئيسة المجمع العربي النسائي في بيروت السيدة الزعيمة نور حمادة، وأهم ما جاء في هذا الكتاب هو نبأ المؤتمر النسائي العام الذي سينعقد في إحدى العواصم العربية، وهناك تتداول الزعيمات في تعيين مكان انعقاده لأول مرة، وقد حبّذت في جوابي إلى الزعيمة انعقاده في مصر... ولا أدري هل تسمح لنا الظروف بالاشتراك فيه إما بالكتابة وبإرسال عضوة تمثل فتيات العراق، هذا ما أعرضه عليكنَّ للبت فيه بأكثرية الأصوات»[1].

ويبدو أن قرار النسويات البرجوازيات قد شابَهُ التردد بشكل واضح، ما حدا بـ(جريدة العراق) إلى نشر مقال تحاول من خلاله أن تشدّ من أزرهنّ للمشاركة في المؤتمر، ومما جاء في المقال: «إننا لا نوافق السيدات المصونات أركان نادي النهضة النسائية على المداراة التي يقمنَ بها حيال الرجعية التي تقف حجر عثرة في طريقهنَّ وهنَّ يردن انبعاث المرأة العراقية ونشرها من مدافن الإهمال والعبودية؛ لأن الطغمة الرجعية جامدة مُتحجّرة تكره الحركة... وإذا نحن استقصينا العلّة في تأخّرنا الاجتماعي برغم شوقنا الشديد إلى الحضارة والتجديد وجدناها في الحكومة، فإن حكومتنا مُقصّرة في هذا الباب تقصيراً كبيراً، فهي قاعدة عن تعضيد الحركة التجديدية ومن جملتها الحركة النسوية، وهي تُظهر عدم الاكتراث أو الحياد في هذا الأمر، بينما نرى الحكومات في الأقطار الشرقية الأخرى هي التي تقوم بأعباء التجديد والحركة الاجتماعية والأدبية، وهذه تركيا أمامنا خير مثال يُحتذى»[2].

في النهاية قررت عضوات نادي النهضة الاكتفاء بإرسال كلمة تُليت في المؤتمر، مما ترك أثرًا سلبيًا عبرّ عنه سلمان الصفواني قائلاً: «لقد كنّا نُعلّق آمالاً جسامًا على نادي النهضة النسائية في بغداد بأن يخلق كتلة قوية من الشابات المُتعلمات في العاصمة، ويجهر بطلب الإصلاح العلمي والاجتماعي للمرأة العراقية أسوة بأخواتها في مصر وسوريا وجاراتها تركية وإيران،

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

ولكن والأسف ملء الفؤاد لم نجد حتى الآن سيدة أو آنسة عراقية تمثل مجتمعها كزعيمة في المؤتمرات النسوية العامة كالسيدة هدى شعراوي في مصر وغيرها في الأقطار العربية والشرقية، وعسى أن تبعث هذه الكلمة في نادي النهضة روح العمل والجرأة والثبات»[1].

وبحلول تموز من العام ١٩٣٠ دُعي العراق إلى المشاركة في المؤتمر النسائي الشرقي في دمشق، وبذل السياسي ثابت عبد النور جهودًا كبيرة من أجل إقناع الحكومة بضرورة مشاركة المرأة العراقية في هذا المؤتمر لكي لا يبدو العراق أمام دول المنطقة كبلد مُتخلّف لا يراعي تطورات العصر، فتم ترشيح أمينة الرحّال وجميلة الجبوري لتمثيل العراق في المؤتمر.

ألقت أمينة الرحال - وكانت لا تزال مُحجّبة- خطابًا في المؤتمر لامست فيه وتر القومية العربية والتحرّر من الاستعمار، فلقي أصداء إيجابية من الصحف العربية التي غطّت الحدث، ومما جاء في كلمتها: «إن الحالة الاجتماعية للمرأة العراقية لا تختلف عن حالة أخواتها إلا قليلاً.. وهي تسعى إلى نفس الغاية الاجتماعية التي تسعى إليها غيرها من العربيات، وهي مساعدة الرجل العربي في جهاده في سبيل التحرر.. ولست أعني بهذا أن تحمل المرأة العربية عامة والمرأة العراقية خاصة بندقية مع المجاهد العربي وتنزل إلى الميدان.. بل نريدها أن تجعل كل غايتها وأمانيها في أن يتحرّر أخوها العربي مما هو فيه وتساعده على تحقيق ذلك»[2].

وبحلول العام ١٩٣١ جاءت نور حمادة بنفسها إلى العراق لكي تؤسس فرعًا للمجمع النسائي العربي في بغداد، كما استحصلت موافقة الملك فيصل الأول لعقد مؤتمر نسائي ببغداد في تشرين الثاني عام ١٩٣٢، فاجتمعت الوفود النسوية من الأقطار العربية المختلفة، وحضرت شخصيات نسوية شهيرة فيه، وقد رحّبت مجلة الحاصد بالحدث قائلة: «لأول مرة في التاريخ تحظى بغداد بانعقاد مؤتمر نسائي كهذا.. وللمرة الأولى يُتاح للمرأة العراقية مثل هذه الفرصة النافذة، فهل لها أن تنتهزها بدراية وذكاء». في حين شنّت جريدة الاستقلال -التابعة للحزب الوطني الذي يتزعمه جعفر أبو التمن- هجومًا عنيفًا على المؤتمر، بسبب خطبة ألقتها إحدى النسويات ألمحت فيها بشكل إيجابي إلى السفور، وقد جاء في مقال الجريدة ما نصه: «إذا كانت الثمرة المرجوّة من هذا المؤتمر هي رفع هذا البرقع عن وجوه نساء هذا الشرق العربي،

(١) المصدر نفسه.

(٢) من أيام بغداد المدوية..نادي النهضة (النسائية) في العشرينيات -مصدر إلكتروني سابق.

فهو دون ما عناء أو تعب جهد مقضيّ عليه إن عاجلاً أو آجلاً، ومَثَله كمثلِ الحشرات التي تأكل نفسها بنفسها حتى تموت وتفنى»، ولعل هذا الهجوم هو ما اضطر المؤتمر إلى أن يُعيد النظر في جدول أعماله ويستبعد مناقشة موضوع السفور تجنّبًا لإثارة المشاكل[١].

في العام ١٩٣٣ انعقد المؤتمر النسائي للمرة الثالثة في طهران، وقد وقع الاختيار على ثروت أحمد حالت[٢] لتمثل العراق في المؤتمر المذكور، وفي العام ١٩٤٤ انعقد المؤتمر النسائي العربي في القاهرة بدعوة من هدى شعراوي من أجل تنسيق جهود المرأة العربية من جهة، ومقاومة الظروف التي كان يعيشها الوطن العربي آنذاك من جهة أخرى، شاركت في المؤتمر ٨٠ مندوبة من الأقطار العربية، وقد شارك العراق في المؤتمر بعشرة مندوبات منهن: عفيفة رؤوف ممثلة عن وزارة المعارف، وسانحة أمين زكي ممثلة عن وزارة الشؤون الاجتماعية، ومائدة الحيدري ممثلة لجمعية الهلال الأحمر النسوي، وروز خدوري ممثلة عن جمعية بيوت الأمة، ونزهت غنّام عن جمعية أخوان الحرية.

من جانبه اشترك الاتحاد النسائي العراقي بعدد من المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر عالية، ومؤتمر بروكسل، ومؤتمر النساء الدولي في السويد، والمؤتمر النسوي في باكستان عام ١٩٥٢، ومؤتمر الاتحاد النسائي الدولي في نابولي، والمؤتمر الذي عقدته رابطة المنظمات العائلية الدولي في أوكسفورد ومؤتمر الاتحاد النسائي الدولي المنعقد في كولومبو سيلان[٣].

أما الفرع النسوي لجمعية حماية الأطفال، فقد شارك في مؤتمرات نسوية عدة مثل مؤتمر الدراسات الاجتماعية المنعقد في القاهرة في تشرين الثاني عام ١٩٥٠ وقد مثّلت الفرع فيه رئيفة علاوي، ومؤتمر المنظمة العالمية المنعقد في هولندا في أيلول عام ١٩٥٦ وقد مثلت الفرع عصمة السعيد وسميّة الزهاوي، ومؤتمر الطفولة العالمي المنعقد في بلجيكا في تموز عام ١٩٥٨ مثلت الفرع فيه عاطفة الخضيري[٤].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) أحمد حالت (١٨٦٣-١٩٥٣) هو إداري عثماني عراقي شغل بعد تأسيس المملكة العراقية منصب متصرّف لواء الكوت مرتين ومتصرّف لواء ديالى، وقد انتخب عن لواء الكوت في مجلس النواب العراقي لعديد من السنوات.

(٣) المرأة العراقية المعاصرة – مصدر سابق - ص ٣٠-٣١.

(٤) الجمعيات والنوادي النسوية في العهد الجمهوري – مصدر إلكتروني سابق.

خاتمة الفصل الأول :

يمكن اعتبار بواكير الحراك النسوي البرجوازي مناظرًا للحراك النسوي الغربي في موجته الأولى، فقد كانت مرحلة نزوع نساء الطبقة الوسطى والعليا نحو المطالبة بحق المرأة في المشاركة بالمجال العام؛ لذلك تم التركيز على العيوب الاجتماعية التي أثّرت على وضع المرأة العراقية من ناحية التعليم والصحة والخدمات الأساسية الأخرى؛ ولهذا فإن نشاط النسويات العراقيات في هذه المرحلة كان أقرب إلى أن يكون نسائيًا من كونه نسويًا؛ إذ طغى على مطالبهن توفير التعليم والعمل، مع تحاشي التطرق إلى مواضيع تثير حساسية المجتمع، مثل مبدأ توزيع الأدوار بين الجنسين والتمييز في الحقوق والواجبات وفقًا للشريعة الإسلامية؛ ولذلك يمكن وصف الحراك النسوي في هذه الحقبة بأنه حراك مغلف عن قصد بقشور مُحافِظة.

ومن مميزات هذه المرحلة أن النسويات الناشطات فيها كان عددهنّ محدودًا، كما كنّ يرتبط ببعضهن غالبًا بعلاقات قرابة أو زمالة أو صداقة عمل أو تعليم، فمثلاً النسويات اللواتي أسّسن جمعية نهضة المرأة كنّ جميعًا زميلات بحكم علاقات العمل التي كانت تربط أزواجهنّ في الحكومة، وكان بعضهن يرتبط بعلاقة مُصاهرة أو نَسب، فمثلاً كانت سانحة أمين ابنة خالة أمينة الرحّال، وفي الوقت ذاته كانت سانحة تلميذة لدى صبيحة الشيخ داوود.

ومن مميزات الحراك النسوي في هذه المرحلة أنه كان يناصر الاتجاه العربي التحرري، صحيح أن النسويات البرجوازيات كُنّ معجبات بالأنموذج الحضاري للغرب، إلا أنّهن لم يرغبن في أن يكون العراق خاضعًا للاستعمار سياسيًا.

ومن أهم مميزات الحراك النسوي البرجوازي أنه كان داعمًا للحكومة الملكيّة، ويتماهى مع أسلوبها في تسيير شؤون البلاد، فلم تكن النسويات في هذه المرحلة يفكّرنَ في إحداث تغييرات على صعيد فلسفة الحكم وأساليبه؛ لذا لم تكن مطالباتهن صِدامية، فلم يشتركن بأي مظاهرات سياسية. نعم، كَثُرَ في هذه المرحلة السِجال الفكري من قبل الرجال الأدباء والكتّاب في الميدان الأدبي والصحفي وعلى مستوى المطالبات الرسمية حول مواضيع

حسّاسة تتعلق بسفور المرأة والمساواة بين الجنسين.

كان حلم النسويات في هذه المرحلة تحقيق مكاسب نسوية في العراق من دون أن يُقْدِمنَ على إنجاز مشاريع مستدامة في هذا الاتجاه، وما قدّمنه من خدمات للنساء من الطبقات المحرومة لا يخرج عن إطار الأعمال الخيرية ضمن فعاليات كانت تقوم بها منظمات حكومية وغير حكومية غالبًا ما كان يرأسها رجال، وقد سعينَ لها بدافع الإحسان أو بدافع تعزيز مكانتهن كطليعة نسوية أو بمزيج من الدافعين معًا، أما الأهداف الشخصية، فتتجسّد غالبًا بحصول النسويات البرجوازيات وبناتهنّ على شهادات في التعليم المتقدم والمشاركة في المؤتمرات وتأسيس الجمعيات وتعزيز العلاقات مع الطبقات العليا في داخل العراق وخارجه؛ لذا لا يبعد أن يكون أغلب حراكهنّ مُتمركزًا حول مصالح شخصية بالأساس.

الفصل الثاني

المرحلة النسوية اليسارية {١٩٤٢-١٩٧٨}

أولًا: المنظّمات النسوية اليسارية

كان للنشاط الشيوعي الذي شهدته روسيا وبعض الدول الأوروبية أثرٌ كبير على الواقع السياسي والاجتماعي العراقي، خاصة بعد أن دخل الاتحاد السوفييتي في جبهة الحلفاء إبّان الحرب العالمية الثانية، ثم دخوله بحرب باردة مع المعسكر الغربي، فتحوّل العراق إلى بودقة ساخنة لصراع الإرادات العظمى بين الكتلتين الشرقية والغربية.

وأحد أهم تجليات ذلك الصراع نشاط الحزب الشيوعي العراقي الذي راهن على كسب معركته عن طريق التركيز على قضايا المرأة العراقية وزجّها في المعادلة السياسية، وفي هذا الصدد يقول المؤرّخ حنا بطاطو: «الماركسية دخلت إلى عقول العراقيين بشكل غير مُعلن وغير ملحوظ مُرتدية ثيابَ تحرّر المرأة»[1]

تسرب الفكر الشيوعي للمجتمع العراقي أولاً بفضل رجال تأثّروا بالفكر الماركسي وآمنوا بضرورة تطبيقه في البلد، وعلى رأسهم حسين علي صائب الرحّال المولود في بغداد عام ١٩٠٣، إذ كان أول عراقي يقرأ الآراء الماركسية من أصولها، وعايش أثناء دراسته في ألمانيا عام ١٩١٩ تطلّعات الشباب الألماني للالتحاق بالتجربة السوفييتية، كان الرحّال ذكيًا لبق الحديث يؤثّر بمن حوله، وعندما عاد إلى العراق مطلع العشرينات، التفّ حوله مجموعة من زملائه متأثرين بآرائه، وصار لديهم نشاطات مُتعدّدة تدور حول نبذ الأعراف والتقاليد ونقد التراث الإسلامي والمطالبة بإعادة تقويمه في ضوء التفسير الماركسي للتاريخ.

كانت للرحّال وزملائه بصمة واضحة في الدعوة إلى تحرر المرأة من الأعراف والتقاليد والدين في المجتمع العراقي[2]، ثم تسّربت أفكاره للحراك النسوي عن طريق نساء اتصلنَ به وبزملائه، ثم اندفعن لمزاولة نشاطهنّ اليساري بنشاط، أمثال سعدية سليم زوجة الرحّال

(١) العراق.. الحزب الشيوعي- مصدر سابق-ص٤٦.

(٢) في سنة ١٩٢٧ ولدت حلقة ماركسية في البصرة انضم إليها يوسف سلمان الملقب بالرفيق فهد، الذي أصبح من أهم قياديي الحركة الشيوعية العراقية، وقد تحوّلت هذه الحلقة سنة ١٩٢٩ إلى جمعية الأحرار ونشرت مطالبها في حرية التعبير والدولة العلمانية وتحرير المرأة، ولكنها ظلت محصورة في عدد محدود من المثقفين ولم تمتد جذورها في البيئة الفلاحية والعمالية بالبصرة.

وشقيقته أمينة، لكن العامل الأقوى في انفتاح الحراك النسوي على الفكر الشيوعي العراقي كان بسبب تشكيل (الجمعية النسائية لمكافحة النازية والفاشية) التي أسهمت سعدية سليم بتأسيسها في العام ١٩٤٢ وانتمت أمينة الرحّال إلى هيئتها الإدارية، إن انضمام الاتحاد السوفييتي في التحالف مع دول المحور ودخوله الحرب مع ألمانيا النازية جعل الشيوعيين العراقيين ينصاعون لتعليمات موسكو ويعلنون دعمهم لبريطانيا[١]، ولا يخفى استفادة الحكومة البريطانية من ذلك لتحييد الشعب العراقي عن المدّ النازي، خاصة لما يحمله اليساريون من ثقافة واسعة وتأثير كبير.

لم يكن الهدف المُعلن من تأسيس الجمعية المذكورة الترويج للأفكار الشيوعية طبعًا، ولكنه أعطى للشابات العراقيات المُتحمّسات للأفكار اليسارية -أمثال فكتوريا نعمان- فسحة ممتازة للمجاهرة بنقد الواقع التعليمي والصحي المتردّي للمرأة العراقية، ما مهّد لتسرّب ذلك النقد إلى دائرة أوسع من النساء المُتعلّمات، وكانت الدكتورة نزيهة الدليمي التي انتمت للجمعية منذ تأسيسها أحد ثمار تلك الاجتماعات، إذ ستحمل على عاتقها قيادة الحراك النسوي في هذه المرحلة لاحقًا.

أكدت (الجمعية النسائية لمكافحة النازية والفاشية) على رفع المستوى الثقافي للمرأة العراقية عن طريق المحاضرات العلمية والمناقشات الأدبية والحلقات الثقافية الأسبوعية، كما حرصت على محو الأميّة بين النساء بإنشاء ستة مراكز لذلك، وشاركت في المؤتمر النسائي العربي الأول بالقاهرة للمدة من ١٢-١٩٤٤/١٢/١٦ ممثلة عنها السيدة عفيفة عبد الفتاح إبراهيم، ما تمخّض عنه قرار إنشاء (الاتحاد النسائي العربي العام).

انحسر نشاط الجمعية المذكورة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بسبب انسحاب معظم عضواتها، ولكن نساء أخريات قررن تنشيط الجمعية باسم جديد هو (جمعية الرابطة النسائية)، وعقدن اجتماعًا تأسيسيًا لذلك في قاعة الثانوية المركزية للبنين في تشرين الثاني من عام ١٩٤٥ حضرته ٤٠٠ امرأة، تقرر فيه انتخاب هيئة إدارية جديدة للجمعية برئاسة عفيفة

(١) مأساة الحزب الشيوعي العراقي- سامح نجيب- الاشتراكي- ٢٠٠٤/٣/١ على الرابط https://revsoc.me/revolutionary-experiences/٤١٩٨٠/

رؤوف، وعضوية روز خدوري ونزيهة رؤوف وسانحة أمين زكي وأمة الزهاوي، كما تقرر إصدار مجلة للجمعية باسم (تحرير المرأة) بعد سنة من التأسيس، وجاء في افتتاحية عددها الأول: «واجبنا اليوم هو التخفيف من قيود العادات التي أسرت المرأة. إننا نعتقد أن حرية المجتمع وحدة واحدة لا تتجزأ، وأن قضية المرأة لا تنفصل عن القضية العامة»[١]، وقد صدر عددان منها قبل إغلاقها بقرار من حكومة نوري السعيد.

ميدانيًا، وبتوجيه من الحزب الشيوعي، نظّمت النسويات اليساريات مطلع العام ١٩٤٢ أول مظاهرة نسوية يسارية في شارع الرشيد ببغداد طالبن فيها بتوفير الخبز للناس، وحملنَ مُذكّرة للوصي ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب يطالبن فيها بإقالة لجنة التموين المركزية والتحقيق مع أعضائها لتلاعبهم بقوت الشعب، ودعينَ إلى تشكيل لجان شعبية تراقب الأسعار، وقد تعرّضت المظاهرة للملاحقة والقمع، وفي أيار عام ١٩٤٣ خرجت مجموعات من نساء الكرخ يطالبن بالخبز للشعب وينادين بالموت للمحتكرين ومصادرة حاصلات الإقطاعيين وتأمين الخبز بأثمان مناسبة[٢].

وسرعان ما اتضح تميّز الحراك النسوي اليساري عن الحراك النسوي البرجوازي بسعيه إلى نفخ روح الثورة لدى الشريحة العامة من النساء العراقيات، ويتّضح ذلك في رسالة القيادي الماركسي فهد التي خاطب فيها نساء العراق في العام ١٩٤٤، منتقدًا النسويات البرجوازيات قائلاً: «بالإمكان تحويل جمعيات (الأفنديات) هذه إلى جمعيات نساء جماهيرية، وذلك بتخصيص مركز لها واسع الأرجاء يصلح لكي يكون ناديًا عامًّا للنساء، وأن تكون غرفه وقاعاته محلّات للتدريس والمحاضرات، وأن تُستبدل حفلات التعارف بحفلات تعريف قضية المرأة لأكبر عدد ممكن من النساء»[٣].

وبذلك صار الحراك النسوي اليساري يعمل على خطين متوازيين: تثقيف المرأة وفقًا

(١) لمحات من تاريخ الحركة النسوية في العراق٢ عودة إلى بداية الصراع من أجل التحرر – مصدر إلكتروني سابق.

(٢) صفحات من تاريخ الحركة النسائية العراقية- مصدر سابق ٢٠٠٧- -ص٣٠-٣١

(٣) رسالة الرفيق فهد إلى المرأة العراقية بمناسبة يوم النساء العالمي – ٨ ا ذار – الحوار المتمدن – ٢٠٠٨/٣/٧ على الرابط https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=١٢٧٢١٠

للفكر الماركسي، وزجّها في الحراك السياسي وفقًا للتوجّه الثوري، وبقي هذان الخطان على طول المرحلة اليسارية يدعم أحدهما الآخر بعلاقة وثيقة جسّرتها النسويات اليساريات الأوائل.

وبعد أن فاح الفكر الشيوعي في نشاط (جمعية الرابطة النسائية) عمد نوري السعيد إلى إيقاف أعمالها ضمن حملة شنّتها حكومته ضد الجمعيات اليسارية في العام ١٩٤٧، وطُردت الجمعية من الاتحاد النسائي العراقي، وبقيت متوقفة عن العمل حتى كُلفت نزيهة الدليمي من قبل الحزب الشيوعي بالتواصل مع رئيسة الجمعية عفيفة رؤوف لإقناعها بإعادة النشاط للجمعية، لكن الأخيرة اعتذرت لظروفها الشخصية، فحاولت نزيهة الدليمي تأسيس جمعية جديدة باسم (جمعية تحرير المرأة) وسعت للحصول على إجازة لها من وزارة الداخلية، فجمعت تواقيع قرابة ٣٠ امرأة من زميلاتها لهذا الغرض، ونشرت أهدافها في الصحف، وطبعت كراسًا خاصًا لذلك، وقد صرّحت الدليمي عن نشاطها في تلك المرحلة قائلة: «كان مرشدنا في النقاش قرارات المؤتمر الثاني للاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي، حيث أُرسِل لنا عن طريق رفاقنا في فرنسا»، لكن بعد مرور شهر على تقديم الطلب جاء رد الحكومة بالرفض لعلمها بارتباط نزيهة بالحزب الشيوعي.

بعدها عمدت نزيهة مع زميلاتها إلى تأسيس منظمة نسوية جماهيرية سريّة تضم العاملات والفلاّحات وربّات البيوت والمثقفات بتاريخ ١٩٥٢/٣/١٠ وحملت اسم (رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية) وتولّت رئاستها بنفسها، وحدّدت أهدافها بالنضال من أجل السلم والتحرر الوطني ومن أجل حقوق المرأة ومساواتها، وحماية الطفولة وسعادتها، وكان للرابطة فروع في محافظات العراق بما في ذلك محافظتي أربيل والسليمانية، إذ وجدت المرأة الكردية فيها فرصة الانتماء للحراك النسوي.

وقد شاركت عضوات الرابطة في انتفاضة شعبية اندلعت بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢٢ للمطالبة بتعديل القانون الأساسي وإلغاء الاقطاع، وتذكر نجية حسين الساعدي إحدى عضوات الرابطة بأنها وزميلاتها نزلن إلى شارع الرشيد إلى جانب المتظاهرين ينادين بشعار «عاش تضامن الجيش ويه الشعب» لكسب تعاطف القوى الأمنية مع المتظاهرين، كما

تقدّمت عضوة الرابطة سافرة جميل حافظ الوفد الطلابي إلى الجهات الحكومية والأحزاب الوطنية والصحف مطالبين بإطلاق الحريات وإلغاء معاهدة ١٩٣٠ وإجراء إنتخابات شفافة، لكن أجهزة الدولة أخمدت المظاهرة واعتقلت العديد من النساء، وطالبت كلّيات الصيدلة والكيمياء والآداب والعلوم فصل الطالبات المشاركات بشكل نشط في الانتفاضة، من بينهن سافرة جميل حافظ وبشرى عبد الجليل برتو[١].

في العام ١٩٥٣ تم قبول (رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية) كعضو في (الاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي) المعروف بانحيازه للشيوعية، وفي العام ١٩٥٤ عقدت الرابطة أول اجتماع تشاوري سرّي لها أسهمت فيه ٥٤ مندوبة عن فروع الرابطة، يُمثّلنَ ألف عضوة من محافظات العراق، وكانت من مقرّرات هذا الاجتماع توسيع اللجان التابعة للرابطة، وتشكيل لجان جديدة مثل لجنة الدفاع عن حقوق السجناء السياسيين ولجان الحملات، والإسهام الفاعل في المؤتمرات النسوية العالمية، وأوصى بتشكيل وفد نسائي لمقابلة رئيس الوزراء نوري السعيد وتقديم عريضة موقعة من النساء الساكنات في الصرائف يطالبن فيها بتأجيل ترحيلهن من مناطقهن لحين إيجاد بديل، وقد تمت الموافقة على العريضة من قبل الحكومة بالفعل[٢]، كما كان للرابطة مشاركات في المظاهرات والاحتجاجات في المناسبات الوطنية ضد الحكومة في العهد الملكي، منها مظاهرة العام ١٩٥٦ التي شاركت فيها عضوات الرابطة وربات البيوت ومن ساكنات الصرائف.

في العام ١٩٥٥ بعثت الرابطة بوفد نسوي للمشاركة في مؤتمر الاتحاد النسائي الدولي المنعقد في لوزان، بعدها نالت العضوية الدائمة في سكرتارية الاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي في العام ذاته، وفي العام ١٩٥٧ التحقت الرابطة بجبهة الاتحاد الوطني[٣].

وبتوجيه من نزيهة الدليمي انضم عدد من نساء الرابطة إلى الاتحاد النسائي العراقي

(١) نزيهة الدليمي ودورها في الحركة الوطنية والسياسية العراقية (١٩٢٤-٢٠٠٧)- موفق خلف العلياوي- رسالة ماجستير مقدمة لكلية الآداب جامعة بغداد/٢٠١٢- ص ٦٦.

(٢) المصدر نفسه- ص٧٣-٧٤.

(٣) رابطة المرأة العراقية منظمة نسوية جماهيرية ديمقراطية – رابطة المرأة العراقية - https:// iraqiwomensleague.com/league_history

باعتباره مُرخصًا من الحكومة، وذلك بهدف دفع الاتحاد إلى تفعيل النشاط النسوي السياسي، وقد نجحنَ بجعل الاتحاد يُدين العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦، كما عملت الرابطة على تشكيل فرق تجوب المناطق السكنية والتجارية لحث الناس على التضامن مع الشعب المصري ومساندة الشعب الجزائري في حربهم ضد الفرنسيين من خلال جمع التبرّعات[١]، هذا إلى جانب حراكهن السري في التجمعات النسوية مثل الأعراس والمواليد ومجالس العزاء للحديث مع النساء ونشر الفكر التحرّري على الطريقة الماركسيّة.

وبعد انقلاب عبد الكريم قاسم في ١٩٥٨/٧/١٤، سارعت نزيهة الدليمي لفتح مقر (رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية) في مبنى الاتحاد النسائي العراقي بعدما امتنعت آسيا توفيق وهبي رئيسة الاتحاد عن اتخاذ موقف مؤيّد للثورة، وقد قامت عضوات الرابطة الناشطات بإجراء اتصالات واسعة مع النساء عن طريق تشكيل فرق نسائية تطرق أبواب البيوت وتدخلها لشرح أهداف الثورة وتطالب النساء بتأييدها والعمل في رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية، وفي هذا الصدد تذكر بلقيس الشيخلي أنها ذهبت برفقة زكيّة خليفة والدكتورة فريدة الماشطة إلى عيادة الدكتورة نزيهة الدليمي في الشوّاكة بعد يومين من إعلان الثورة قائلة: «كانت العيادة تغصّ بالنساء، واذكر منهن سافرة جميل حافظ ولميعة عباس عمارة وابتهاج الأوقاتي وحياة النهر وآمنة النهر، وهن من شابات الرابطة، وكانت فرحة الدكتورة نزيهة الدليمي لا توصف بكسب مجموعة من الشابات إلى الرابطة، إذ إنها استقبلتني بقولها أهلا بك شابة الرابطة التي ترعى حقوق النساء»[٢].

وفي اثناء اللقاء طلبت نزيهة من عضوات (رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية) الاختلاط بالنساء للتعرف على معاناتهن، لا سيما ساكنات الصرائف في محيط بغداد، وفي ذلك تقول السيدة بلقيس الشيخلي: «كانت الدكتورة نزيهة الدليمي توجّه فرقًا منّا نحن الرابطيات للعمل في منطقة الصرائف لغرض التوعية الصحية والاجتماعية ومحو الأمّية وتزوّدنا بما يردّها من

(١) نزيهة الدليمي ودورها في الحركة الوطنية والسياسية العراقية (١٩٢٤-٢٠٠٧)- مصدر سابق- ص٧٥.

(٢) نزيهة الدليمي ودورها في الحركة الوطنية والسياسية العراقية (١٩٢٤-٢٠٠٧)- مصدر سابق- ص٨٨

أدوية لتوزيعها على السكان، وكم من مرّة رافقتنا سيراً على الأقدام لتجري الفحص الطبي للنسوة والأطفال، وتُقدّم النصح وتكتب الوصفات دون مقابل، محدّثة إيانا بأنه لا بدّ من يوم قادم يتغيّر فيه واقع هذا السوء».

وقد ذهبت نزيهة الدليمي برفقة زميلتها عفيفة رؤوف إلى وزارة الداخلية لتقديم طلب إجازة رسمية لرابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية، فالتقين بوزير الداخلية عبد السلام عارف وعرضنَ عليه الأمر، فقال لهن باللهجة الدارجة: «يابه دخلّونه نشتغل أوّل، همّه خابرت لندن وتكلّمت معاهم وطلبت منهم تأييد الثورة»، وتعلّق نزيهة الدليمي على هذه الحادثة قائلة: «لقد صُعقنا أنا وعفيفة رؤوف بهذا النموذج الذي جاءت به الثورة إلى السلطة، وقلنا له لقد سجلنا طلبنا في واردة الوزارة ونرجو عرضه على مجلس الوزراء، وخرجنا ممتعضتين وكان ذلك خلال الأشهر الأولى للثورة»[١].

نتيجة لتأخر الموافقة على طلب الإجازة، اعتصمت نزيهة الدليمي مع عدد من رفيقاتها أمام مقر وزارة الداخلية يومًا كاملاً، وقدّمن عريضة لمنحهنّ إجازة للرابطة جاء فيه: «نحن الموقّعات أدناه الهيئة المؤسِّسة لرابطة الدفاع عن حقوق المرأة، تلك المنظمة الديمقراطية التي تضم إليها النساء من مختلف الطبقات والفئات بغض النظر عن قوميّاتهن وأديانهن وميولهن السياسية، جئنا نطالب بإجازة منظمتنا لكي نقوم بالواجبات الملقاة على عاتقنا وتنظيم صفوف النساء في الدفاع عن الجمهورية كما يبدو ذلك واضحًا في نظامها الداخلي المرفق طيًّا، راجيات تفضّلكم بإعطائنا نادي الاتحاد النسائي العراقي مقرًّا لها، وتفضلوا سيادتكم وافر الشكر والاحترام»[٢] عندها اضطرت الحكومة إلى منح الإجازة للرابطة في ١٩٥٩/١/٢٩، فتحوّلت إلى النشاط العلني بعد سبع سنوات من العمل السري، وعقدت مؤتمرها الرسمي الأول في ٨-١٩٥٩/٣/١٢ شاركت فيه ٢٤٤ مندوبة و٦٢ امرأة بصفة مراقبة[٣]، وقد حضر في اليوم الأول للمؤتمر الزعيم عبد الكريم قاسم وباني بانسكرويست

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) صفحات من تاريخ الحركة النسائية العراقية- مصدر سابق- ص٤٣.

مندوبة الاتحاد النسائي الدولي، وممثلات من الاتحاد السوفيتي ولبنان والصين الشعبية وبلغاريا وجيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية وبولونيا وفيتنام ومنغوليا، كما أُرسلت برقيات تأييد للمؤتمر من نساء السودان وهنغاريا وباكستان وكوريا الديمقراطية ومصر[١].

وفي اليوم الثاني من المؤتمر قدمت نزيهة الدليمي تقريرًا عن حالة المرأة العراقية تتضمّن إحصائيات تتعلّق بالواقع الخدمي العراقي، ومما جاء فيه: «مجموع بيوت الطين والصرائف والخيام هو ٦٠٨,١٠٨ بيتًا من مجموع مساكن العراق البالغة ٧٦٦,١٠٦، أي إن ٨٠٪ من المساكن العراقية غير مبنية بالطابوق، وغير صالحة للسكن، والمياه النقية تصل إلى ١٥٤,٣٩٥ بيتًا فقط من مجموع ٧٤١,١٠٦ بيتًا، ويستعمل ٣٧٠,٧٨٥ بيتًا الماءَ من النهر والجدول القريب مباشرة، ويستقي ٥٩,٤٧٦ بيتًا من الآبار، و١٥٤,٢٦٢ بيتًا تأخذ مياهها من مصادر أخرى، كمياه الأمطار والعيون وما شابه»[٢]، وهي إحصائيات مُتقدّمة في رصد الواقع الخدمي آنذاك، ينمّ عن أعمال رائدة توافرت عليها نزيهة الدليمي وزميلاتها.

كانت حصيلة عمل الرابطة خلال العامين الأولين من قيام الجمهورية فتح ٧٤ مدرسة لمحو الأمّية درّست فيها ٧٨٢٩ امرأة، وافتتاح ١١١ مشغلاً لتعليم الخياطة ومهن أخرى، وأقامت للمتخرجات منها معارضَ وأسواقًا خيرية، كما افتتحت مستوصفًا صحيًا في بغداد بلغ عدد مراجعيه ١٠٠ مريض يوميًا، إلى جانب مستوصفات أخرى في بعض الألوية[٣]، ونستشفّ من ذلك طبيعة الأعمال واسعة النطاق للنسويات اليساريات على مستوى القاعدة الشعبية، ما يعكس حجم التنظيم والدعم الكبير الذي يشير إلى اتصال خيوطه بموسكو.

عقدت الرابطة مؤتمرها الثاني في آذار عام ١٩٦٠، وفيه تم تغيير اسمها إلى (رابطة المرأة العراقية) حضرته ٤٣٢ مندوبة يمثّلن ٤٢ ألف عضوة[٤]، كما افتتحت المزيد من مراكز

(١) نزيهة الدليمي ودورها في الحركة الوطنية والسياسية العراقية (١٩٢٤-٢٠٠٧)- مصدر سابق ص١٠٩-١١٠

(٢) المصدر نفسه- ص١١٢

(٣) صفحات من تاريخ الحركة النسائية العراقية- مصدر سابق- ص٤٧.

(٤) نزيهة الدليمي ودورها في الحركة الوطنية والسياسية العراقية- كاظم فرج العقابي- رابطة المرأة العراقية- ٢٠١٥/٥/٢٢ على الرابط https://iraqiwomensleague.com/mod.php?mod=news&

محو الأمية، وشاركت ميدانيًا في الانتفاضة الفلاحية (انتفاضة آل أزيرج) و(انتفاضة فلاحي ره زهكي) في كردستان، وعقدت مؤتمرًا ثالثًا في العام ١٩٦١، وخلال هذه السنوات كانت هناك مشاركات في مؤتمرات نسوية دولية، إذ مثلت الدكتورة سميرة بابان العراق في مؤتمر الاتحاد النسائي الدولي لنزع السلاح في السويد عام ١٩٦٠، كما شاركت زكية عبود فتوح العراق في مؤتمر المرأة الأفريقي الآسيوي الذي انعقد في مصر عام ١٩٦١[1].

إن ما تقدم يشير إلى أن نشاط النسويات اليساريات في العهد الجمهوري تجاوز مسألة المرأة العراقية إلى مسائل وطنية ودولية، مثل دعمهنّ صدور قانون الإصلاح الزراعي في العراق، ودعم نضال الشعب الجزائري ضد الاستعمار، ورفعهن مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة احتجاجًا على إصدار الصهاينة حكم الإعدام بحق مناضل فلسطيني.

ثانياً: الدليمي تقود المرحلة

انطلاقًا من إيمانها بالفكر اليساري، لعبت الدكتورة نزيهة الدليمي دورًا بارزًا في دفع الحراك النسوي نحو تحقيق منجزات تأسيسية، وكانت تبادر إلى ممارسة النشاطات السياسية والخيرية والفكرية بنفسها، ففي البدء نشطت ضمن أعمال (جمعية الرابطة النسائية) في أكثر من مجال، إذ شاركت في حملة محو الأمية للنساء في صف من صفوف مدرسة الفضل الابتدائية، كما كتبت في العدد الأول من مجلة (تحرير المرأة) مقالاً مترجمًا عن اللغة الإنجليزية بعنوان (أثر الخدمة الاجتماعية في الصحة العامة)، وحرّرت مقالاً في العدد الثاني بعنوان (صحة المرأة العراقية) تناولت فيه أوضاع المرأة العراقية الصحية المتردّية في القرى والأرياف، وبعد إغلاق (جمعية الرابطة النسائية) قررت الانتماء إلى حزب التحرر الوطني، لكن حزب التحرّر لم يحصل على ترخيص رسمي، فانتمت إلى الحزب الشيوعي العراقي في العام ١٩٤٧، وبعد سنة من العمل السري في صفوف الحزب، حصلت الدليمي على

٣٢٣٥٢=modfile=item&itemid

(١) تاريخ الحراك النسوي في العراق- سناء العلي- وكالة أنباء المرأة- ٢٠٢١/١١/٢٣ على الرابط https://jinhaagency١.com/ar/mlf/almrat-alraqyt-bsmt-wtathyr-fy-mkhtlf-alhdarat-walazmnt-٥-٢٣٣٥٨

العضوية، وصارت من أبرز الناشطات فيه[1].

شاركت الدليمي وزميلاتها النسويات بفاعلية في مظاهرات وثبة كانون لعام ١٩٤٨ التي كان للحزب الشيوعي الدور الأبرز في تحشيدها، فوضِعت إثر ذلك تحت الرقابة الحكومية، وتم إنهاء عملها في المستشفى الملكي ونقلها إلى مستشفى الكرخ، وبعد مدة قصيرة تم إبعادها إلى لواء السليمانية ثم إلى كربلاء كمحاولة لإضعاف نشاطها السياسي.

في العام ١٩٥٠ انضمّت لمشروع منظمة الصحة العالمية للقضاء على مرض البَجَل في العراق، تركّز عملها في المناطق الريفية على ضفاف نهري دجلة والفرات وتجمّعات البدو في الصحراء الغربية والأهوار، وقد كتبت عن تجربتها هذه بأنها كانت فرصة ذهبية لها للتعرف على أوضاع النساء من مختلف الطبقات والطوائف وظروف معيشتهن، حيث انتشار الفقر والجهل والأمية والأمراض والبطالة في الأرياف، وأعدّت وثيقة خاصة عن تلك الأوضاع باسم «المرأة العراقية» تقول فيها: «لا يمكن للمرأة أن تحصل على حريتها وكرامتها وتأمين الحاجات الأساسية لمعيشتها إلاّ بالسير سوية مع كل القوى المُستَغلَّة والمحرومة في المجتمع، الطريق طويل وصعب... تحرر المرأة لا يتم إلاّ بتحررها الاقتصادي من خلال العمل وحصول الفلاّحات على قطعة أرض يستطعن زراعتها والعيش منها... إنّ الفقر والبؤس والجهل والبطالة الذي تعاني منه النساء والرجال، وخاصة في المناطق الريفية، لا يمكن القضاء عليه إلاّ بالتحرر من القوى الأجنبية التي تستغل موارده الطبيعية وتُغرق أسواقه بالبضائع الأجنبية، القضاء على البطالة بحاجة إلى بناء معامل ومصانع وطنيّة وإقامة نظام وطني يكفل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للرجال والنساء سواسية»[2].

مثّلت نزيهة النساء العراقيات في الكثير من المؤتمرات العالمية منها: مؤتمر باكستان، ومؤتمر فيينا في العام ١٩٥٢، ومؤتمر كوبنهاغن النسوي في العام ١٩٥٣، وقد ألقت في اليوم

(١) نزيهة الدليمي ودورها في الحركة الوطنية والسياسية العراقية (١٩٢٤-٢٠٠٧)- مصدر سابق- ص ٥٤.

(٢) الدكتورة نزيهة الدليمي في كتاب «ناشطات شيوعيات من مختلف دول العالم»- سوسن البراك - طريق الشعب- ٢٠٢٣/١٠/٢٧ على الرابط https://www.tareeqashaab.com/index.php/١١٢٩٤-٢٠٢٣-١٠-٢٧-١٠-٢٠-٣٢/sections/articles

الأخير من المؤتمر خطابًا استعرضت فيه أوضاع المرأة العراقية الاقتصادية والصحّية المُتردّية نال استحسان وتضامن الحاضرين[١]، كما شاركت في مؤتمر بيروت في العام ١٩٥٤ ومؤتمر براغ ومؤتمر لوزان في العام ١٩٥٥، وأصبحت عضوًا في مؤتمر الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي، وعضوًا نشطًا في حركة أنصار السلام العراقية وعضوًا في مجلس السِلم العالمي.

وعندما قام النظام الجمهوري في العراق، لم يسمح بمشاركة الحزب الشيوعي في التشكيلات الحكومية، لكنه أعطى للشيوعيين مساحة واسعة للتمدّد على مستوى القواعد الشعبية، وسُمح لهم بتشكيل مليشيا مُسلّحة باسم (المقاومة الشعبية) بلغ عدد المنتمين لها حتى تاريخ ١٩٥٨/٨/٢١ أحد عشر ألف شاب وفتاة[٢]، فكرّست نزيهة الدليمي الحراك النسوي لتدعيم أركان النظام الجمهوري الوليد ضمن سياق انتهجه الحزب الشيوعي العراقي بشكل عام، ونجد ذلك واضحًا في كلمتها التي وجّهتها إلى النساء العراقيات عشيّة قيام الجمهورية قائلة: «إنني أوجّه ندائي إلى كلّ النساء العراقيات، عربًا وأكرادًا وعلى اختلاف طبقاتهن وفئاتهن، أن يقفن صفًا واحدًا لإسناد جمهوريتنا العزيزة والانتباه دائمًا لأهمية وحدة الصف ولا ندع ثغرة بين صفوفنا ينفذ منها العدو، إننا نساء العراق تجمعنا أهداف واحدة تتلخّص في صيانة جمهوريتنا العزيزة واستقلالها، فيجب أن نكرّس كلّ جهودنا الآن لصيانتها، وذلك بالانضمام إلى صفوف المقاومة الشعبية ورفع يقظتنا الوطنية بوجه الدسائس، وإنيّ في نفس الوقت أوجه ندائي إلى جميع المواطنين في وجوب أدراك أهمية دور المرأة في صيانة الجمهورية وعدم الوقوف في وجهها في القيام بواجبها المقدّس بحجة العادات القديمة؛ لأن الواجب الوطني هو فوق كل اعتبار»[٣].

(١) الدكتورة نزيهة الدليمي رائدة الحركة النسوية- د. خيال الجواهري- الحزب الشيوعي العراقي- ٢٠٢٠/١٢/٢٨ على الرابط https://www.iraqicp.com/index.php/sections/varie/ty٤٧٤٩٣-٢٠٢٠-١٢-٢٨-١٩-٣٣-٥٩

(٢) المقاومة الشعبية أول ميليشيا عراقية بعد نهاية العهد الملكي – مجلة الكاردينيا – ٢٠٢١/١١/١٨ على الرابط https://www.algardenia.com/maqalat/٥١٥٦٣-٢٠٢١-١١-١٨-١٠-٣٣-٢٤.html

(٣) نزيهة الدليمي ودورها في الحركة الوطنية والسياسية العراقية (١٩٢٤-٢٠٠٧)- مصدر سابق- ص٩٤.

وبعد مرور سنة من الانقلاب، تمكّن التمدد الشعبي للشيوعيين من تحشيد مظاهرة عارمة في بغداد بتاريخ ١٩٥٩/٥/١ بمناسبة الذكرى السنوية الأولى للجمهورية العراقية، قيل إنها ضمّت ٣٠٠ ألف متظاهر، ردّد فيها الشيوعيون شعار «عاش زعيمي عبد الكريمِ.. حزب الشيوعي بالحكم مطلب عظيم» الذي يعني مطالبتهم بحصّة في التشكيلات الحكومية، الأمر الذي أجبر عبد الكريم قاسم على إجراء تعديل وزاري في ١٩٥٩/٧/١٣ كلّف فيه مجموعة من الأشخاص الشيوعيين أو المقربين منهم بمناصب رفيعة، منهم نزيهة الدليمي التي عيّنها وزيرة للبلديات، فكانت أول امرأة تنال منصبًا وزاريًا في الشرق الأوسط، وقد عملت من منصبها على إنشاء حي الثورة شرق العاصمة -يطلق عليه اسم مدينة الصدر حاليًا- كما وزّعت أراضٍ سكنية في منطقة الشعلة ببغداد، لكن العمل الأهم الذي قامت به من موقعها النافذ هو إسهامها في سن قانون الأحوال الشخصية المرقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩، بعد دعواتها المتكررة لتشكيل لجنة وطنية تعمل على وضع لائحة هذا القانون.

فمنذ إقامة الحكم الوطني في العام ١٩٢١ حتى صدور القانون في العام ١٩٥٩ كانت الأحوال الشخصية العراقية يستنبطها علماء الفقه الإسلامي من مجموعة الأحكام الشرعية التي كانت معتمدة ومقبولة لدى دار الإفتاء إبان الحكم العثماني، وكانت هناك محاولات عديدة لوضع قانون للأحوال الشخصية يوحّد العمل القضائي لكل المذاهب، أوّلها في العام ١٩٣٣، عندما عهدت وزارة العدلية إلى ديوان التدوين القانوني وضع لائحة قانون للأحوال الشخصية، وبعد إنجازها ظلّت اللائحة تحت التعديل لمدة ١٠ سنوات، ولم يتم إقرارها، وجرت محاولة أخرى في العام ١٩٤٥ عندما شُكّلت وزارة العدل لجنة من رجال الفقه والقانون برئاسة محمد حسن كبّه رئيس مجلس النواب، وعضوية الشيخ علي الشرقي رئيس مجلس التمييز الشرعي الجعفري، وحمدي الأعظمي المدوّن القانوني، وشفيق شريف العاني عضو مجلس التمييز الشرعي السُنّي، وقد بدأت عملها مستندة على لائحة ديوان التدوين القانوني آنفة الذكر، ولائحة أخرى جديدة وضعها الشيخ علي الشرقي، إلا أن جهود وضع قانون موحّد يجمع الأحكام الشرعية لم ينته إلى نتيجة.

وبعد قيام الجمهورية، طرحت رابطة المرأة العراقية اقتراحًا لسن قانون الأحوال

الشخصية، قدمته نزيهة الدليمي إلى عبد الكريم قاسم ووافق عليه، فتشكّلت لجنة في وزارة العدل بالأمر المرقم ٥٦٠ بتاريخ ١٩٥٩/٢/٧ مُكوَّنة من محمد شفيق العاني نائب رئيس محكمة التمييز، وأحمد جمال الدين الحاكم الدائم في محكمة التمييز، وعلي كامل المُدوّن القانوني، ومصطفى جواد حاكم بداءة بغداد سكرتيراً للّجنة، على أن تقوم بوضع لائحة للأحوال الشخصية تستمد مبادئها مما هو متفق عليه من أحكام في الشريعة، وما هو مقبول من قوانين البلاد الإسلامية، وما استقر عليه القضاء الشرعي في العراق.

إثر ذلك قامت رابطة المرأة العراقية بتشكيل لجان في الأحياء السكنية في بغداد وباقي الألوية لدراسة مشاكل المرأة وأخذها بنظر الاعتبار في القانون المُقترح، وكلفت نزيهة الدليمي الناشطة النسوية روز خدوري بالإشراف على عمل تلك اللجان وجمع تقاريرها، كما تم تكليف نساء تربويات وقانونيات وطبيبات وسيدات من كبيرات السن لتقديم ملاحظاتهن إلى اللجنة المكلّفة بصياغة القانون، وأسهمت الدليمي في تأييد لائحة القانون ومناقشته، لاسيما ما تضمّنه حول مساواة الأنثى والذكر في الميراث، كما أكدت ذلك في مؤتمر الرابطة العلني الأول في قراراتها حول مشاكل المرأة في المادة الرابعة من باب الحقوق الاجتماعية جاء فيها: «الزواج محو مساوئ المجتمع الإقطاعي ونظرته الرجعية التي يجب أن تُحترم وتُبنى على أسس من الاحترام المتبادل بالحقوق والواجبات، مع عدم عدّ المرأة كسلعة تُباع وتشترى في الزواج دون موافقتها أو أخذ رأيها في قضية تهمّها مثل هذه، وتناظر الحقوق في الزواج والطلاق، فضلاً عن تسجيل جميع العقود في سجلّات المحاكم الشرعية أو ما ينوب عنها في الأقضية والنواحي وإجراء الفحص الطبي قبل الزواج للطرفين، وأن لا يكون الزواج إلا أمام المحاكم الشرعية ومنع زواج الأطفال»[1].

دفعت الدليمي باتجاه صدور قانون الأحوال الشخصية، حتى تم التصويت عليه في جلسة مجلس الوزراء في ١٩٥٩/١٢/١٩، وصار نافذًا بعد نشره في جريدة الوقائع العراقية الرسمية بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٣٠، وقد عدّه بعضهم بأنه أول قانون «تقدمي» على مستوى الشرق الأوسط، ومن أبرز البنود الجديدة في القانون أنه أوقف زواج الرجل من أكثر من امرأة

(١) نزيهة الدليمي ودورها في الحركة الوطنية والسياسية العراقية- مصدر سابق- هامش ص١٠٥.

دون إذن القاضي ووفق شروط، منها أن تكون للزوج كفاية مالية لإعالة أكثر من زوجة، وأن تكون هنالك مصلحة مشروعة، كما منع الزوج من أن يُسكِن مع زوجته في بيت واحد -إلا برضاها- ضرّتها أو أي شخص من أقاربه باستثناء ولده الصغير غير المُميز.

ثالثاً: انتكاس النسويات اليساريات

لقيَ الحراك الشيوعي العراقي تجاوبًا جماهيريًا سريعًا جاء كردة فعل على سنوات القهر التي أثقلت كاهل الغالبية العظمى من طبقات الشعب؛ إذ لعب الشيوعيون بمهارة على وتر العدالة الاجتماعية والمطالبة بحقوق الفقراء والفلاحين منهم بشكل خاص، الذين شكلوا الطبقة الأوسع من المجتمع العراقي آنذاك، وكان صوتهم بهذه المطالب هو الأعلى في حقبة النظام الجمهوري الذي سنّ قانون الإصلاح الزراعي عقب شهرين من قيامه.

وبخلاف النسويات البرجوازيات اللواتي جاهرن بحقوق المرأة التي لا تتقاطع مع الدين غالبًا؛ كانت النسويات اليساريات يحملن أيديولوجيا تقوم على شعار (الدين أفيون الشعوب) ويؤمنّ بأنّ تحسينَ وضع المرأة العراقية لا يتم إلا بنبذ معتقداتها الدينية واعتناقها للفكر المادي، ومن نماذج ذلك إحياء الشيوعيين حفلاً في ذكرى عيد المرأة في ١٩٥٩/٨/٨ حشدوا له آلاف النساء والفتيات اللواتي ظهرن بملابس مُتحررة[١]، كما أعلنوا في مظاهراتهم رفض شرائط الزواج الشرعي قائلين باللهجة الشعبية: «بعد شهر ماكو مهر والقاضي نذبّه بالنهر».

إثر هذا وغيره من الأعمال المناهضة للدين، شكّلت المرجعية الدينية في النجف الأشرف جماعة العلماء الذين تولّوا على عاتقهم تحرير المنشورات وتوعية الناس ضد الأفكار الشيوعية، وبعد مرور سنة تقريبًا من نشاط جماعة العلماء، أصدر زعيم الحوزة العلمية السيد محسن الحكيم فتواه الشهيرة بتاريخ ١٩٦٠/٢/١٢ يُحرّم فيها الانتماء للشيوعية، وتابعه على ذلك جملة من علماء الدين المعروفين، ما أسقط قناع العدالة الاجتماعية الذي كان يتستر به الشيوعيون لكسب تعاطف الأوساط الشعبية.

(١) ذكريات عن الشارع وأشيائه- فوزي عبد الرحيم السعداوي- الصباح الجديد- ٢٠٢٠/٤/٢١ على الرابط http://newsabah.com/newspaper/٢٣٧٩٤١ .

بجانب ذلك، وبسبب دورهنّ الأساس في سن التشريعات العلمانية في قانون الأحوال الشخصية العراقي، ثار الرأي العام على النسويات اليساريات وتبدّى على شكل ممارسات عدائية، فتعرضت نزيهة الدليمي لمضايقات لم تسلم منها عائلتها، وهوجِمت مقرات رابطة المرأة العراقية في بعض المدن، وصار خروج منتسبات الرابطة إلى عملهن محفوفًا بالمخاطر، وتذكر بلقيس الشيخلي رئيسة فرع الرابطة في المسيّب أنّ ذهابها إلى المدرسة التي كانت تعمل فيها يتم عبر سيارة خاصة لأحد رجال المنطقة، مع أن المدرسة لم تكن تبعد عن دارها سوى مئة متر، وذلك بسبب كثرة التهديدات والمضايقات والهجمات التي كان يقوم بها رجال مجهولون، وقد سبق السخط الديني والشعبي عداء سياسي نما لدى الحكومة ضد الشيوعيين بسبب تمددهم السريع، إذ تمكّن الحزب الشيوعي من قيادة ٦٠٪ من جمعيات الفلاحين والفقراء الساكنين في المناطق الريفية[١]، كما ارتكبوا مجزرتين بحق المدنيين العراقيين: الأولى في الموصل اثر انقلاب الشوّاف بتاريخ ١٩٥٩/٣/٨، والثانية في كركوك ضد التركمان بتاريخ ١٩٥٩/٧/١٤، وعندها قرّر عبد الكريم قاسم حظر مليشيا المقاومة الشعبية في ١٩٥٩/٧/٢٩، ثم حيّد أغلب الضباط الشيوعيين في الجيش، وعلى المستوى السياسي لم يرخّص الحزب الشيوعي الأصلي بقيادة زكي خيري، وإنما رخّص الجناح الشيوعي المُنشق والضعيف بقيادة داوود الصايغ في ١٩٦٠/٢/٩ [٢].

وفي سياق الحملة الحكومية ضد الشيوعيين، قرر عبد الكريم قاسم جعل نزيهة الدليمي وزيرة من دون حقيبة وزارية، ثم حوّل صفتها من وزيرة بلديات إلى وزيرة دولة في آيار ١٩٦٠، وأعفاها من المنصب أوائل كانون الثاني من عام ١٩٦١، وقد أقدمت الحكومة على غلق كثير من مدارس محو الأميّة التي تُشرف عليها رابطة المرأة العراقية في حزيران عام ١٩٦٠، لا سيما في المناطق الجنوبية بأمر من قائد الفرقة الأولى حميد الحصونه الذي صرّح قائلاً: «كفانا ما لاقيناه من تجربة قاسية من تسترّ وراء مكافحة الأمية... أمّيٌ مُخلص خيرٌ من مواطنٍ مُثقف وهدّام... يُرسل المُخالف إلى المحاكم وفق المادة ٣١ من قانون

(١) مأساة الحزب الشيوعي العراقي- مصدر الكتروني سابق.

(٢) قاسم والشيوعيون... لغز العلاقة المحيرة- صادق الطائي – صحيفة القدس العربي - ٢٠١٨/٧/١٠ على الرابط https://www.alquds.co.uk/قاسم-والشيوعيون-لغز-العلاقة-المحير/

تعديل قانون العقوبات البغدادي لسنة ١٩٥٩»[١]، وفي هذا ما يشير إلى أن الحراك الخيري للنسويات اليساريات كان ينطوي على أهداف سياسية، خاصة إذا ضممنا إليه ممارسات التوجيه الفكري في المدارس الحكومية قبل قيام الجمهورية، وكانت سعدية سليم وفكتوريا نعمان رائدات فيه.

ومما تقدم نُدرك خطأ الرؤية الشائعة التي تحاول تحميل الخط الديني مسؤولية ضعف حكومة قاسم بسبب مناهضة هذا الخط للشيوعية، فالدلائل التاريخية تشير إلى أن التيارات -السياسية والدينية والشعبية- قد تزامنت في نبذ الشيوعيين بسبب أعمالهم المتُطرفة التي طفت على السطح خلال أشهر معدودات من تأسيس الجمهورية.

وقد آل الأمر برابطة المرأة العراقية إلى أن تعقد مؤتمرها الثالث في آذار عام ١٩٦١ بطريقة أقرب إلى السرية، وفي ١٩٦١/٥/٧ صدر أمر بإغلاق أغلب المنظمات الجماهيرية التي لها صلة بالحزب الشيوعي، فأغلقت معظم فروع الرابطة البالغ عددها ٥٣ فرعًا مع مراكزها لمحو الأمية والتدريب، ولم تُمنح الرابطة إجازة لعقد مؤتمرها الرابع في العام ١٩٦٢.

وبسبب التضييق الحكومي طلب الحزب الشيوعي من نزيهة الدليمي أن تسافر إلى موسكو، وبقيت هناك حتى الانقلاب الذي أسقط عبد الكريم قاسم في شباط ١٩٦٣، وقد انتهجت الحكومة الجديدة النهج المعادي للشيوعيين ذاته، فأسقطت عن نزيهة الدليمي الجنسية العراقية بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٦ مع ١٢ شخصية مُعارضة أخرى، وألغيت إجازة رابطة المرأة العراقية وأغلقت مقرّاتها نهائيًا.

مارست الرابطة العمل السرّي في العام ١٩٦٥، وركّزت مهمّتها على مساعدة عوائل السجناء السياسيين وإعادة الاتصال بالعضوات المنُقطعات، وخلال عامي ١٩٦٦- ١٩٦٨ صار انتخاب ممثلات الرابطيات يقتصر على نطاق المحلات والشوارع، وفي العام ١٩٦٦ تمكنت الرابطة من قيادة مظاهرة نسوية في بغداد للمطالبة بإطلاق سراح السجناء السياسيين، كما قدمت في العام ١٩٦٧ مذكّرتين موقّعتين من قبل ٧٧ عضوة تتناولان أوضاع المرأة

(١) نزيهة الدليمي ودورها في الحركة الوطنية والسياسية العراقية(١٩٢٤-٢٠٠٧)- مصدر سابق- ص١٠٩

الحياتية، وتطالب بإيجاد فرص عمل للشابّات العاطلات عن العمل، وفتح مراكز لمكافحة الأمية بين النساء، كما قادت حملة ضد العدوان الإسرائيلي وتنظيم مسيرة نسوية صامتة بالتعاون مع الاتحاد النسائي الفلسطيني وفرع الهلال الأحمر الفلسطيني[١].

من جانبها، انتقلت نزيهة الدليمي إلى مدينة براغ في روسيا لتسهم في تشكيل حركة الدفاع عن الشعب العراقي، وهي حركة كان يرأسها الشاعر محمد مهدي الجواهري، وبعد انقلاب البعثيين وتوليهم الحكم في ١٩٦٨/٧/١٧ أصدرت الحكومة عفوًا عامًّا مكّن الدليمي من العودة إلى بغداد للعمل سرًا مع كوادر الحزب الشيوعي، ثم صار نشاطها علنيًا بعد إبرام ميثاق الجبهة الوطنية التقدميّة بين حزب البعث والشيوعيين في العام ١٩٧٣ ما مثّل انتعاشًا جديدًا للحراك النسوي اليساري.

كان باكورة عودة نشاط الدليمي يتمثّل باشتراكها في المؤتمر النسوي الذي دعا إليه الاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي في فنلندا بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٤ وفيه تم إعادة انتخابها في مكتب الاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي بناء على تأييد ترشيحها من المنظمات العربية الأعضاء في الاتحاد[٢]، وقدّمت بتاريخ ١٩٦٩/١٠/١٦ طلبًا لإجازة رابطة المرأة العراقية، لكن الحكومة رفضت ذلك، وقد عقدت فروع الرابطة في كردستان مؤتمرين محلّيين في عامي ١٩٧٢-١٩٧٥، ومجالس تشاور محلّية في فروع الرابطة الوسطى والجنوبية خلال الأعوام ١٩٧٣-١٩٧٥، واتّسعت عضويتها إلى ٥٠٠٠ امرأة[٣].

ثم عادت دوامة التضييق على نشاط الشيوعيين من جديد، فاضطرت رابطة المرأة العراقية إلى اتخاذ قرار تجميد نشاطها في تشرين الثاني عام ١٩٧٥، وقد حاولت النسويات اليساريات توطيد صلاتهن بالاتحاد العام لنساء العراق لإيجاد منفذ لنشاطهن، ولكن من دون جدوى، ومع ازدياد نفوذ صدام حسين في الدولة، شنّت الحكومة حملة قاسية على الشيوعيين

(١) صفحات من تاريخ الحركة النسائية العراقية- مصدر سابق- ص٥٠.

(٢) نزيهة الدليمي ودورها في الحركة الوطنية والسياسية العراقية (١٩٢٤-٢٠٠٧)- مصدر سابق- ١٦٣-١٦٤.

(٣) صفحات من تاريخ الحركة النسائية العراقية- ص ٥٠/ ٥١.

ومنظماتهم بعد اتهامهم بالتآمر في العام ١٩٧٨، فهاجرت نزيهة الدليمي من العراق ولم تعُد إليه حتى وفاتها، في حين تم اعتقال واختطاف العديد من النسويات اليساريات، وقد قدّمت السيدة خانم زهدي قائمة تضم ٤٤ اسمًا لنساء منتميات لرابطة المرأة العراقية تم تغييبهنّ على يد البعثيين في تلك المرحلة[١].

وجدت النسويات اليساريات في كردستان ملاذًا آمنًا، فبدأن فصلاً جديدًا من النشاط يتمثّل بالقتال المسلّح إلى جانب الشيوعيين الهاربين الذين شكّلوا النواة الأولى لما يُسمّى بحركة الأنصار الشيوعيين في كردستان عام ١٩٧٨، ونفّذوا العديد من العمليات المسلحة إلى جانب البيشمركة على قوات الجيش العراقي في الشمال؛ إذ لعبت النسويات اليساريات دورًا لافتًا في الدعم اللوجستي وطبابة الجرحى والعمل الإعلامي هناك.

في خارج العراق، استمر نشاط نزيهة الدليمي لمدة طويلة، إذ قامت بزجّ عضوات رابطة المرأة العراقية في الندوات واللقاءات والمؤتمرات العربية والعالمية، من أهمّها المشاركة في اجتماع المكتب الدائم للاتحاد النسائي العربي في طرابلس لعام ١٩٨١؛ إذ جرى قبول الرابطة كعضو في الاتحاد، وعملت الدليمي على تشكيل لجنة تحضيرية برئاستها وعضوية هناء أدور وبثينة شريف ووسن السوز وبخشان زنكَنة للعمل على تهيئة الوثائق اللازمة لعقد المؤتمر الرابع للرابطة ببيروت في آيار عام ١٩٨١[٢].

وفي حزيران من عام ١٩٨٧ ترأّست الدليمي وفد رابطة المرأة العراقية للمشاركة في مؤتمر الاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي في موسكو، وأقامت في المؤتمر ورشًا عن النزاعات الدولية والحروب وتأثيرها على المرأة والطفل، وطالبت بالكشف عن مصير النساء المُغيّبات في السجون العراقية، وإيقاف الحرب العراقية الإيرانية، وقد نتج عن ذلك فتح فروع للرابطة في سوريا واليمن ولبنان والجزائر وبريطانيا والاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية[٣]،

(١) المصدر نفسه – ص٥٥.

(٢) المصدر نفسه- ص١٦١.

(٣) نزيهة الدليمي ودورها في الحركة الوطنية والسياسية العراقية (١٩٢٤-٢٠٠٧)- مصدر سابق- ١٦٣.

وفي تشرين الثاني من عام ١٩٩٨ ترأّست الدليمي وفد رابطة المرأة العراقية للمشاركة في مؤتمر الاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي في باريس؛ إذ أقرّ المؤتمر وثيقة أعدّتها الرابطة للتضامن مع النساء العراقيات برفع الحصار الاقتصادي وإقامة نظام ديمقراطي[١].

خاتمة الفصل الثاني:

تميّز حراك النسويات اليساريات عن نظيراتهنّ البرجوازيات بعلامات فارقة، منها أنّ النسويات اليساريات جسّدن العمالة لقوى خارجية -الاتحاد السوفيتي- أيديولوجيًا وتنظيميًا، وهي في شقّها الثقافي تمثّل مرحلة صِدام علني مع التراث الديني والتقاليد الخاصة بالمجتمع العراقي، إذ أخذت دعوى تحرير المرأة مدى أوسع من مجرد السفور والمساواة مع الرجل، إذ ترى النسويات اليساريات أنّ الدين والأعراف والتقاليد كلّها قضايا رجعيّة يجب نبذها والالتحاق بالفكر الماركسي التقدّمي، لذا نجد النسويات اليساريات كثيراً ما يطلقن على أنفسهن اسم «النساء التقدّميات» تمييزاً عن غيرهن من النسويات.

سياسيًا ارتبط النشاط النسوي الشيوعي بالعمل الحزبي بقوّة، وفتح باب التشريع القانوني للعمل النسوي على المستوى الرسمي، ففي هذه المرحلة تمكّنت أولى النسويات من الوصول إلى منصب وزيرة، والإسهام بسنّ حزمة قوانين تدعم التوجّهات العلمانية للحراك النسوي العراقي.

ومن أهم ما يميز هذه المرحلة محاولة استغلال النساء من الطبقات الكادحة، والاهتمام بتحشيد النسوة من المناطق الشعبية كهدف إستراتيجي سعت إليه النسويات اليساريات؛ إذ نزلن إلى الأرياف والقصبات والأحياء العشوائية، كما كان تخطيطهن - أو تخطيط من يتبعنَ أوامره في الحزب - مُنصبًّا على إيجاد حلول لمشاكل النساء في تلك المناطق، وكانت الغاية التي يتوخّاها الشيوعيون من ذلك هي كسب ودّ الطبقة الأوسع من المجتمع العراقي وتحشيدها لصالح تعزيز نفوذ موسكو.

(١) المصدر نفسه- ص١٦٤.

كما تميّزت اليساريات بالنشاط الدؤوب لصالح الحزب الشيوعي، وكان بعضهن ينخرطن في المهام التي يكلفهنّ بها الحزب على الرغم من المخاطر التي كانت تحيق بهنّ، سواء في المرحلة الملكية أم في المرحلة الجمهورية، ولا نبالغ حين نقول إنه لم يشهد تاريخ الحراك النسوي العراقي نسويات أكثر تهوّرًا من النسويات اليساريات.

وبطبيعة الحال يمتاز الحراك النسوي اليساري بمعارضة الحكومة المَلكية، وهي أوضح صفة تميّزه عن مرحلته الأولى، فقد كان الحراك النسوي البرجوازي داعمًا للملكية بشدّة، والنسويات البرجوازيات بقين يندبنَ هذا الحكم ويكرهنَ انقلاب عبد الكريم قاسم، في حين فرحت اليساريات به وهلّلنَ له كثيرًا، لقد كان الشيوعيون بشكل عام يلعنون التواجد الاستعماري لبريطانيا ويعتبرونَه سبب تعاسة المرأة العراقية؛ لأن بريطانيا حرصت على إبقاء التراتبية الطبقية في المجتمع العراقي من دون تغيير، حتى صرّح القيادي الشيوعي فهد قائلاً: «إن العدو الرئيسي الذي يقف حيال تبديل المرأة لنمط حياتها وانعتاقها من عبوديات الأجيال المتراكمة هو العدو نفسه الذي يقف حيال تبديل نمط حياة شعبها وانعتاقه، فهذا هو النفوذ الأجنبي ودعامته الرجعية وعاداتها»[1].

عودًا على بدء، كان نشاط النسويات اليساريات – مثل كل الحزب الشيوعي- ينطوي على ولاء كبير للاتحاد السوفييتي؛ إذ كان يتحرّك وفقًا لتوجيهاتها كأولوية تفوق أولوية مصالح الشعب العراقي نفسه، بل ومن دون حساب لمبادئ ومصالح الحزب الشيوعي العراقي نفسه، بدليل أن النسويات اليساريات اللواتي كُنّ يعلنَّ العداء للاستعمار البريطاني، إذ بهنّ ينخرطن في (المنظمة النسوية لمحاربة الفاشية والنازية) وصرنَ يعتبرنَ بريطانيا جبهة تحرير ضد الدكتاتورية، وعندما بلغ الضغط القاسمي أوجه ضد الحزب الشيوعي، قرّرت اليساريات الصمت بدل تكريس قواعدهنّ الشعبية للدفاع عن المكتسبات التقدّمية المزعومة للحزب، ما دفع المفكّر الاشتراكي المصري سامح نجيب إلى القول: «إن الحزب الشيوعي العراقي ضحّى بقواعده الشعبية من أجل رغبة موسكو مهما كان الثمن»[2].

(١) المصدر نفسه- ص ٢٨.

(٢) مأساة الحزب الشيوعي العراقي- مصدر إلكتروني سابق.

في الختام، من المهم أن يلتفت القارئ الكريم إلى وجود فرق جوهري بين تأثير الإنجليز وتأثير السوفييت في مسألة المرأة العراقية، فالاستعمار الإنجليزي مع أنه كان يسعى إلى دفع المرأة العراقية نحو الأنماط الحداثوية العلمانية، إلّا أنّه لم يكن يسعى لذلك إلّا في حدود مُعيّنة، منها أنه يستهدف النساء الحضريات دون نساء الأرياف، كما أنه لم يكن يسعى في هذا التحديث إلى إثارة الرأي العام العراقي خشية من أن تمُسَّ مصالحه الاستعمارية؛ ولهذا يمكن القول إنّ بريطانيا قد عملت على «تحرّر» المرأة العراقية تحت سقف مُحدّد بعناية، أما بالنسبة للشيوعيين، فإن مسألة تحديث المرأة العراقية كان ينطلق من الثورة الشاملة على الواقع الراهن، وكانوا يدفعون بالنساء -في الريف كما في الحضر- إلى التحرر من الأنماط التقليدية كلها، لضمان موطئ قدم للأيدولوجيا السوفييتية في العراق.

الفصل الثالث

المرحلة النسويّة البعثيّة{١٩٦٩-٢٠٠٣}

أولًا: بوادر البعث النسوي

قبل انقلاب شباط على حكومة عبد الكريم قاسم في العام ١٩٦٣، وفيما كانت رابطة المرأة العراقية تُعاني من التضييق الحكومي، تم تأسيس أول منظمة نسوية ذات توجّهات قومية تحت اسم (منظمة نساء الجمهورية) على يد البعثيين والقوميين، وقد حاولت رابطة المرأة العراقية جرّها للتعاون معها في البدء، ولكن النسويات المُنتميات لهذه المنظمة رفضنَ ذلك لعدائهنّ لليسار، ويبدو أنّ تشكيل هذه المنظمة جاءَ ردًّا على نشاط النسويات اليساريات وما أحدثنه من تأثير واضح في المجتمع، ويُروى عن السيدة بشرى كنفاني أمينة سرّ منظمة نساء الجمهورية أنها ندّدت برابطة المرأة العراقية، وذكرت أن النساء كُنّ يحكمنَ على كلّ تنظيم نسوي من خلال عمل رابطة المرأة العراقية، وأنّ منظمة نساء الجمهورية كانت معنيّة بالتخلّص من ردود الفعل السلبية هذه وتقديم ما هو جيد ومُفيد للمرأة[١].

ترأّست (منظمة نساء الجمهورية) زبيدة راسم، ونائبتها رمزية الخيرو، وشغلت مائدة العزاوي منصب أمينة الصندوق، أما منصب أمانة السر، فكان من نصيب الدكتورة بشرى كنفاني، وتم تنظيم مجموعة لجان داخل المنظمة: لجنة صحية بإدارة مائدة العزاوي وشوقية العاني، واللجنة الثقافية بإدارة منى العصاب، ولجنة النشر بإدارة فوزية علي عيسى، ولجنة النشاط الاجتماعي بإدارة أمل عزيز، وبعد انقلاب ٨ شباط تم الإعلان عن المنظمة بشكل رسمي، فقامت بافتتاح ٤ مراكز تابعة لها لمحو الأمية في بغداد، كما أنشأت ٧ مراكز صحية فيها، وأطلقت مشروع دورات تعليم الخياطة، وكانت تُحرّر مقالات تُنشر في عمود مُخصّص بركن المرأة في جريدة الجماهير، ومن نشاطاتها على المستوى السياسي أنها أقامت احتفالاً شعبيًا لمناقشة انسحاب القاهرة من ميثاق الوحدة العربية الثلاثية[٢].

لم يكن نشاط منظمة نساء الجمهورية بالمستوى الذي ينافس ما قامت به رابطة المرأة

(١) منظمة نساء الجمهورية في العراق ١٩٦٣-١٩٦٨- د. إبراهيم خليل العلاف- مجلة الكاردينيا- ٢٠٢٢/٧/٣١ على الرابط https://www.algardenia.com/maqal/at/٥٤٩٦٢-٢٠٢٢-٠٧-٣١-١٩-١٩-١٣.html

(٢) المصدر نفسه.

العراقية، بل يمكن عدّها ضمن التشكيلات الصوريّة التي أسّستها حكومة الانقلاب الجديدة لدعم أغراضها السياسية، حتى أن ذكر منجزات منظمة نساء الجمهورية كان محدودًا لدرجة يكاد أن يطوي ذكرَها النسيان.

بعد الانقلاب الثاني للبعثيين ضد حكومة عارف، تم تشكيل منظمة البعث النسوية الأبرز تحت اسم (الاتحاد العام لنساء العراق) في ١٩٦٩/٤/٤، وسنّت الحكومة قانون ١٣٩ لسنة ١٩٧٢ لتنظيم عمله، وعرّفه بأنه «مؤسسة اجتماعية ديمقراطية تقدّمية يُمثّل نساء العراق كافة»، وركّز في أهدافه على «تعبئة النساء العراقيات للقيام بدورهن في معركة الأمّة ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعيّة والتخلّف، والمساهمة مع قطاعات الشعب الأخرى في تقديم الخدمات العامة والعمل الشعبي والدفاع المدني، والمشاركة في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء عراق الثورة».

ومن الواضح أنّها أهداف لا علاقة لها بحقوق أو مصالح المرأة ذاتها، باستثناء ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣، إذ ورد فيها: «رفع مستوى المرأة في القطر العراقي بجميع الوسائل الممكنة، وتأمين تمتّعها بحقوق مساوية لحقوق الرجال في جميع المجالات السياسية والمدنيّة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوفير فرص العمل أمامها، والدفاع عن حقوقها ومصالحها، وإلغاء القوانين والأعراف والأنظمة والعادات والممارسات القائمة المنطوية على أي تمييز ضد المرأة»، وما نصّت عليه الفقرة ٤ من المادة ذاتها: «دعم الأسرة ورعاية الأمومة والطفولة».

كانت النسويات المؤسِّسات للاتحاد من البعثيات، كنوّار إبراهيم حلمي -التي شغلت رئاسة الاتحاد في بداية تأسيسه- ومنال يونس الآلوسي ورمزية الخيرو، وقد ضغطت حكومة البعث على جميع الناشطات النسويات من أجل الانتماء إلى الاتحاد العام لنساء العراق، وقد نص القانون ١٣٩ على جعل اتحاد نساء كردستان فرعًا من فروع الاتحاد العام لنساء العراق، مع العلم أن اتحاد نساء كردستان كان قد تأسس منذ العام ١٩٥٢، وكان في البدء يحمل اسم (اتحاد النساء الديمقراطي الكردستاني)[١].

(١) اتحاد نساء كردستان يمثل في الأصل الجناح النسوي للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعّمه

في ١٩٧٦/٧/١٩ تم وضع التعديل الأول لقانون ١٣٩، وفيه تم إعادة تعريف الاتحاد العام لنساء العراق بأنه «منظمة جماهيرية ديمقراطية تقدّمية تمثّل نساء العراق كافة»، وأخرج اتحاد كردستان من عضويته، ولم يأتِ على ذكره في أيّ بند من بنوده، وذلك من نتائج قطع العلاقات بين حكومة بغداد وكردستان.

وبالتزامن مع تعديل قانون الاتحاد، تم تعيين منال يونس الآلوسي -الشهيرة بلقب أم عروبة- رئيسة له، واستمرت كذلك حتى سقوط النظام البعثي على يد القوات الأمريكية في العام ٢٠٠٣، وإذا ضممنا لهذه المدّة تأسيس منظمة نساء الجمهورية، فإن الحراك النسوي البعثي يُعد من أطول المراحل النسوية عمرًا حتى كتابة هذه السطور.

قُدّر أعضاء الاتحاد العام لنساء العراق في العام ١٩٨٢ بحوالي ٢٠٠,٠٠٠ عضوة، وارتفع العدد إلى ٣٠٠,٠٠٠ بحلول العام ١٩٨٩، وكانت له فروع في بغداد وباقي المحافظات، أما مقرّه الرئيس فيقع في الوزيرية ببغداد، وبعد الاحتلال الأمريكي أصبحت بنايته مقرًا لوزارة البيئة.

كانت الحكومة العراقية في عهد البعثيين تُجيّر كل المنظمات لصالح ترسيخ سلطتها الدكتاتورية على الشعب، وفيما يخصّ الحراك النسوي كانت الحكومة تسعى لحشد نساء مُخلصات للنظام، يعتمدنَ عليه للحصول على المنافع مقابل نشر الأيديولوجيا البعثية في المجتمع، وفي خطاب ألقاه صدام حسين في العام ١٩٧١ قال فيه: «الأم المستنيرة المُتعلّمة يمكن أن تعطي البلاد جيلاً من المناضلين الواعين والملتزمين»، وقد سعى النظام البعثي في البدء إلى إحياء الصورة العلمانية للمرأة العراقية والزجّ بها في سوق العمل، في إطار بناء دولة حداثوية غير ليبرالية، بمعنى أن تكون مُقيدة بحدود ما يخدم أهداف النظام السياسي تحديدًا.

مصطفى البارزاني، ويسعى إلى تكريس دور المرأة الكردية في تحقيق أهداف الحزب السياسية، بما في ذلك دعم النشاط المسلّح للحزب (البيشمركة)، وقد كان له دور في دعم قوانين حقوق للنساء وفق الرؤى العلمانية، وتم تغيير اسمه إلى (اتحاد نساء كردستان) خلال أول مؤتمر عقده في العام ١٩٦٣، وانتخبت السيدة بهية معروف كأول سكرتيرة له، ثم عقد مؤتمره الثاني في العام ١٩٧١ بعد أن وقع الخلاف بينه وبين الاتحاد العام لنساء العراق، وفيه انتخبت زكية اسماعيل حقي سكرتيرة له، وفي العام ١٩٧٣ تم عقد المؤتمر الثالث، وأعيد انتخاب زكية اسماعيل لإدارته، ثم انقطع عن النشاط حتى العام ١٩٩٢، إذ استأنف اتحاد نساء كردستان نشاطه بعقد اجتماع موسّع في أربيل.

وعلى هذا الأساس يُعد الاتحاد العام لنساء العراق دائرة سياسية أكثر من كونها منظمة مدنية، لديها القابلية على التلوّن وفق توجّهات النظام السياسي ومصالحه، لذا نجد أن الاتحاد تماهى بسهولة مع قرار البعث ضد النساء من التبعيّة الإيرانية[1] والإسهام في تطبيقه، وأداء دور تجسسي لصالح النظام، إذ كانت النسويات البعثيات يعملنَ على توثيق صور وأسماء النسويات العراقيات المشاركات في مؤتمرات عربية وعالمية خارج إطار حزب البعث، وذلك للضغط عليهن بالتهديد بإلحاق الأذى بأقربائهن في العراق بحسب ما وثّقته خانم زهدي في كتابها (صفحات من تاريخ الحركة النسائية العراقية).

وللاتحاد العام لنساء العراق سمعة سيّئة في ذاكرة الجماهير العراقية، إذ هنالك شواهد على أن رئيسة الاتحاد منال يونس –التي كان صدام يردّ على رسائلها شخصيًا- كانت تقوم بممارسة أعمال التجسس لصالح حزب البعث، حتى اشتُهر عنها لقب (أمّ التقارير)؛ إذ كانت تُحرر التقارير السريّة التي تتضمن تُهمًا لأشخاص بالتآمر ضد الدولة، ما أدى إلى إعدام رجال ونساء بتهمة الخيانة، ويذكر الباحث محمد صادق الهاشمي أن منال يونس تسببت بإعدام زميلتها المعلمة سعدية سلطان غانم الدليمي مع زوجها دحّام عبد الله نعيم الجنابي وولديهما في حزيران عام ١٩٨٢ بسبب خصومة وقعت بين سعدية ومنال، فرفعت الأخيرة تقريرًا للحكومة تتهمها فيه بأنها تشتم القيادة والحزب في منزلها مع زوجها وأطفالها، كما تسببت بإعدام العميد عصام حميد عبد الرحمن العزاوي مع اثنين من أخوته في العام ١٩٨٣ إثر كتابتها لتقرير تتهمه فيه بالتخابر مع دولة معادية، كما أنها كتبت ٣٨ تقريرًا بخصوص عراقيين شيعة نتج عنها إعدام أكثر من ١٠٠ شخص بين الاعوام ١٩٨٢ - ١٩٨٧ [2]، وقد اعترفت منال يونس ذات مرّة في مقال لها قائلة: «خلال المعركة الدفاعية في العراق، أصبحت النساء العراقيات جهازاً أمنيًا يُدافع عن الثورة، يدافعنَ عنها من خلال العمل كمُخبرات مثاليّات

(١) أصدر النظام البعثي قرار ٤٧٤ في ١٩٨١/٤/١٥ القاضي بمنح الزوج العراقي العسكري مبلغ ٤٠٠٠ دينار ومبلغ ٢٥٠٠ دينار للمدني العراقي إذا طلّق زوجته من التبعية الإيرانية أو تم تسفيرها.

(٢) منال يونس تستلم من أموال العراق..وأبناء الانتفاضة الشعبانية يعاقبون- محمد صادق الهاشمي- وكالة أنباء براثا- ٢٠٢٠/٧/٣٠ على الرابط https://burathanews.com/arabic/reports/٣٧٣٧٢٥

لأجهزة الأمن المسؤولة»[١].

وقد انتشرت على الشبكة العنكبوتية وثيقة مرسلة من نادي الصيد إلى الاتحاد العام يطلب من إدارته توفير خدمات الترفيه الجنسي لكبار الضباط في حكومة البعث، إذ تضمنت الوثيقة ما نصّه: «سوف يُقام حفل ترفيهي ساهر خاص في نادي الصيد العراقي بمناسبة ثورة ١٧ تموز العظيمة يشترك فيها عدد من الفنانين والفنانات ويحضره عدد من ضباط الجيش الأشاوس في الجبهة، فيُرجى إعلامنا فيما إذا كان عدد من أعضاء اتحادكم ممن ترغب بحضور هذا الحفل للترفيه عن ضبّاطنا الأشاوس، وممّن لا يمانعن من البقاء إلى وقت متأخّر من الليل دون صحبة ذويهن، ليتسنّى إعداد ما يقتضيه الموقف، وسوف تُمنح مكافآت مغرية جدًا لهنّ، وسوف نُعلمكم بالموعد المضبوط».

وقد لعب الاتحاد العام لنساء العراق دورًا كبيراً في نشر مفاهيم المساواة وعلمنة المرأة العراقية، والدفع بها نحو الاستقلال المادي عن الرجل، والمطالبة بسن قوانين تعطي للمرأة مزيدًا من الحقوق والحريات، ولكن النظام البعثي لم يكن يستجيب لتلك المطالب حتى العام ١٩٧٧، إذ لم يكن يُريد آنذاك إثارة الرأي العام حول هذه المواضيع الحسّاسة، بالمقابل -وبتوجيه من صدام حسين - ركّز الاتحاد على حملات فكرية وثقافية لتحقيق قبول اجتماعي بأهداف الاتحاد المُعلنة؛ لذا كان في أواخر السبعينات يرعى برامج تلفزيونية وإذاعية مُنتظمة تُناقش المشاكل القانونية التي تواجهها المرأة في العمل والأسرة، ويبدو أنّ تلك الجهود قد انتهت أخيراً إلى إقدام النظام البعثي على إجراء تعديلات كبيرة في قانون الأحوال الشخصية عام ١٩٧٨، وفي العام ١٩٨٢ أصدرت منال يونس بيانًا صرّحت فيه بعدم التزام مؤسّسات الدولة المختلفة بمبدأ المساواة بين الجنسين، وأكّدت أنه كان على الاتحاد العام لنساء العراق أن يضغط على هذه المؤسسات لتنفيذ السياسات الحكومية المتعلّقة بالمرأة، وألقَت مسؤولية ذلك على المشاكل الاقتصادية بشكل رئيس[٢]، من ذلك نلحظ أن الاتحاد العام لنساء العراق كان يحظى بهامش ملحوظ من الحرية في النقد وإعلان المطالب بشكل قد لا يتلاءم مع ما

(١)State-Sosiety Relations in BA'THIST Iraq- Facing Dictatorship- Achim Rohde- CPI Antony Rowe/2010- p98

(٢) المصدر نفسه ص٨٥.

هو معروف عن دكتاتورية النظام البعثي، الذي لم يكن يسمح بأي انتقاد علني لأدائه، ولكن يبدو أن تساهله مع النسويات ينطلق من عدم شعوره بالتهديد الحقيقي من طرفهن؛ إذ كان صدام حسين على قناعة بأن النسويات البعثيات لا يشكّلن بحال من الأحوال خطرًا على حكمه، هذا إلى جانب الخدمات «المهمة» التي تقدّمها النسويات البعثيات، والتي أشرنا إلى بعضها سابقًا، الأمر الذي يجعل من مثل هذا التساهل مُبرّرًا.

ثانياً: نسويات البعث وقانون الأحوال

تعدّ مرحلة حكم البعث من أكثر المراحل التي شهدت تعديلات على قانون الأحوال الشخصية العراقي؛ إذ بلغت أكثر من ستة عشر تعديلاً، وإذا استثنينا التعديل الأول المرقم ١١ لسنة ١٩٦٣ الصادر في المرحلة الأولى من الانقلاب البعثي، القاضي بإيقاف العمل بأحكام المساواة بين الجنسين في تقسيم الإرث والعودة للعمل بأحكام الدين الإسلامي فيه؛ فإن أغلب التعديلات التي قام بها البعثيون تميل إلى تحقيق أهداف نسوية بضغط من النسويات البعثيات.

ظهرت أوّل البوادر النسوية التي تطالب بإجراء تعديلات شاملة على قانون الأحوال الشخصية ضمن أعمال المؤتمر الثالث للاتحاد العام لنساء العراق في العام ١٩٧١؛ إذ طالبت الناشطات النسويات بإجراء إصلاحات في القانون بحجة أنّ قوانين العمل والإصلاح الزراعي لم تنجح في تحسين وضع المرأة العراقية، هذا إلى جانب المطالبة بمشاركة أكبر للمرأة في المجال العام والتحرّر من أعباء الواجبات المنزلية، وقد وعد صدام حسين - الذي حضر المؤتمر آنذاك بصفته المتّحدث باسم الرئيس أحمد البكر- بمواصلة الجهود الحكومية لتشجيع توظيف المزيد من النساء في الدوائر الحكومية ومنظّمات الإنتاج والمؤسسات، ولكنه رفض مطلب إصلاح قانون الأحوال الشخصية، مُعتبراً أن الشعب يجب أن يكون مستعدًّا لمثل هذه التغييرات أولاً، وأشار إلى أنّ مهمة الاتحاد العام لنساء العراق هي المشاركة في جهود رفع الوعي الاجتماعي العام تجاه المرأة لتحقيق هذا الغرض[١].

(١)State-Sosiety Relations in BA'THIST Iraq- Facing Dictatorship- Achim Rohde- CPI Antony Rowe/2010- p81

بعد شهرين من المؤتمر، نُشر مقال في مجلة ألف باء بعنوان (مرسوم ضد التمييز ضد المرأة) يطالب بمنح المرأة حق المشاركة في جميع المؤسسات التعليمية والتمتّع بمعاملة ومِنح دراسيّة متساوية، وأن يكون لها الحق بمتابعة أيّ تعليم مهني، وأيّ نوع من العمل على قدم المساواة مع الرجل، والحصول على ذات الأجور التي يتلقّاها، وشدّد على ضرورة إجراء إصلاحات فوريّة على أساس ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتضمّن قائمة مطالب لإصلاحات قانونية لضمان أهليّة المرأة للوصول إلى المناصب العامة والحصول على حقّ اختيار جنسياتها أو زوجها من أجنبي، مع إثارة مطالب غير محددة لإصلاح البنود التمييزية في قانون العقوبات ومطالب تفصيلية بشأن تعديل قانون الأحوال الشخصية، إذ دعا إلى أن يكون للمرأة الحق في اختيار الزوج وتطليقه بحرية، والتمتع بحقوق متساوية فيما يتعلق بحضانة الأطفال، وحظر زواج القاصرات والزواج غير المُسجل في المحاكم.

عكست هذه المطالبات جدلاً مستمرًا بين النسويات العراقيات، وبعضهن يساريات ما زلنَ ناشطات في تلك المرحلة، وأسفرت المناقشات عن تقديم مشروع جديد لقانون الأحوال الشخصية للحكومة في العام ١٩٧٥، وقد أجّل النظام البعثي البتّ في هذه القضية، مشيرًا إلى عدم قبول هذه التعديلات من قبل الشعب وافتقار النساء للوعي المطلوب، وعلى هذا الأساس ركز الاتحاد العام لنساء العراق على تثقيف النساء والجمهور بشكل عام حول أهمية دور المرأة في المجال العام، مع تقديم مشاريع تهدف إلى التخفيف عن أعباء الواجبات المنزلية عنها[١].

في العام ١٩٧٧ نظّم الاتحاد العام لنساء العراق مؤتمرًا يهدف إلى مناقشة التدابير الخاصة برفع معدل إنتاجية المرأة، وأثيرت في المؤتمر ضمنيًا مسألة تعديل قانون الأحوال الشخصية، وفي ملاحظاته الختامية للمؤتمر أكد صدام حسين أنّ مطلب تعديل القانون لا يزال قضية مُثيرة للجدل، وطالب باتّباع نهج ثلاثي الأبعاد يشمل: رفع الوعي لدى المجتمع بهذا الصدد، وإطلاق برامج دعم خاصة بالنساء في النظام التعليمي، وخلق فرص عمل أفضل لهن[٢].

(١) المصدر نفسه- ص ٨٢.

(٢) المصدر نفسه – ص ٨٣.

ولكن مطالبات الاتحاد العام لنساء العراق جاءت بنتائجها باكرًا، فبعد مرور عام واحد فقط من المؤتمر آنف الذكر، أقدمت حكومة البعث على إجراء حزمة تعديلات تدريجية ومتتالية على قانون الأحوال الشخصية، وفيما يأتي عرض لأبرز تلك التعديلات فيما يرتبط بموضوع الكتاب:

أولًا: التعديل المرقم ٢١ لسنة ١٩٧٨: وقد تم على المادة ٧ من القانون الأصلي؛ إذ استبدل شرط الأهلية للزواج بـ «بالعقل والبلوغ» بشرط إكمال سن الثامنة عشرة، وبذلك ألغى قبول الزواج بالفتاة دون هذا السن بما يخالف التشريعات الدينية والعُرفية السائدة في المُجتمع العراقي.

ثانيًا: التعديل المرقم ٥٧ لسنة ١٩٨٠: وقد تم على المادة ٢٥ من القانون الأصلي، إذ صار يضع ثلاثة شرائط لتحقّق نشوز المرأة وعدم استحقاقها للنفقة، ومن الواضح أنّ هذه الشرائط تهدف إلى تقليص مساحة تحقّق النشوز قانونيًا إلى أدنى حد، فمثلاً يرفع التعديل القانوني صفة النشوز عن المرأة فيما إذا خرجت عن طاعة زوجها بسبب «عدم توفيره محلّ سكن قريب من وظيفتها خارج المنزل»، وحتى في حال انطبقت شرائط النشوز التي وضعها التعديل، فإنه يضيف قيدًا على المحكمة بوجوب التريّث في إصدار حكم النشوز بحق الزوجة، ويُلزم المحكمة بـ(استنفاد جميع مساعيها) في إزالة الأسباب التي تجعل الزوجة ناشزًا.

ولا تنتهي القصة إلى هذا الحد، بل يعود التعديل ليجعل من إثبات نشوز المرأة سببًا من أسباب التفريق بين الزوجين، وبذلك يمنح التعديل للزوجة الناشز حق الانفصال عن زوجها، ومع الأخذ بالحالات الاجتماعية التي يتناولها هذا التعديل، فإن القانون جعل النشوز أداة بيد النساء للتخلص من أزواجهن بعد أن كان سببًا لوضع عقوبات ضدهنّ، أما ما أقرّه التعديل من تنازل الزوجة الناشز عن المهر المؤجّل، فهو لا يُعدّ عقوبة كبيرة بحقها؛ لأنّ المهر المؤجّل في الأعراف العراقية غالبًا ما يكون مُجرّد رقمٍ مُثبّت على عقد الزواج فقط.

ثالثًا: التعديل المرقم ١٨٩ لسنة ١٩٨٠: وقد تم على المادة ٣ من قانون الأحوال الشخصية الأصليّ، ويقضي التعديل إبطال مفعول فقرتين في القانون الأصلي يُقيّدان تعدد الزوجات، وذلك فيما اذا كانت الزوجة الجديدة أرملة، إذ إن الفقرة الأولى كانت تشترط على الزوج

امتلاكه لكفاية مالية يعيل بها زوجاته جميعًا، وأن تكون هناك مصلحة مشروعة في الزواج بأكثر من واحدة، أما الفقرة الثانية فتمنع الزواج بأكثر من امرأة إذا خيف عدم تمكّن الزوج من العدل بين زوجاته.

بمعنى أنّ التعديل الجديد صار يُجيز للرجل الزواج بالأرملة في كل الأحوال، حتى لو لم تكن لديه كفاية مالية ولم يكن قادرًا على أن يعدل بين زوجاته، وفي اعتقادي أنّ الهدف الأبرز لهذا التعديل هو التخفيف من أثر الثقافة السائدة بتجنّب الزواج من ثيّب، لرفع حظوط النساء الأرامل في الزواج مرة ثانية، وإيجاد حل لأعدادهن التي بدأت تزداد بسبب الحرب التي تورّط بها النظام البعثي مع إيران.

رابعًا: التعديل المرقم ٥١ لسنة ١٩٨٥: تم على المادة ٣٩ من القانون الأصلي، وذلك بإضافة النص الآتي: «إذا طلّق الزوج زوجته وتبيّن للمحكمة أنّ الزوج مُتعسّف في طلاقها وأنّ الزوجة أصابها ضرر من جرّاء ذلك، تحكم المحكمة بطلب منها على مُطلّقها بتعويض يتناسب وحالته المالية ودرجة تعسّفه، يُقدّر جملة، على أن لا يتجاوز نفقتها لمدة سنتين علاوة على حقوقها الثابتة الأخرى».

في هذا التعديل عمدت نسويات البعث إلى إضافة ما يرينه ضمانات للمُطلّقة، مع كونها تفتح على الرجال أبوابًا غير مُتوقّعة من الغرم، فمفهوم التعسّف في الطلاق قابل للحمل على أكثر من تأويل، خاصة أنه يتم النظر فيه بعد إيقاع الطلاق، ما يجعل الزوج مُعرّضًا لتهمة الطلاق التعسّفي لاحقًا، ولو كان الهدف من سن هذا التعديل هو حماية المرأة من الطلاق التعسّفي، لكان الأولى أن تتم معالجة الأمر قبل إيقاعه، ما يوحي بأنّ الهدف المخفي من وراء هذا التعديل هو إعطاء المُطلّقة وسيلة قانونية «لتأديب» الرجل الذي قرّر طلاقها بغض النظر عن كون قراره تعسّفيًا أم لا.

خامسًا: التعديل المرقم ١١٢٨ لعام ١٩٨٥: وقد تم على المادة ٤٣ بإضافة الفقرة (ثالثًا) التي تعطي للزوجة العراقية حقّ طلب التفريق عن زوجها الذي يقيم في بلده الأصلي بسبب تبعية جنسيته وعدم رجوعه إلى العراق خلال مدة لا تقل عن ٣ سنوات، وإن كان رجوعه رغمًا عنه، ولا يبعد أنها وُضعت لصالح توجهات الحكومة البعثية في إسقاط الجنسية عن العراقي

المعارض لسياستها، أو تسفير التبعية الأجنبية لدول تعتبرها حكومة البعث معادية، والتعديل القانوني لم يعطِ للزوج حق التبليغ الرسمي بحكم التفريق، ويكتفي بمجرد مصادقة الجهات الرسمية في الدولة العراقية على إقامته خارج العراق.

سادسًا: التعديل المرقم ٥ لسنة ١٩٨٦: وهو ثالث تعديل على المادة ٤٠ من الفصل الثاني، بحيث صار يتضمّن النص الآتي:

لكل من الزوجين طلب التفريق عند توافر أحد الأسباب الاتية:

١- إذا أضر أحد الزوجين بالزوج الآخر أو بأولادهما ضررًا يتعذّر معه استمرار الحياة الزوجية، ويُعتبر من قبيل الإضرار الإدمانُ على تناول المُسكرات أو المخدّرات، على أن تثبت حالة الإدمان بتقرير من لجنة طبية رسميّة مُختصّة، ويُعتبر من قبيل الإضرار كذلك ممارسة القمار في بيت الزوجية.
٢- إذا ارتكب الزوج الآخر الخيانة الزوجية، ويكون من قبيل الخيانة الزوجية ممارسة الزوج فعل اللواط بأي وجهٍ من الوجوه.
٣- إذا كان عقد الزواج قد تم قبل إكمال أحد الزوجين الثامنة عشرة من دون موافقة القاضي.
٤- إذا كان الزواج قد تم خارج المحكمة عن طريق الإكراه وتم الدخول.
٥- إذا تزوّج الزوج بزوجة ثانية دون إذن من المحكمة، وفي هذه الحالة لا يحق للزوجة تحريك الدعوى الجزائية بموجب الفقرة ١ من البند أ من مادة ٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ بدلالة الفقرة ٦ من مادة ٣ من هذا القانون.

قد يلوح من هذا التعديل أنه يساوي في تشريعه بين الرجل والمرأة، ولكن عندما نقرأه في سياق الواقع الاجتماعي العراقي نجد أنّ كلّ فقراته قد تم تشريعها بالنظر إلى مصلحة المرأة أساسًا، ففي الفقرة الأولى يندر أن تُمارس الزوجة السكر والقمار في بيت الزوجية، وغالبًا ما يقع ذلك من قِبل الرجل، أما الفقرة الثانية فقد شملت بالخيانة فعل اللواط، ولم تذكر فعل السحاق، وفي الفقرة الثالثة نجد أنّ حالات الزواج في المجتمع العراقي تكون فيها الزوجة أصغر سنًا من الزوج غالبًا؛ لذا فهي تكاد لا تنطبق إلا على النساء اللواتي لم يكملنَ الثامنة عشر من العمر، والفقرة الرابعة كذلك، فالإكراه على الزواج غالبًا ما يقع على النساء ويندر

وجود حالات إكراه للرجل على الزواج، أما الفقرة الخامسة فهي صريحة في إعطائها حقّ طلب التفريق للزوجة بشكل خاص، وإن كانت تستثني الزوج من أي عقوبة تترتّب على زواجه الثاني من دون إذن المحكمة.

سابعًا: التعديل المرقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٧: وقد تم على المادة ٥٧ للمرة الثانية، ويُعدّ هذا التعديل من أكثر القوانين إثارة للجدل في الشارع العراقي؛ لأنّه يتعلّق بمصير الأولاد بعد طلاق الزوجين؛ إذ عمدت حكومة البعث إلى التلاعب بقانون الأحوال الأصلي أكثر من مرة لكي تستأثر الأم بحقّ حضانة الولد دون أبيه خلافًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

فقد كان القانون الأصلي يقضي بحق الأم المُطلقة في رعاية ابنها إلى عمر ٧ سنين، ثم يحق للأب استعادته منها، لكن نسويات البعث سعينَ عن طريق سن الفقرتين ٤ و ٥ في التعديل إلى الحصول على مكاسب للأم المُطلّقة برفع سقف حضانتها للولد إلى سن ١٥ عامًا، ثم يتم بعدها تخيير الولد في الإقامة مع من يشاء من أبويه أو أحد أقاربه، ومن الطبيعي عندئذ أن يميل الولد إلى اختيار البقاء مع الأم؛ نظرًا لاعتياده على العيش معها طوال ١٥ سنة من حياته، لذا فإن التعديل مُبطّن بحرمان الأب من حضانة الولد بشكل دائم إلّا في حالات قليلة، كما أسقط التعديل حقّ غير الأب من الأولياء – مثل الجد- في تربية الطفل وتعليمه، وأزلنَ حق القاضي في تعديل شرط مبيت الولد عند أمه، بحيث صار شرط مبيته عندها شرطًا مُطلَقًا.

وهنالك من يرى أنّ هذا التعديل جاء بناءً على ظروف الحرب العراقية الإيرانية؛ إذ يوكِل القانون حقّ الحضانة للأم بناءً على التحاق غالبية الرجال بجبهات القتال، ولكنّ مثل هذا التفسير قد لا يُمثّل غرضًا جوهريًا للتعديل، إذ تمّت إضافة الفقرة ٦ التي تُعطي للأم المُطلّقة حقّ المطالبة باستعادة حضانة الولد الذي انتهت حضانتها له، وقرر العيش مع أبيه؛ إذ ثبت تضرّره بسبب وجوده مع الأب، كما أنّ الفقرة ٢ من التعديل جعلت حق الحضانة للأم المُطلّقة ساريًا حتى بعد زواجها من رجلٍ آخر، بخلاف ما ينص عليه القانون القديم.

إلى جانب ذلك، فإن الفقرة ٩ من التعديل منعت أقارب الأب من المطالبة بحضانة الولد؛ إذ فقد الأب أحد شروط الحضانة، بحيث يبقى الولد تحت رعاية الأم المُطلّقة حتى بلوغه ١٨ عامًا، وكذا الحال إذا مات الأب، إذ تبقى الأم مُحتفظة بحق الحضانة، حتى وإن تزوّجت

من رجلٍ آخر، وأعطت لها الحق في طلب التفريق إذا ثبت أن الزوج الجديد لا يفي برعاية الصغير أو يُضرّ به.

ومن الواضح أنّ الامتيازات التي تمنحها الفقرة ٩ للأم لم تَمنح مثلها للأب؛ إذ لم تنص على أن يتولّى الأب حضانة الولد في حال موت والدته مثلاً. نعم، تشير الفقرة ٧ من التعديل على حق الأب بحضانة الولد في حالة وفاة الأم أو فقدانها لأحد شروط الحضانة، ولكنها قيّدت الأمر بوجود مصلحة للولد في ذلك، وتُعطي للمحكمة القرار بالبحث عن حاضن آخر غير الأب بحسب ما ترى أنّ فيه مصلحة للولد.

ومن وجهة نظري، واستنادًا إلى الملاحظة المباشرة للواقع الاجتماعي العراقي، فإنّ تعديلات المادة ٥٧ الذي قامت به النسويات البعثيات يمثّل انسياقًا قانونيًا وراء عاطفة الأمومة التي تكتنفهنّ، بغض النظر عمّا إذا كان هذا الانسياق يقع في مصلحة الولد أم لا، وبقطع النظر عن التشريع السماوي الأعلم بمصالح المخلوقين، وقد تحوّل هذا القانون فيما بعد إلى واحد من أكثر القوانين إشكالية في الشارع العراقي حتى اليوم.

ثامنًا: التعديل المرقم ٢٥ لسنة ١٩٩٤: تم على المادة ٤٣، وهو ثالث تعديل يجري على هذه المادة، ونلحظ أن بعض نقاطه قد أُعدّت لصالح المرأة دون الرجل، فمثلاً في النقطة ١ من الفقرة (أولاً) تم منح الزوجة حقّ طلب التفريق عن الزوج المحكوم بالسجن لمدة ٣ سنوات فأكثر، حتى لو كان لديه مال تستطيع أن تنفق منه على نفسها، هذا بعد أن كانت المادة الأصلية للقانون تُعطي للزوجة حق طلب التفريق إذا كان الزوج محكومًا بالسجن لمدة ٥ سنوات فأكثر.

وفي الفقرة ٥ أعطى التعديل للزوجة الحق بطلب التفريق إذا كان الزوج عقيمًا أو ابتُليَ بالعقم وليس له ولدٌ حي، ولم يمنح الرجل مثل هذا الحق في حال كون زوجته عقيمًا[١].

(١) لم يعطَ الزوج قانونيًّا مثل هذين الحقّين، بمعنى أن القانون لم ينص على حقه في تطليق زوجته المحكومة لمدة ٣ سنوات، أو الحق في تطليق زوجته إذا كانت عقيمًا، ولو قيل إن ذلك لا يحتاج إلى تشريع قانون باعتبار أن العصمة بيد الزوج، فنقول: نعم، يمكن له ذلك، ولكنه عندئذ قد يتعرّض إلى دعوى الطلاق التعسفي بحق الزوجة، ويتعرض للجزاء القانوني المترتّب عليه بموجب التعديل الذي أجرته نسويات البعث المرقم ٥١ لسنة ١٩٨٥ والذي أشرنا إليه سابقًا.

وفي الفقرة ٨ أعطى للمرأة حقّ التفريق في حال تعذّر تحصيل نفقتها من الزوج لمدة تزيد على سنة، حتى لو كان ذلك عن غير تعمّد منه، مثل تعرّضه للحبس أو الفقدان.

وفي الفقرة (ثانيًا) من المادة نجد أنّ التعديل أعطى للزوجة الحق في طلب التفريق قبل الدخول بها من قبل الزوج، حتى لو كان ذلك من دون عذر أو سبب وجيه، ولم تعطِ للزوج مثل هذا الحق، بحيث لو مارس ذلك انطلاقًا من كون العصمة بيده، فلربّما ترفع عليه الزوجة دعوى كون طلاقه تعسّفيًا لتشمله العقوبات القانونية التي ينصّ عليها التعديل المرقّم ٥١ الذي ذكرناه سابقًا.

تاسعًا: القانون المرقم ١٩ لسنة ١٩٩٩: تم على المادة ٢٤، وهذا التعديل يحصر مقدار النفقة المُترتّبة كدَيْنٍ في ذمّة الزوج الذي امتنع عن النفقة على زوجته بما يُعادل سنة واحدة فقط، على عكس النص القديم الذي يجعل النفقة دينًا في ذمّة الزوج بشكل مُطلق، وبحسب ما يبدو لنا، فإن هذا التعديل جاء في خضمّ العسر الاقتصادي للبلد، وبالتالي فإن أقرب تفسير له هو محاولة الدولة التخفيف عن الأعباء المالية المتراكمة على كاهل الرجل العراقي في عقد التسعينات، لذا فإن هذا التعديل يُعدّ مكسبًا قانونيًا للزوج وليس للزوجة.

عاشرًا: القانون المرقم ٢٢ لسنة ١٩٩٩: تم بموجبه إلغاء نصّ المادة ٢٦ الآتي: «ليس للزوج أن يُسكِن مع زوجته ضرّتها في دار واحدة بغير رضاها، وليس له إسكان أحدٍ من أقاربه معها إلّا برضاها سوى ولده الصغير غير المُميّز»، إذ تضمّن التعديل الجديد النص الآتي:

١- ليس للزوج أن يُسكن مع زوجته بغير رضاها ضرّتها في دار واحد.
٢- للزوج أن يسكن مع زوجته في دار الزوجة ولده من غيرها حتى سنّ البلوغ.
٣- على الزوج إسكان أبويه أو أحدهما مع زوجته في دار الزوجية، وليس للزوجة الاعتراض على ذلك.
٤- للزوج أن يُسكِن مع زوجته في دار واحدة من يكون مسؤولاً عن إعالتهم شرعًا، بشرط أن لا يلحقها ضرر من ذلك.

ويتضح من هذا التعديل التراجع عن منح المزيد من الامتيازات للمرأة على حساب الرجل،

وذلك بسبب ما مرّ به نظام البعث في عقد التسعينات من تفكك ووهن، وحاجته إلى الاستناد للنظام القبلي كما سنشير لاحقًا.

إلى جانب التعديلات المذكورة على قانون الأحوال الشخصية، فقد سنّ مجلس قيادة الثورة حزمة قوانين أخرى يقع أغلبها إلى جانب الزوجة، مثل **القرار المرقم ١٢٧ لسنة ١٩٩٩** الذي يتضمّن حق الزوجة في استيفاء مهرها المؤجّل في حالة الطلاق، مُقوّمًا بالذهب بتاريخ عقد الزواج[١]، ومثل هذه القرار يُعد إجحافا بحق الزوج، لأنه جاء في ذروة الحصار الاقتصادي الذي كانت فيه أسعار الذهب تصل لأرقام خيالية نتيجة لانهيار العملة العراقية، وفي اعتقادي أنّ مثل هذا القرار جاء كحل ترقيعي لجأت إليه الحكومة للحد من تفشي ظاهرة الطلاق بشكل كارثي بسبب انهيار الوضع الاقتصادي آنذاك، إذ بلغ عدد حالات الطلاق المسجلة رسميًا في العام ١٩٩٩ حوالي ١٤٨,٩٦٣ طلاقًا مقابل ٢٦,٤٥٧ عقد زواج فقط[٢].

ثالثًا: قوانين بعثية داعمة للنسوية

لم تقتصر القوانين التي سنّتها حكومة البعث، والتي تميل إلى جانب رغبة النسويات البعثيات على حدود التعديلات القانونية في الأحوال الشخصية، إذ سبقته بقوانين داعمة لمبدأ التمكين ضمن قانون العمل المرقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠ الذي تضمّن فصلاً كاملاً لتنظيم عمل النساء، فقد ساوى في الأجور بين الجنسين، وأعطى المرأة حقوقًا في إجازات الحمل والولادة وساعات الرضاعة، ومنع النساء من العمل في ظروف غير مناسبة لهنّ، وبعد عام من ذلك صدر قانون التقاعد والضمان الاجتماعي الداعم للنساء العاملات، وفي العام ١٩٧٦ صدر قانون التعليم الإلزامي الذي جعل التعليم إلزاميًا للفتية والفتيات حتى عمر ١٦ عامًا.

وفي العام ١٩٧٧ أصدر نظام البعث القانون المرقم ١٣١ الذي يسمح للمرأة بالانخراط في القوى المسلحة، وورد في الأسباب الموجبة لتشريع هذا القانون ما نصّه: «توفير كل الظروف اللازمة لإسهام المرأة الكامل والفعّال في المجتمع، وإتاحة فرص العمل لها ومساواتها من

(١) المعالجات التشريعية للحد من ظاهرة الطلاق في العراق- د. حيدر حسين الشمري- كلية القانون/ جامعة كربلاء- نشر على الرابط https://uokerbala.edu.iq/archives/١٣١٣٢

(٢) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية – ص٦٣.

النواحي القانونية والسياسية والاقتصادية مع الرجل، وبذل أقصى الجهود في مختلف الأنشطة والقطاعات والمجالات لتسريع عملية تحررها واحتلالها موقعها الطبيعي في المجتمع»[١].

ركّز القانون على تعيين النساء في مجال الطب العسكري بالدرجة الأساس؛ إذ يتم تعيينها بصفة ضابط إذا كانت حائزة على شهادة البكالوريوس في الطب والصيدلة والتمريض، وبصفة نائب ضابط أو ضابط صف إذا كانت خرّيجة إحدى مدارس أو دورات التمريض، أو حائزة على مؤهّل فني أو مهني في مجال التمريض، ثم شرع قبول المرأة للخدمة في الجيش من الاختصاصات غير الطبية «إذا دعت الحاجة لذلك حسب تقدير وزير الدفاع».

والملاحظ في المادة الثالثة من هذا القانون قبول انخراط الفتاة في سلك الجيش من عمر ١٦ سنة، في خلاف واضح مع اعتبارات أهليّة الفتاة للزواج، الذي تم حصره بسن ١٨ سنة في تعديل قانون الأحوال الشخصية، كما يُلاحظ في القانون وجود تمييز يُراعي الفروقات الجسدية والنفسية للمرأة، كما في الاستثناء الذي ذكرته المادة العاشرة بما نصه: «تعتبر المرأة الممنوحة رتبة عسكرية بموجب أحكام هذا القانون: عسكريًا لأغراض تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر العسكرية عدا ما لا يتفق مع طبيعتها أو يؤثّر عليها وفقًا للتعليمات التي يُصدرها الوزير»، وتضمّنت المادة ١١ ما نصه: «إضافة لما تستحقه المرأة من إجازات اعتيادية أو مرضيّة بموجب قانون الخدمة والتقاعد العسكري، تُمنح إجازة خاصة براتبٍ تام لمدة ستة أسابيع وتتمتّع بها قبل الوضع وبعده»، وكل ذلك يُعدّ مخالفات صريحة للأسباب الموجبة التي تضمّنها القانون نفسه، إذ تنص الأسباب الموجبة على «مساواتها -أي المرأة- من النواحي القانونية والسياسية والاقتصادية مع الرجل».

وبعد صدور القانون ١٣١، تم تسجيل ٢٢ طبيبة كممرضات عسكريات في آب عام ١٩٧٨، وفي أواخر عام ١٩٧٩ تقدّمت مجموعة مكوَّنة من ٥٣ امرأة للخدمة العسكرية في الوحدات الطبية والهندسية والإدارية[٢].

(١) قانون خدمة المرأة في الجيش رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٧

(٢)State-Sosiety Relations in BA'THIST Iraq- Facing Dictatorship- Achim Rohde - p86

تجدر الإشارة إلى أن صدور هذا القانون كان مسبوقًا ببالون اختبار مارسه البعث للتأكد من ردّة فعل المجتمع العراقي تجاه الموضوع، وذلك بالسماح للنساء في الانخراط بمليشيات الجيش الشعبي مطلع العام ١٩٧٧، إذ خضعت مجموعة من النساء للتدريب العسكري في بغداد أوّلاً ثم في محافظة الأنبار، وأُطلق على الوحدات النسوية هذه أسماء ذات صبغة دينية تذكّر بنساء قاتلن في الجيش الإسلامي مثل: وحدة (نسيبة بنت كعب) ووحدة (خولة بنت الأزور)، وقد شاركت النساء في كراديس استعراضية للجيش الشعبي ببغداد في الاحتفالات الرسمية بيوم المرأة العالمي في ذلك العام.

وعلى الرغم من أنّ قانون انخراط المرأة في الجيش يستبعدها عن الخطوط الأولى للقتال، فقد صرّحت منال يونس أن تدريب النساء على استخدام الأسلحة النارية سيكون له تأثير نفسي مهم على السؤال الأساس حول ما إذا كان ينبغي للمرأة البقاء في المنزل أو الخروج للعمل في المجال العام.

على المستوى السياسي أصدر نظام البعث القانون المرقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠ الذي يُعطي المرأة حق الترشّح والانتخاب للمجلس الوطني، بشرط انتمائها لحزب البعث ومصادقة الاتحاد العام لنساء العراق على الترشيح، وفي العام ١٩٨٩ تم إضافة شرط جديد ينصّ على الزامية ولاء المرشحة للمجلس الوطني لقادسية صدام[١].

تجدر الإشارة هنا إلى أن نظام البعث أصدر في العام ١٩٨٦ القانون المرقم ٦٦ الذي يقضي بانضمام العراق للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المعروفة اختصارًا بمعاهدة سيداو CEDAW، وهي خطوة مثيرة للجدل، نظرًا إلى أن هذه المعاهدة تدعو للقضاء على كل أشكال التنوع الثقافي لصالح رؤية أحادية غربية ترتكز على أيديولوجيا المساواة المطلقة بين الجنسين، فالعراق بانضمامه إلى المعاهدة يصادق بشكل ضمني على ما تضمنته هذه المعاهدة في ديباجتها على أقل تقدير[٢]، وإن أبدت الحكومة العراقية رسميًا

(١) صفحات من تاريخ الحركة النسائية العراقية- مصدر سابق – ص٦٤.

(٢) تصّرح ديباجة اتفاقية سيداو على «أن تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة يتطلّب إحداث تغيير في الدور التقليدي للرجل، وكذلك في دور المرأة في المجتمع والأسرة»، وتصرّح في المادة (٥)

تحفظاتها على فقرات المعاهدة الآتية:

١- التحفظ على الفقرتين الفرعيتين (و) و(ز) من المادة ٢ اللّتان تنصان على اتخاذ جميع التدابير المناسبة بما في ذلك التشريع لتعديل أو إلغاء القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات القائمة التي تشكل تمييزًا ضد المرأة، وإلغاء جميع أحكام قوانين العقوبات الوطنية التي تشكل تمييزًا ضد المرأة.

٢- التحفّظ على المادة ٩ التي تتضمّن منح المرأة حقًّا مساويًا لحق الرجل في اكتساب جنسيتها أو الاحتفاظ بها أو تغييرها، وتضمن بوجه خاص ألا يترتّب على الزواج من أجنبي أو تغيير جنسية الزوج أثناء الزواج أن تتغير تلقائيًّا جنسية الزوجة، أو أن تصبح بلا جنسية، أو أن تفرض عليها جنسية الزوج، فضلاً عن منح المرأة حقًا مساويًا لحق الرجل فيما يتعلّق بجنسية أطفالها.

٣- التحفّظ على المادة ١٦ من الاتفاقية، التي تنصّ على ضمان تساوي الرجل والمرأة بنفس الحق في عقد الزواج، ونفس الحق في حرية اختيار الزوج، ونفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه، ونفس الحقوق والمسؤوليات كوالدة بغض النظر عن حالتها الزوجية في الأمور المتعلقة بأطفالها، ونفس الحقوق في أن تقرر بحرية وبشعور من المسؤولية عدد أطفالها والفترة بين إنجاب طفل آخر، وفي الحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق، ونفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلّق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنّيهم، أو ما شابه ذلك من الأنظمة المؤسّسية الاجتماعية حين توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني، ونفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة، بما في ذلك الحق في اختيار اسم الأسرة والمهنة والوظيفة، ونفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة الممتلكات والإشراف عليها وإدارتها والتمتع بها والتصرف فيها، سواء أكان ذلك بلا مقابل مو مقابل عوض ذي قيمة.

على اتخاذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة بهدف تحقيق القضاء على التحيّزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية أو تفوّق أحد الجنسين أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة».

٤- التحفّظ على الفقرة ١ من المادة ٢٩ بشأن مبدأ التحكيم الدولي فيما يتصل بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية، وتنص هذه الفقرة على الآتي: «يعرض للتحكيم أي خلاف ينشأ بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية، ولا يسوّى عن طريق المفاوضات، وذلك بناء على طلب واحدة من هذه الدول، وإذا لم يتمكّن الأطراف خلال ستة أشهر من تاريخ طلب التحكيم من الوصول إلى اتفاق على تنظيم أمر التحكيم جاز لأي من أولئك الأطراف إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية بطلب يقدم وفقًا للنظام الأساسي للمحكمة» [١].

وفي العام ١٩٨٧ أصدر نظام البعث قانون العمل الجديد المرقّم ٧١، وخصّص فيه فصلاً كاملاً عن حقوق المرأة العاملة وحمايتها، كما في القانون القديم ذي الرقم ١٥١، ولم يشتمل على تغييرات جوهرية سوى أنه ألغى بعض الامتيازات التي كان القانون القديم يمنحها للمرأة العاملة، مثل إلزام الجهات المسؤولة عن العمل إنشاء روضة أو التعاقد مع دور الحضانة أو رياض الأطفال لإيواء أطفال النساء العاملات لديهم.

رابعاً: انتكاس نسويات البعث

خلال عقد السبعينات، ومن منطلق تعامل النظام البعثي مع موضوع المرأة من زاوية براغماتية؛ وبسبب الطفرة الاقتصادية التي شهدها العراق في العام ١٩٧٣، صارت المرأة العراقية في بؤرة استقطاب الحكومة للأيادي العاملة بهدف مجاراة التوسّع الاقتصادي، فقامت بحملة دعائية تؤكد وجوب العمل على كل فرد من دون فرق بين الجنسين، وأصدرت في عام ١٩٧٤ قرارًا يقضي بالتوظيف التلقائي لجميع الرجال والنساء من خريجي الجامعات، وفي مطلع الثمانينات لم تكن المرأة العراقية تعمل في الدوائر العامة فقط، بل قد تتواجد في مواقع البناء وإدامة الشوارع وقيادة الشاحنات وفي محطات الوقود، وأتاحت الدولة وسائل إضافية لتسهيل عمل النساء في القطاع العام كوسائل النقل والرعاية المجانية للأطفال، هذا فضلاً عن حملة محو الأمية التي أطلقتها الحكومة لمدة عامين اعتبارًا من ١٩٧٨، والتي تُلزم جميع

(١) التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة- تقويض حماية المرأة من العنف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- وثيقة منظمة العفو الدولية المرقمة IQR 51/009/2004

الأميين من الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٤٥ عامًا بالالتحاق بالحملة، وهي لا تهدف إلى تشجيع المرأة على الانخراط في سوق العمل فقط، بل من أجل تلقينها مبادئ الحزب وأهداف الثورة[١].

لكن خلال عقد الثمانينات، أخذت مطالب النسويات البعثيات للحصول على المزيد من الامتيازات للمرأة تخف تبعًا لرغبة الحكومة المُنشغلة بالتعبئة العسكرية، لذا تَركّز عمل الاتحاد العام لنساء العراق على دعم المجهود الحربي، وتلاشى في الصحافة العراقية خطاب الحقوق المدنية والمساواة للنساء بعد أن كان نشطًا في السبعينات، إذ كان النظام البعثي يتجنّب إثارة أي مواضيع تُشتت التركيز على الحرب، وفي يوم المرأة العراقية لعام ١٩٨٢ تقدّمت منال يونس بخطاب لم تتعرض فيه لموضوع المساواة بين الجنسين على الإطلاق، وعبرّت عن امتنان الاتحاد للحكومة بالسماح للنساء في المساهمة بالمجهود الحربي[٢].

في أوائل الشهر الخامس من العام ١٩٨٦، خرج صدام حسين بتصريحات تنبئ عن تغيّر ملموس في نهج النظام تجاه الحراك النسوي، فخلال اجتماعه باللجنة التنفيذية للاتحاد العام لنساء العراق صرّح بأن الوقت قد حان لإزالة سوء الفهم بصدد دعم الحزب لحقوق المرأة خلال السنوات السابقة، وأكد على أن الرجال يجب ألا يشعروا بالتمييز ضدهم بسبب ذلك، وأن النساء يجب أن لا يعتقدن بأن هذه الحقوق تهدف لتعزيز فرصهن الشخصية على حساب واجباتهن في الأسرة والتزاماتهن تجاه آبائهن وإخوانهن وأجدادهن وأعمامهن وأزواجهن، ولا ينبغي للمرأة أن تمارس المهنة على حساب واجبها في إنجاب الأطفال، مطالبًا بأن يكون لكل أسرة خمسة أطفال على الأقل، رافضًا فكرة أن كثرة الأطفال تجعل الحياة المهنية مُستحيلة للنساء، مؤكدًا أهمية الأطفال لأمن الوطن وله الأولوية، ودعا النساء إلى عدم قضاء كثير من الوقت في الجامعة؛ لأن ذلك يؤثر على واجباتهنّ في خدمة المجتمع، وطالب بزواج لا يشعر

(١) The Iraqi Women's Movement: Past and Contemporary Perspectives - Nadje Al-Ali- Mapping Arab Women's Movements: A Century of Transformations from Withi -Mapping Arab Women's Movements: A Century of Transformations from Within-page109.

(٢) المصدر نفسه ص ٨٨.

فيه الزوج بالحرج بسبب تفوّق زوجته عليه في التحصيل العلمي، وأنه طالما بقي كثير من الرجال لم ينهوا دراستهم الثانوية، فلا ينبغي للنساء أن يُتابعن الدراسات العليا في الجامعة[١].

ولا يخفى أنّ تحوّل النظام البعثي بهذا الشكل جاء كاستجابة لآثار الحرب العراقية الإيرانية التي طال أمدها، وأفرزت الحاجة إلى الإنجاب لدعم القوة البشرية المتآكلة بسبب الجبهة، إضافة إلى الحاجة إلى إعادة النظر في الموازنة بين مكانة الإناث مقابل الذكور، إذ صار توجيه الدعم للرجال أولوية بالنسبة للنظام البعثي؛ لأنهم وقود الحرب.

وفي أيلول من عام ١٩٨٧ أصدر مجلس قيادة الثورة قرارًا يدعو فيه أصحاب العمل إلى قبول استقالات الموظفات، وأطلق حملة وطنية لزيادة الإنجاب، وقد تبنّى الاتحاد العام لنساء العراق دعم الحملة بنفسه، وقد أشاد بذلك عدد من المشايخ في الصحافة الذين رأوا فيها خطوة نحو استعادة الدور المركزي للدين والأسرة في المجتمع، وفي العام ١٩٨٨ ألقت منال يونس خطابًا اعترفت فيه بأنّ قيمة المرأة هي أقلّ من قيمة الرجال في الجبهة، وفي نيسان من عام ١٩٨٩ خسرت النسويات المرشحات شعبيتهنّ في انتخابات الجمعية الوطنية، وانخفض عددهن من ٣٣ عضوة إلى ٢٧ عضوة، ثم إلى ١٦ عضوة في العام ١٩٩٦ [٢]، ما يعني مزيدًا من التدهور في النشاط النسوي آنذاك.

وبذلك لم يعد للنسويات البعثيات نشاط ذو أهمية، باستثناء فعالية خاصة قام الاتحاد العام لنساء العراق بعد شهر من فرض الحصار الاقتصادي على العراق إثر احتلاله للكويت في العام ١٩٩٠، إذ عمد إلى إطلاق رحلة ثقافية بعنوان «رحلة السلام» على متن سفينة ابن خلدون العراقية، وكانت الرحلة تقضي بتجوّل هذه السفينة بحشد من النسويات بصحبة فنّانين وإعلاميين عراقيين بدعوى إحياء حفل النساء العربيات على شواطئ البلدان العربية، وقد تمّت الفعالية بطلب من منال يونس وموافقة شخصية من صدام حسين[٣]، وأغلب الظن

(١)State-Sosiety Relations in BA'THIST Iraq- Facing Dictatorship- Achim Rohde – p95

(٢) المصدر نفسه ص٩٦-٩٧- ١٠٧.

(٣) تصريح مرئي لمنال يونس ضمن برنامج الملف الحلقة ١٩ – نشر في يوتيوب على الرابط https://www.youtube.com/watch?app=desktop&v=-JUGsGKWcJ٢

أنها لم تكن مجرد فعالية ثقافية، وإنما كانت تنطوي على أغراض تجسسيّة في المحيط الملاحي قبل هجوم قوات التحالف بأسابيع قليلة؛ إذ خضعت السفينة لعملية تفتيش قاسية على شواطئ مصر، ثم لإنزال عسكري أمريكي واحتجاز مؤقت على شواطئ الأردن.

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، صار النظام البعثي يدفع الضريبة الثقيلة لمغامراته السابقة، من ديون دولية ضخمة خلّفتها الحروب إلى تضّخم اقتصادي كبير نتيجة إهمال مشاريع التنمية، ومن حصار اقتصادي دولي إلى وجود آلاف الجنود المُسرّحين والعاطلين عن العمل، كلّ ذلك أدى بشكل تلقائي إلى ارتفاع معدلات التمرّد على الدولة وتفشّي الجريمة، في الوقت الذي كانت فيه الأجهزة الأمنية تعاني من تصدّع شديد نتيجة الضربات التي تلقّتها على يد قوات التحالف، فضلاً عن تسرّب الفساد إليها بعد أن فقدت عقيدتها وولاءها للنظام إثر فشله في تحقيق وعوده المعلنة، ما أنذر بتفلّت الأوضاع ومواجهة النظام البعثي لأسوأ كوابيسه: الانقلابات الداخلية التي كانت بشائرها تترى على مستوى الجيش والشعب؛ لذلك قرر صدام اتّباع نهج جديد يتمثل بالاعتماد على النظامين العشائري والديني لاستعادة ضبط الإيقاع الجماهيري، وابتكار ميليشيات عسكرية ذات ولاء عقائدي تحميه من الانقلابات العسكرية، كل ذلك بهدف ضمان بقائه في السلطة كأولوية وحيدة بالنسبة له في تلك المرحلة.

هذا الواقع انعكس على الحراك النسوي البعثي بشكل كبير، ومن نماذج ذلك إصدار مجلس قيادة الثورة قراره المرقم ١١١ لسنة ١٩٩٠ الذي يعفي من المقاضاة مُرتكبي جرائم الشرف التي تنطوي على قتل النساء لغسل العار، إذ أصدر مجلس قيادة الثورة قراره المرقم ٦ لسنة ٢٠٠١ الذي ينص على «اعتبار قتل الزوجة وأحد المحارم بداع شريف من الأعذار المُخفّفة»، وشرّع عقوبة الإعدام بحق الشخص الذي يقتل مرتكب جريمة الشرف عمدًا وعدم شموله بقرار عفو عام أو خاص أو عُذر مُخفّف، وفرضَ عقوبة السجن بمدة لا تزيد على سبع سنوات أو بالحبس مدة لا تقل عن ٣ سنوات من يحاول أن يفصل عشائريًا ضد مُرتكب جريمة الشرف.

وفي سياق ما يُسمّى بالحملة الإيمانية أصدر مجلس قيادة الثورة قرار ٢٣٤ لسنة ٢٠٠١ الذي شرع عقوبة الإعدام على ممارسة المثلية أو زنا المحارم أو تجارة الجنس، وبناء عليه تم قطع

رؤوس عشرات النساء البغايا بالسيوف من قبل مليشيا (فدائيي صدام) من دون عرضهن على النظام القضائي[١].

كل ذلك كان كفيلاً بأن يهبط بمكاسب نسويات البعث إلى الحضيض، وفي سياق دعوة صدام حسين إلى اهتمام النساء بالعمل المحلّي لدعم الدخل المنزلي، نظّمت فروع الاتحاد العام لنساء العراق حملة عام ١٩٩٢ لجمع نتاجات النساء من الملابس وبيعها في الأسواق المحلية أو توزيعها على الفقراء من خلال تعاونيات الخياطة، علمًا أن الاتحاد قد افتقر إلى القدرة المالية والتنظيمية اللازمة لدعم برامجه كما في السنوات السابقة، مثل دورات محو الأمية وخطط التدريب المهني، وقد اعترف الاتحاد بذلك في تقرير نشاطه لعامي ١٩٩٤-١٩٩٥ [٢]، وقد عملت إدارة الاتحاد العام لنساء العراق على إعادة إعمار غالبية مقرّاته التي تم حرقها وتهديمها خلال الانتفاضة الشعبانية من دون أن يُكلّف ذلك شيئًا من أموال الحكومة[٣]، ولا يبعد أنه قام بذلك من الأموال التي استقطعها من المواطنين قسرًا عن طريق أعمال السخرة والذي كان من الشائع ممارسته من قبل أجهزة الدولة آنذاك.

خاتمة الفصل الثالث:

يمثل حزب البعث في العراق أحد أشكال الحكم الشعوبي الذي شهدته عدد من البلدان العربية خلال عقد الستينات من القرن العشرين، حينما كانت الأنظمة تنصّب نفسها كمدافع عن حقوق الطبقات العامة، وفي الوقت نفسه تسعى حثيثًا إلى نفخ بالون التنمية الذي استقطب أنظار الحكومات العربية في تلك الحقبة.

---

(١) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - الأمم المتحدة CCPR/C/IRQ/5- ١٢ -De- cember 2013 - التقارير الدورية الخامسة للدول الأطراف التي حلّ موعد تقديمها في عام ٢٠٠٠/ العراق - ص ٣٢.

(٢) State-Sosiety Relations in BA'THIST Iraq- Facing Dictatorship- Achim Rohde- CPI Antony Rowe/2010- p105-106

(٣) تصريح فيديوي لمنال يونس ضمن برنامج الملف الحلقة ١٩ - مصدر سابق.

إن أيديولوجيا الأنظمة الشعوبية العربية في تلك الحقبة كانت تضم خليطًا غير متجانس من التقاليد المتوارثة للمجتمع المحلّي والتوجّهات الحداثوية للمجتمع الدولي، ما جعلها تتذبذب في اتخاذ المواقف وسن القوانين[١]، فكأنّها تعمل وفق متطلّبات اللحظة الراهنة بعيدًا عن العمل وفق فلسفة سياسية مُتماسكة، لذا نجد أنه في بداية حكم البعث، كانت شعارات تحرير المرأة التي حررتها النسويات اليساريات لا تزال تتردّد في أوساط الجماهير، وكانت الصحافة الرسمية لا تزال تُعمم صورة المرأة العصرية المُتحررة في لباسها وسلوكها العام، حتى أنّ صحيفة ألف باء كانت تنشر على أغلفتها صورًا لنساء يرتدين أزياء البحر (البكيني)، وكانت النساء المُتعلّمات عمومًا يدعمن مبادئ الحراك النسوي، وكان تأثيرهن قويًا بما يكفي للحصول على دعم اتحاد الطلبة لصالحهن في الجامعة عام ١٩٦٩ [٢].

وسار نظام البعث بخطى أكثر تسارعًا على هذا الطريق خلال مرحلة السبعينات، ما جعلها تمثّل حقبة ذهبية بالنسبة للنسويات بشكل عام، وفي لقاء شخصي جمع نزيهة الدليمي مع الدكتور عبد الحسين شعبان مطلع العام ١٩٨٢ صرّحت نزيهة قائلة: «السبعينات على كلّ ما فيها من مساوئ قدّمت منجزات لقضية المرأة، ولاسيّما في العام الدولي للمرأة ١٩٧٥، إلّا أن الحرب جاءت لتأكل الأخضر واليابس، وتلغي وتجمّد وتسوّف الكثير منها»[٣].

مع ذلك، لم يكن تراجع إنجازات نسويات البعث مع بداية الحرب في عقد الثمانينات مهوّلاً بقدر ما جرى بعد ذلك خلال عقد التسعينات الذي شهد كابوس الحصار الاقتصادي؛ إذ

---

(١) بعد استيلاء البعثيين على الحكومة، اتخذ وزير الداخلية صالح مهدي عماش قرارًا بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١ يقضي بمنع النساء العراقيات من ارتداء التنّورات القصيرة التي تسمى (ميني جوب)، وأمر الشرطة بإلقاء القبض على النساء اللواتي يرتدينها، ويُقال ان الشرطة قامت بصبغ سيقان الفتيات اللواتي يخالفن القرار في الشارع، وقد تراجع عن هذا الأمر لاحقًا بعد أن واجه رفضًا من قبل جهات ناشطة وشخصيات مؤثرة كالشاعر محمد مهدي الجواهري الذي نظم قصيدة سنة ١٩٦٩ مستنكرًا ذلك.

(٢) State-Sosiety Relations in BA'THIST Iraq- Facing Dictatorship- Achim Rohde- CPI Antony Rowe/2010- p 78

(٣) نزيهه الدليمي الراهبة المتصوّفة في صورتها السياسية- د. عبد الحسين شعبان- موقع ٢٤- net/ ar/opinion/41059-.https://www.kurdistan٢٤ على الرابط ٢٠٢٣/٨/٥ نزيهه-الدليمي-الراهبة-المتصوّفة-في-صورتها-السياسية

تراجع دور الحراك النسوي بشكل دراماتيكي إلى حد الانقلاب على المبادئ النسوية ذاتها، بعد أن قام النظام بإعادة تموضع المرأة العراقية في صورة ربّة المنزل التي تعمل على رعاية الأبناء وتخفّف الأعباء عن كاهل الزوج بالتدبير المنزلي ومزاولة العمل المحلي، كما أعلن عن الحملة الإيمانية الوطنية في العام ١٩٩٣ التي انخرط فيها الاتحاد العام لنساء العراق بشكل مباشر، فأعلن عن مشاركة حوالي ٣٠ ألف امرأة في دروس القرآن التي نظّمها بين عامي ١٩٩٣- ١٩٩٤، وبحلول العام ١٩٩٧ ظهرت رئيسة الاتحاد منال يونس في وسائل الإعلام وعلى رأسها حجاب[١].

طبعًا، لم يكن لنشاط الاتحاد في الحملة الإيمانية أي أثر حقيقي على أرض الواقع، تمامًا كتأثير الحملة الإيمانية كلّها، ففي تناقض واضح مع أهداف هذه الحملة، كان النظام يستثمر في أعمال الترفيه الجنسي ويروّج لها في وسائل الفن ووسائط الإعلام، والهدف في مثل هذه الحالات يكون بداعي الإلهاء وتنفيس السخط الشعبي المُتصاعد، وقد تولّى عدي صدام هذه المهمة من خلال قناة الشباب التي أطلقها في العام ١٩٩٣، وشجّع ظهور موجة من الراقصات الغجريات على شاشة التلفزيون والمسرح، وراج تداول الأفلام الخلاعية على شرائط الفيديو، وأصبح عرض أفلام الإثارة الجنسية علنيًا في صالات السينما، وقد استفحلت ظاهرة البغاء بعد أن وجدت في الواقع الاجتماعي بيئة خصبة من تفكك الأسر وعزوف الشباب عن الزواج نتيجة للوضع الاقتصادي المُزري، وفي خطوة شكلية قامت مليشيات فدائيي صدام التي يشرف عليها عدي نفسه بقطع رؤوس بعض البغايا خارج النظام القضائي كما ألمحنا سابقًا.

في ذلك الوقت، كانت المرأة في كردستان العراق تعيش أوضاعًا تناقض أوضاع نظيرتها في وسط وجنوب العراق، إذ خضع الإقليم للحكم الذاتي بعد حرب الخليج الثانية، ما وفّر غطاءً عادلاً لتوزيع الأموال الخاصة ببرنامج النفط مقابل الغذاء، فضلاً عن نشاط عمليات التهريب التي سهّلت دخول السلع المستوردة للأكراد، ما أسهم في نمو المجتمع المدني،

(١) State-Sosiety Relations in BA'THIST Iraq- Facing Dictatorship- Achim Rohde – p104

وأتاح للمرأة مساحة للنشاط في القطاع الاقتصادي، وحفّز النشاط النسوي في الإقليم طوال عقد التسعينات[١].

وعلى الرغم من تأثير التيار المُحافظ في المجتمع الكردي، تأسست منظمة المرأة المستقلة (WOI) بتاريخ ١٩٩٢/٣/٨ على يد مجموعة من النسويات اليساريات أمثال ينار محمد ونادية محمود وناسق أحمد، وكانت تركز على تقديم الدعم للنساء المُعنّفات أو الهاربات من جرائم غسل العار، فأنشأت المنظمة ملجأ في السليمانية لإيواء النساء المعرضات لجرائم الشرف استقبل مئات النساء، ولكن نتيجة لضغوط زعماء سياسيين ورجال دين، تم إغلاقه بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٢١ من قبل قوات أمن الاتحاد الوطني الكردستاني، وصادرت كل أرشيفه[٢].

إن الحراك النسوي في منطقة الإقليم سوف يكتسب أهمية واضحة في المرحلة الليبرالية، أي بعد سقوط نظام البعث عام ٢٠٠٣، وسيكون للنسويات من كردستان دور بارز في النشاط النسوي في المرحلة الليبرالية داخل العراق.

وخلاصة لما تقدم، نلحظ تأرجح شديد في نشاطات النسويات البعثيات قد يصل إلى حد التناقض، وذلك تبعًا لمواقف النظام البعثي المتذبذبة، هذا على الرغم من هامش المناورة الواضح الذي امتلكنه في بادئ الأمر، خاصة ما قبل حرب الخليج الأولى، قبل أن يميل النظام البعثي نحو العسكرة الشاملة للمجتمع، ومن ثم دخول الدولة بمتاهة الانهيارات الداخلية على الصعيد الأمني والاقتصادي والتعليمي والصحي، والانهيارات الخارجية على صعيد علاقاته بالمجتمع الدولي، حيث لم يبقَ للنسويات البعثيات أي هامش لمزاولة نشاطهن المألوف، وعليه نلمس مقدار ما كانت تفقده النسويات البعثيات من ولاء للفكر النسوي، إذ كان الولاء للنظام البعثي هو المحرك العام الذي يقودهن، فيصطبغن بلون قراراته المتقلّبة كلّما تطلّب الأمر ذلك.

---

(١) The Iraqi Women's Movement: Past and Contemporary Perspectives –page 112

(٢) منظمة حرية المرأة (العراق)- ويكيبيديا

الفصل الرابع

المرحلة النسويّة الليبراليّة{٢٠٠٣-٢٠٢٣}

أولًا: بواكير النسوية الليبرالية

في تكتيك يذكّرنا بالأسلوب الذي اتّبعه الحزب الشيوعي في اتخاذ قضية المرأة محورًا للتمدّد في المجتمع العراقي؛ ركّزت الإدارة الأمريكية بشكل خاص على قضايا المرأة لتبرير غزوها للعراق، إذ رأت في النساء العراقيات رأس الحربة في مشروع جلب الديمقراطية إلى البلد[١]، وقد تضمّنت مجلة وزارة الخارجية الأمريكية الصادرة في نيسان ٢٠٠٣ رسالة موقّعة من وزارة الخارجية البريطانية تحت عنوان «قضايا المرأة جزء لا يتجزّأ من سياستنا الخارجية»[٢].

وقد نشرت مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات -وهي منظمة صهيونية معروفة بتأييدها لبناء جدار الفصل العنصري- على موقعها قائلة: «عندما كان الرئيس جورج دبليو بوش الابن يُفكّر بالتدخّل في العراق، أدركت مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات غياب أصوات مهمّة عن النقاش، أصوات العراقيين ذوي التجارب الشخصية مع ما مارسه صدام حسين من قمع ووحشية وإبادة، وجمعت المؤسسة عددًا من النساء العراقيات اللواتي يمكنهن مساعدة الأمريكيين في فهم ما يجري في العراق، وما هي المخاطر هناك» فتداركت الإدارة الأمريكية الإهمال واتّخذت بعض الإجراءات السريعة لتلافي هذا النقص للضرورة الإعلاميّة[٣].

فخلال أشهر قليلة سبقت احتلالها للعراق، أظهرت الحكومة الأمريكية اهتمامًا بالغًا بقضية المرأة العراقية ومعاناتها، وتجسّد ذلك في الدعوات الخاصة التي وجّهتها إلى عدد من النساء العراقيات المغتربات لزيارة البيت الأبيض ووزارة الخارجية والكونغرس وإجراء تحقيقات صحفية للتحدّث عن واقع المرأة العراقية وما تعانيه في ظل النظام البعثي، كما عقد التحالف الدولي من أجل العدالة - الذي يموّله الكونغرس الأمريكي- مؤتمرًا بعنوان «أصوات النساء

(١) النسوية في العراق بين فرض نهج المنظمات غير الحكومية والعنف الطائفي والنضال من أجل دولة مدنية- زهراء علي- مجلة عمران- العدد ٢٥/٧/ صيف٢٠١٨- ص١٥.

(٢)Colonial feminists from Washington to Baghdad: Women for a free Iraq as a case study- Haifa Zangana- Al-Raida journal - volume XXII, nos. 109- 110, spring\summer 2005- p 31

(٣) تطور دور النسويات الاستعماريات في العراق- هيفاء زنكنة- النسوية العربية رؤية نقدية/مركز دراسات الوحدة العربية- الطبعة الأولى ٢٠١٢-ص٣٢٢-٣٢٣.

العراقيات غير المسموعة» في نادي الصحافة الوطنية في واشنطن بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٤ يهدف إلى الاستماع لشهادات عن ظلم نظام البعث للنساء العراقيات على لسان سبع نساء عراقيات من مناطق وأعراق وأديان مختلفة[١].

وفي ٢٠٠٣/٣/٦ عقد معهد الدفاع عن الديمقراطية[٢] اجتماعًا لخمسين ناشطة عراقية، غالبيتهن يحملن جنسيات أمريكية أمثال: تانيا جيلي خيلاني وزينب السويج وصفية السهيل وراند رحيم فرانك وآلاء الطالباني وزكية إسماعيل حقي ومها العطار وكاترين ميخائيل ولينا جلال عمر، وقد ترأّست الاجتماع باولا دوبريانسكي، وكيلة وزارة الخارجية للشؤون العالمية، وتمخّض الاجتماع عن إنشاء منظمة باسم (نساء من اجل عراق حر WFFI) التي لعبت دورًا إعلاميًا كبيرًا في تبرير القرار الأمريكي لاحتلال العراق[٣].

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق، اجتمعت في واشنطن ١٩ امرأة من أعضاء منظمة (نساء من أجل عراق حر) بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢١، ونتج عن اجتماعهن تأسيس منظمة نسوية جديدة باسم (تحالف النساء من أجل عراق ديمقراطي WAFDI) تتولّى مهام تتناسب مع المرحلة الجديدة، وتم اختيار راز رسول مديرة عامة للمنظمة، وباسمة فكري رئيسة مجلس الإدارة، وعضوية كل من مها العطار وسوزان دقاق وزكية إسماعيل حقي وبشرى داوود السامرائي[٤].

قامت المنظّمة بإطلاق مبادرات محدودة داخل العراق، مثل مسابقة كتابة مقال حول حب العراق للتلاميذ خلال العام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ومشروع طلاء الجداريات القديمة لصدام بلوحات ثقافية وتاريخية، ومشروع توزيع ماكنات خياطة على النساء المُتعفّفات في ثلاث مواقع ببغداد وموقع واحد في الناصرية، وكان على مدراء المشروع أن يشرحوا للعوائل المُستفيدة أنّ هذه المبادرة مُقدمة من منظمة (تحالف النساء من أجل عراق ديمقراطي)

(١) الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣- مصدر سابق - ص٢٣٨

(٢) مؤسسة بحثية غير حزبية مقرها واشنطن العاصمة، وتركز على الأمن القومي والسياسة الخارجية.

(٣)Colonial feminists from Washington to Baghdad: Women for a free Iraq as a case study- p 31

(٤) الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣- مصدر سابق - ص ٢٤١.

المُهتمة بتحسين وضع المرأة في العراق.

في ٢٠٠٤/٣/٨ أعلن وزير الخارجية الأمريكي كولن باول عن تخصيص منحة تبلغ ١٠ ملايين دولار لدعم المبادرة الديمقراطية من أجل النساء العراقيات، ودشّن (شبكة النساء في العراق والولايات المتحدة) لإنفاق هذا المبلغ[١] وهدفت المبادرة إلى إقامة روابط بين منظّمات نسائية عراقية وقريناتها في الولايات المتحدة لتعزيز موارد القطاع الخاص وتأمين الاحتياجات الميدانية للفعاليات النسوية كالمؤتمرات وورش العمل والتدريب، وبحلول العام ٢٠٠٦ وافق الكونغرس الأمريكي على إطلاق منحة ثانية تبلغ ٤,٥ مليون دولار للهدف ذاته، وما بين عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وافق على إطلاق ١٠ ملايين دولار كمرحلة ثالثة لدعم برامج الحقوق الإنسانية والديمقراطية للنساء[٢]، وكان جلّ هذه المبالغ تُصرف في مشاريع تدريب النساء العراقيات على القيادة والتربية الديمقراطية وبناء التكتّلات.

وبناءً على بيان حقائق صادر عن مكتب كبير منسّقي قضايا المرأة الدولية في وزارة الخارجية الأمريكية في ٢٠٠٥/٦/٢٢ فقد خصّصت الولايات المتحدة نحو نصف مليار دولار لدعم برامج بناء الديمقراطية في العراق بما فيها برامج تساعد النساء في تنظيم الديمقراطية وتأييدها[٣].

وقد اجتمعت عضوات منظمة (نساء من أجل عراق حرّ) مع عضوات منظمة (تحالف النساء من أجل عراق ديمقراطي) لتأسيس هيئة شاملة باسم (تحالف الحرية العراقي الأمريكي IAFA) تهدف إلى جمع المنظمات غير الحكومية النسوية وغير النسوية المموّلة من الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، بما في ذلك أعضاء (المؤتمر الإسلامي الأمريكي) الذي أسّسته في وقت سابق زينب السويج، وأعضاء (مؤسسة العراق) التي أسهمت بتأسيسها راند

(١) تتبع الدولارات ورسم خريطة النسوية: أمريكا تمول تدريب النساء على الديمقراطية في العراق- شهرزاد مجاب- النسوية العربية رؤية نقدية/مركز دراسات الوحدة العربية- الطبعة الأولى ٢٠١٢- ص٤٤٦-٤٤٧.

(٢)Colonial feminists from Washington to Baghdad: Women for a free Iraq as a case study- p 36

(٣) تطور دور النسويات الاستعماريات في العراق- مصدر سابق- ص٣٢٧.

رحيم فرانك، والهدف من هذه الهيئة تسليط الضوء على الإنجازات التي تحقّقت في العراق الجديد والتي لم يتمّ تغطيتها بشكل مناسب في وسائل الإعلام، إلى جانب الدفاع الفكري عن الحرية ضد الإرهاب في العراق[١].

وقد انتقلت مجموعة واسعة من المنظمات النسوية وغير النسوية المدعومة من الولايات المتحدة إلى الداخل العراقي للعمل على «إتمام المهمة»، وجاء تمويل هذه المُنظّمات أساسًا من وزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني ومنتدى المرأة المستقلة، علمًا أنّ أغلب هذه المنظمات كانت تُؤسس وتُدار من قبل الشخصيات النسوية ذاتها، مثل آلاء طالباني التي أسست (المجلس الأعلى للمرأة العراقية) في العام ٢٠٠٣ و(شبكة المرأة العراقية) في العام ٢٠٠٤، وراند رحيم التي أسست مع تانيا جيلي (منظمة المرأة العراقية)، في حين كانت زينب السويج وصفية السهيل عضوتان في أكثر من ثلاث منظّمات غير حكومية في الوقت ذاته[٢].

في تموز من عام ٢٠٠٣ قامت صفية السهيل وباسكال وردة عضوات منظمة (نساء من أجل عراق حر) بتنظيم مؤتمر نسوي في بغداد برعاية سلطة الائتلاف المؤقّتة، يهدف إلى حثّ المرأة على الإسهام بإعادة بناء العراق، وفي تشرين الأول من العام ذاته عقدت المنظمة مؤتمرًا في مدينة الحلة برئاسة آلاء طالباني وعضوية زينب السويج وصفية السهيل وراند رحيم، يهدف إلى تدريب ١٥٠ امرأة على الديمقراطية وحقوق المرأة، وفي ٢٠٠٤/١/٢٣ بعثت منظمة (نساء من أجل عراق حر) ومنظمة (نساء من أجل عراق ديمقراطي) رسالة إلى الحاكم المدني بول بريمر تشرح مخاوف النسويات من تصاعد المد الإسلامي ومحاولة تطبيق الشريعة الإسلامية في العراق، وناشدنه أن يهتمّ بقضية حقوق المرأة وحرية الأديان، وأكّدنَ في ختام الرسالة أن المرأة العراقية تقف بجانبه لتحقيق عراق ديمقراطي مزدهر[٣].

---

(١)Colonial feminists from Washington to Baghdad: Women for a free Iraq as a case study- p 34

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣- مصدر سابق - ص ٢٤١-٢٤٢.

كانت مبادرات النسويات الليبراليات للتثقيف بشأن حقوق المرأة يرتكز على مرجعيات دولية، مثل اتفاقية سيداو وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥، فضلاً عن تعميم منظور الجندر بدعم من صناديق التمويل الأمريكية والدولية، وكانت مبادرة كولن باول التي أشرنا إليها سابقًا أحد الأمثلة المعروفة التي تسعى لتحقيق هذه الغاية[١].

وبتاريخ ١١-٢٠٠٥/١١/١٤ تم عقد مؤتمر بعنوان (العدالة بين المرأة والرجل في العراق) في فندق كروان بلازا في العاصمة الأردنية عمّان، واعتبر انعقاده جزء من مشروع الحكم الديمقراطي للعراق الذي ينفّذه المعهد الدولي لقانون حقوق الإنسان في جامعة دي بول الأمريكية، وبرعاية المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، وقد شارك في المؤتمر ١٧ نسوية عراقية إضافة إلى نسويات من الأردن والجزائر وسوريا وفلسطين والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب، وقد خلص المؤتمر إلى إصدار توصيات تستهدف التعديل الدستوري والتشريعات والسياسات العراقية، كما نشأ عنه تحالف إقليمي باسم (شبكة نساء من أجل السلام والمساواة WEPEN)[٢].

في ضوء ما تقدّم نلحظ أن النسويات اللواتي آمنّ بالمشروع الليبرالي الأمريكي قد قدّمن خدمات لافتة لإدارة الرئيس بوش في تلميع صورة الاحتلال الأمريكي للعراق والتغطية على فشله الذريع في إدارة الأزمات المتوالية التي عصفت بالعراق لاحقًا، إذ لم يُسمع لهنّ صوت يُندد بالانتهاكات المتكرّرة التي قامت بها قوات الاحتلال الأمريكي على صعيد الانفلات الأمني ونهب الدوائر وتهريب الآثار، فضلاً عن اشتعال الحرب الطائفية وتفشّي العمليات الإرهابية التي راح ضحيتها مئات النساء والأطفال الأبرياء، بالإضافة إلى الانتهاكات التي مارسها جنود التحالف أثناء مداهمتهم للبيوت بحجة التفتيش الأمني، بل على العكس من ذلك، تكرّرت زيارات النسويات إلى البيت الأبيض لتقديم الثناء على إنجازات الولايات المتحدة الواعدة في العراق، وبعثنَ برسائل مُفعمة بالشكر والتقدير للقيادة الأمريكية وما تقوم

(١) النسوية في العراق بين فرض نهج المنظمات غير الحكومية والعنف الطائفي والنضال من أجل دولة مدنية- مصدر سابق- ص ١٩.

(٢) عدالة النوع الاجتماعي- المعهد الدولي لحقوق الإنسان- كلية الحقوق بجامعة دي بول- الطبعة الأولى ٢٠٠٦- ص٣٧٥.

به في العراق الجديد.

بالمقابل كانت الإدارة الأمريكية توليهنّ اهتمامهًا يتجسّد بسخاء الدعم المعنوي والمادي لهنّ، وفي خطاب الرئيس بوش في حالة الاتحاد بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢ تمّت استضافة صفية طالب السهيل التي جلست في الصفوف الأولى في الكابيتول، ونوّه الرئيس باسمها قائلاً: «إن صفية طالب السهيل من أبرز المدافعين عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق، وهي تقول عن بلادها: لقد احتلّنا صدام حسين لمدة ٣٥ عامًا وكان ذلك هو الاحتلال الحقيقي، والشكر موصول للشعب الأميركي الذي دفع الثمن، ولكننا نتوجه بالشكر في المقام الأول إلى الجنود الأميركيين»[١].

بالمقابل كانت الادارة الأمريكية لا تتهاون مع النسويات اللواتي ينتقدنَ بشكل علني عمل قوات الاحتلال داخل العراق، وراند رحيم فرانك أحد النماذج على ذلك، فبعد أن عُيّنت كسفيرة للعراق في الولايات المتحدة في تشرين الثاني من عام ٢٠٠٣، سرعان ما أُجبرت على الاستقالة في أقل من عام واحد، بعد أن أبدت انتقادات حول سلوك الولايات المتحدة في العراق بعد انتهاء الحرب في المقابلات التلفزيونية وفي شهادتها أمام الكونجرس[٢].

وخلال هذه المرحلة، ظهرت شخصيات نسوية عارضت الاحتلال الأمريكي، إلا أن صوتها كان ضعيفًا، ولم يكن لها دور واضح في مجريات الأحداث آنذاك، كالناشطة الحقوقية هناء إبراهيم التي أنشأت هيئة (إرادة المرأة في العراق) في العام ٢٠٠٤، ومن قبلها كانت تتولى إدارة (منتدى المرأة الثقافي) الذي كان يهتم بقضايا حرية المرأة، كما أنشأت الدكتورة مها الحديثي منظمة باسم (اتحاد المرأة العراقية) وشاركت مع هيئة (إرادة المرأة في العراق) في إقامة المؤتمر الوطني التأسيسي العراقي INFC كمظلة مناهضة للاحتلال تضم قرابة ٢٠ جمعية سياسية ودينية وزعماء سياسيين مخضرمين، وشاركت النساء بشكل فردي في جمعية

(١)State of the Union Address- February 2, 2005

(٢)Experts: Iraqis ‘eager for change’ from Saddam- CNN- August 1, 2002- https://web.archive.org/web/20050328054604/http://archives.cnn.com:80/2002/ALLPOLITICS/08/01/senate.iraq/

الحقوقيين وغيرها من النقابات التابعة للمؤتمر[١]، كما تشكّل ملتقى بعنوان (ضد الحرب) في العام ٢٠٠٣ شاركت فيه نسويات شهيرات مثل هوزان محمود، المُتحدّثة الدولية باسم منظمة حرية المرأة في العراق.

لكن على الرغم من الخلاف بين الناشطات النسويات بصدد تأييد الاحتلال الأمريكي أو معارضته، فإن ذلك لم يمنعهنّ من التواصل لتحقيق مكاسب نسوية مشتركة كنّ يطمحنَ لها، وعلى رأسها تحييد التشريعات الإسلامية عن تأثيرها في النظام الاجتماعي، وبقي الخلاف بين المنظمات النسوية محصوراً حول الإجابة على سؤال: هل يجوز لهذه المنظمات قبول المساعدات من الأمريكان أم لا؟

لذا صرحت إحدى الناشطات النسويات أثناء زيارتها لندن في آب عام ٢٠٠٧ قائلة: «إن التعامل مع الأميركيين أو عدم التعامل معهم لم يكن الإجراء الحاسم بالنسبة لنا، لقد أردنا فقط إنجاز المهام، لقد أردنا منهم -أي الولايات المتحدة وبريطانيا- العمل وفقًا لأجندتنا، ولكن بطبيعة الحال كانت هناك استراتيجيات مختلفة فيما يتصل بالاتصال بالأميركيين والتمويل»[٢].

ثانياً: النسوية الليبرالية والسياسة:

أ- المنظّمات النسوية الحكومية:

تُعدّ المرحلة النسوية الليبرالية من أكثر المراحل احتكاكًا بالعملية السياسية، بحيث نتج عن ضغوط الولايات المتحدة إنشاء وزارة عراقية خاصة بدعم القضايا المرأة بعنوان (وزارة الدولة لشؤون المرأة)، وقد لاقت دعمًا ماديًا وتقنيًّا من المجتمع الدولي، وقد تبنّت هذه الوزارة استراتيجية وطنية للعمل على إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط والبرامج

(١)Colonial feminists from Washington to Baghdad: Women for a free Iraq as a case study- p 38

(٢)The Iraqi Women's Movement: Past and Contemporary Perspectives- Nadje Al-Ali- July -٢٠١٢ OXFORD ACADEMIC- https://academic.oup.com/cairo-scholarship-online/book/13403/chapter-abstract/166807122?redirectedFrom=fulltext&login=false

والمؤسسات الحكومية، ولهذا الغرض قامت بتعيين ممثل للنوع الاجتماعي وحقوق المرأة في باقي الوزارات، وقامت بعقد دورات وندوات تثقيفية حول مفاهيم تمكين المرأة وحقوق النساء وقضايا النوع الاجتماعي في العراق، وفق اللوائح الدولية، بالتعاون مع المنظمات النسوية الدولية، وفي تشرين الثاني من عام ٢٠١١ شكّلت الوزارة اللجنة العليا للنهوض بواقع المرأة الريفية[١].

كانت نرمين عثمان[٢] أول من شغل منصب وزير الدولة لشؤون المرأة في العام ٢٠٠٤، تلتها أزهار الشيخلي لعام ٢٠٠٥، ثم فاتن البدراني لعام ٢٠٠٦، ثم عادت نرمين عثمان لتتولّى المنصب في العام ٢٠٠٧، تلتها نوال السامرائي لعام ٢٠٠٨ التي استقالت بعد سنة احتجاجًا على قلّة التخصيصات المالية للوزارة، فحلّت محلها بالوكالة خلود عزارة، ثم تولّت ابتهال الزيدي المنصب في العام ٢٠١١، وأخيراً تسنّمت بيان نوري المنصب لعام ٢٠١٤، وأقيلت بعد إلغاء الوزارة ضمن حملة الترشيق الوزاري التي أطلقها رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي في العام ٢٠١٥.

اتّسم عمل (وزارة الدولة لشؤون المرأة) بالمحدودية، نظرًا لقلّة الموارد المالية والبشرية، ومن جانب آخر اتخذت سلسلة قرارات تعزّز من الثقافة المضادة للمبادئ النسوية، مثل دعم المهن التي تمثّل امتدادًا لتقسيم الأدوار التقليدية بين الرجال والنساء في العراق، كالعمل في الخياطة المنزلية والطبخ وصالونات التجميل والتمريض، وتبنّت استراتيجية التعليم المُبكر للفتيات الصغيرات على ممارسة فنون العمل المنزلي، إضافة إلى اهتمامها بزيادة رواتب شبكة الحماية الاجتماعية للنساء من دون شروط، ما يشجع المرأة على كونها مستهلكة بدل أن تكون عاملة[٣]، وهو ما يتعارض مع الفكر النسوي بشكل عام.

(١) التمكين الاقتصادي للمراة في العراق(١٩٨٠-٢٠١١)- نبيل المرسومي ومروة العاقولي- سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات ٨٤-الطبعة الاولى ٢٠١٥- ص٢٣٥.

(٢) أكثر امرأة عراقية شغلت مناصب وزارية؛ إذ تولّت منصب وزيرة البيئة في الحكومة العراقية الانتقالية، ولاحقًا في حكومة نوري المالكي، كما شغلت منصب وزيرة الدولة لشؤون المرأة مرتين، وقبل الاحتلال كانت وزيرة التعليم في كردستان منذ عام ١٩٩٢، حزبيا كانت تعمل ضمن صفوف حزب كادحي كردستان منذ عام ١٩٧٠.

(٣) المصدر نفسه- ص٢٣٦-٢٣٧.

وقد صرّحت ابتهال الزيدي بأن وزارة الدولة لشؤون المرأة أنشِأت لتكون مجرد مكتب استشاري لرئيس الوزراء، وعدّتها ناشطات نسويات مجرّد واجهة للنظام لإظهار اهتمامه بالنساء، إذ لم تكن هنالك أي نية لتخصيص ميزانية مناسبة أو معاملتها كباقي الوزارات[١].

وكبديل عن الوزارة المُنحلّة، تم استحداث دائرة (تمكين المرأة العراقية) بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم ٣٣٣ لعام ٢٠١٦، تهدف إلى إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات والاستراتيجيات الحكومية ومتابعة تنفيذها بوساطة شبكة من أقسام تمكين المرأة في مؤسسات الدولة والدوائر غير المرتبطة بوزارة، وقد تولّت الدكتورة ابتسام عزيز الموسوي إدارة الدائرة حتى أواخر العام ٢٠٢٠، ثم حلّت محلها الدكتورة يُسرى كريم العلاّق.

تستند دائرة تمكين المرأة في نشاطها على المرجعيات الدولية الخاصة بالمرأة، مثل ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن (١٣٢٥- ١٨٢٠- ١٨٨٨- ١٨٨٩- ١٦١٢) وقرارات الجمعية العمومية (٣٥١٩- ٢٢٠٠أ)، وإعلان ويندهوك، ومنهاج عمل بيجين، وإعلان فيينّا، واتفاقية سيداو، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، فضلاً عن المواثيق والقرارات الإقليمية مثل ميثاق جامعة الدول العربية والميثاق العربي لحقوق الإنسان، وقمة المرأة العربية، ومؤتمرات عمل منظمة المرأة العربية، واللائحة الداخلية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، واستراتيجية النهوض بالمرأة العربية، أما تمويلها فيستند على تخصيصات المؤسسات الحكومية ضمن الموازنة الاتحادية للدولة، ومن صندوق تمويل سياسة تمكين المرأة الذي يتم تمويله من مساهمة الحكومة العراقية المخصصة من الموازنة العامة، ومن الجهات الدولية المانحة والسفارات وبعثات الأمم المتحدة ذات العلاقة، والمصارف والبنوك والقطاع الخاص، كالشركات والمانحين المحليين والاتحادات والنقابات والجمعيات.

في العام ٢٠١٩ قدمت النائبة هيفاء الأمين[٢] مقترح قانون تشكيل (المجلس الأعلى للمرأة) بتوقيع ٥٤ نائبًا، كمؤسسة رسمية تعمل على تمكين المرأة العراقية من أداء دورها السياسي

(١) «خاب يا تمكين؟!».. عن أكذوبة تمكين المرأة في العراق- ليلى كمال – جمّار – ٢٠٢٣/٦/٢٧ على الرابط https://jummar.media/٣٦٩٩

(٢) مرشحة من قائمة الحزب الشيوعي ورئيسة لجنة المرأة والطفل النيابية لعام ٢٠١٩

والاقتصادي والثقافي وتقديم الدعم والرعاية لها، إلى جانب نشر ثقافة حماية المرأة وتنميتها بشكل أفضل، ومشاركتها في مقترحات المشروعات والخطط التنموية، وتعريف الجهات الوطنية والإقليمية والدولية بالتضحيات التي قدمتها المرأة العراقية خلال السنوات الماضية، وفي ٢٠١٩/١٠/٣٠ أقرّت الأمانة العامة لمجلس الوزراء تشكيل المؤسسة، وتم الإعلان عن تنشيط عملها من قبل رئيس الوزراء الأسبق مصطفى الكاظمي ضمن أعمال المؤتمر الدولي الثاني عشر لمناهضة العنف ضد المرأة الذي عُقد في ٢٠٢٠/٩/١٩ برعاية رئيس تيار الحكمة وحضور قادة الرئاسات الثلاث ومشاركة شخصيات رفيعة المستوى.

وقد اعترضت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق على تشكيل هذه المؤسسة، ورأت أنه يفتقر إلى تشريع قانون يتضمّن الأسباب الموجبة لتشكيلها، وتحديد المهام المُناطة بها، وأدوات التنفيذ وصلاحياتها وجهات التمويل، كما اعترضت على تحديد عضوية المجلس بممثلي ٣ وزارات و٦ ناشطات في حقوق المرأة من دون مراعاة الإمكانات والخبرات الكافية لإدارتها، كما رأت المفوضية أن تشكيل (المجلس الأعلى للمرأة) لا يعدو كونه سوى خطوة لإعادة التنظيم المؤسسي واختزال مهام اللجنة الوطنية المعنية بالمرأة بلجنة واحدة من دون إضافة جوهرية تلبّي ملاحظات اللجان التعاهديّة على المستوى الدولي ومطالب الجهات الناشطة بحقوق المرأة على المستوى الوطني؛ مما يؤدي إلى سدّ منافذ الدعوة إلى تأسيس وزارة سيادية تدير شؤون المرأة مستقبلاً[١].

وقد بيّنت النسوية هناء أدور أهمية عدم تقييد العمل على ملف المرأة بجهة واحدة كما هو الحال مع (المجلس الأعلى للمرأة)؛ إذ تعتقد بأن قضية المرأة غير مرتبطة بوزارة أو جهة محددة، وإنما بجميع الجهات على مستوى الدولة ومستوى العمل مع المجتمعات المحلية، وأبدت خشيتها من أن تتعرّض الهيئة الجديدة إلى المحاصصة من قِبل الأحزاب كما يحدث في بقية الهيئات والمؤسسات، وبيّنت أن مجموعة من منظمات المجتمع المدني قدمت في العام ٢٠١٦ طلبًا إلى الحكومة لتأسيس مجلس وطني لتمكين المرأة تُمثّل فيه جميع

(١) واقع المرأة العراقية ٢٠٢٠ – تقرير المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق- ص٥.

السلطات الرقابية والتشريعية والقضائية[1].

وختامًا، لا بد من الإشارة إلى أنّ أغلب النساء اللواتي شغلن منصب وزارة الدولة لشؤون المرأة أو من شغلن مناصب أقسام تمكين المرأة في الدوائر العامة لم يكن لديهن تاريخ في النشاط النسوي، بل إن بعضهن يحملن توجّهات مُحافظة تتقاطع بشكل أو بآخر مع المبادئ النسوية المعروفة، وكان للمحاصصة الحزبية دور في تولّيهنّ هذه المناصب.

ب- المناصب الحكومية النسوية:

نتيجة لمطالبات نسوية مُكثفة، وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، شهد العراق لأول مرة في تاريخه ادخال نظام كوتا النساء في هيكله السياسي، وفقًا لقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٨، ونظام الكوتا يعني فرض حصّة ثابتة مُخصصة للنساء من أجل تولّيهن مناصب سياسية، وقد تم اقتراح هذا النظام أول مرة في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين عام ١٩٩٥، إذ طُرح كحلٍّ «مؤقّت» يهدف إلى زيادة نسبة المشاركة السياسية للمرأة على الصعيد العالمي.

يشتمل نظام الكوتا النسائية على مجموعة من الثغرات، حتى على مقياس مبادئ الديمقراطية الغربية ومبادئ النسوية ذاتها، إذ يعتمد آلية غير ديمقراطية في وصول النساء إلى المناصب السياسية دون الرجال الذين يخضعون لخيارات الناخبين بشكل كامل، ما يُمثل مُخالفة صريحة لمبدأ المساواة بين الجنسين الذي يمثل شعارًا أساسيًا في العمل النسوي، أضف إلى ذلك أن الكوتا تعمل على تصدي النساء للعمل السياسي لا على أساس الكفاءة والمهنية، وإنما على أساس جنسهنّ بالذات، ما يعني إبعاد رجالٍ ربما يكونون أكفأ منهنَّ للمناصب التي وصلنَ إليها عن طريق هذا النظام.

ومع إنّ نظام الكوتا قد وُضِع كحلّ مؤقّت وفقًا للتشريع الدولي، ولكنّه لم يُحدَّد بسقف زمني مُعيّن، كما لم يضع له المُشرّعون معاييرَ دقيقة لتحقيقِ أهدافه، وفوق هذا وذاك، فإن هذا النظام الذي مرّ على إقراره أكثر من ٢٨ سنة لم يُحقّق نجاحات كبيرة في إلغاء الفجوة

(١) مشروع برلماني لتأسيس مجلس أعلى للمرأة في العراق يتمتع باستقلال مالي وإداري- مصدر إلكتروني سابق.

السياسية بين الجنسين على الصعيد العالمي؛ إذ لا تزال النساء أقلية سياسيّة في كل بلدان العالم، ما يُعيد للأذهان فكرة القصور الذاتي للنساء عن مضاهاة أقرانهن الرجال في هذا الجانب.

بعد سقوط النظام البعثي في العراق، عمدتْ المُنظّمات النسوية إلى تنظيم مظاهرات واعتصامات تطالب بتخصيص كوتا نسائية تبلغ ٤٠٪ في القانون المؤقّت للحكومة العراقية، وفي ذلك صرّحت هناء أدور قائلة: «إنّه وقت حاسم لتمثيل المرأة العراقية في عملية التحوّل الديمقراطي في بلادنا، وعلينا أن نضمن في هذا القانون أن تمثيل المرأة لن يقل عن ٤٠٪ في كافة مواقع صناعة القرار السياسي»[١]، ولكن بعد سجالات تمّ التوصّل إلى حلّ وسط مع الحاكم المدني بول بريمر، إذ وافق على أن لا تقلّ الكوتا النسائية عن ربع التمثيل النيابي في البرلمان العراقي، وذلك يعدّ من المكاسب الأساسية للنشاط النسوي في هذه المرحلة[٢]، كما صارت الأحزاب العراقية مُلزمة بوجود امرأة واحدة على الأقل ضمن كل ثلاث مرشّحين في القائمة الانتخابية، وامرأتان على الأقل بين أول ٦ مرشحين فيها.

على أساس ذلك، حصلت النساء في الدورة البرلمانية الأولى في العام ٢٠٠٦ على ٧٨ مقعدًا من مجموع ٢٧٥ مقعدًا، وفي الدورة الثانية لعام ٢٠١٠ حصلن على ٨١ مقعدًا من أصل ٣٢٥ مقعدًا، وفي الثالثة لعام ٢٠١٤ حصلن على ٨٣ مقعدًا، ٢٠ منها من دون الاعتماد على نظام الكوتا، أما في الدورة الرابعة لعام ٢٠١٨، فقد حازت النساء على ٨٤ مقعدًا منها ٢٢ مقعدًا خارج الكوتا، وفي الدورة الخامسة لعام ٢٠٢١ حصلن على ٩٧ مقعدًا منها ٥٧ مقعدًا لم يعتمد على الكوتا.

أما على مستوى المشاركة في الحقائب الوزارية، فقد مثّلت نسرين برواري أول وزيرة في النظام الجديد، إذ تولّت مهام وزارة الأشغال العامة في عهد مجلس الحكم، أما في الحكومة

---

(١) The Iraqi Women's Movement: Past and Contemporary Perspectives- Nadje Al-Ali- July -٢٠١٢ OXFORD ACADEMIC- https://academic.oup.com/cairo-scholarship-online/book/13403/chapter-abstract/166807122?redirectedFrom=fulltext&login=false

(٢) إن نسبة ٢٥٪ في الكوتا العراقية تُعدّ حصة كبيرة مقارنة بغالبية البلدان العربية، ففي الجزائر تبلغ الكوتا النسائية ٨٪ وفي الأردن ١٢٪ وفي المغرب ١٠,٨٪ وفي فلسطين ١٣٪،

الانتقالية التي ترأسها أياد علاوي، فقد شاركت ٦ وزيرات، وفي حكومة إبراهيم الجعفري استلمت ٥ نساء مناصب وزارية، وتضمّنت حكومة نوري المالكي ٣ نساء، وفي دورته التالية ضمّت وزيرتين، وكذا في حكومة حيدر العبادي، إحداهما تسلّمت منصب وزيرة دولة لشؤون المرأة وتم إلغاؤه لاحقًا، وأعطيت حقيبة وزارية لمرشحة أخرى في العام ٢٠١٦، ولم تشهد الكابينة الوزارية لعادل عبد المهدي أي وزيرة في البداية، ولكن في الأيام الأخيرة نالت امرأة ثقة البرلمان لتوليّ وزارة التربية، وفي الكابينة غير المكتملة برئاسة مصطفى الكاظمي كُلّفت وزيرة واحدة، أما الكابينة الحكومية للسوداني فضمّت ٣ وزيرات، وبحسب إحصائية للأمم المتحدة فقد نال العراق المرتبة ٧٠ عالميًا من أصل ١٨٩ دولة في عدد مقاعد البرلمان الممنوحة للنساء، واحتل المرتبة ١٧٦ عالميًا من أصل ١٨٢ دولة من حيث عدد الحقائب الوزارية التي تتولاّها النساء[١]، أما على مستوى الوظائف العليا في الدولة، فقد بلغ مجموع النساء فيها ٤١٨ امرأة لعام ٢٠٠٥، تضمّنت ٨٦ مديرة عامّة، و٢١٥ خبيرة ومعاونة مدير عام، و٣٣ مستشارة، و٨ وكيلات وزارة، و٧٦ قاضية[٢].

وعلى الرغم من المشاركة الكبيرة للنساء في المناصب الحكومية مقارنة بالمراحل التاريخية السابقة، إلاّ أنّها غالبًا ما تمثّل مكاسب سياسية أكثر من كونها مكاسب نسوية، فأكثر النساء اللواتي حصلنَ على المناصب لم يخرجن عن الدوران في فلك الأحزاب والكتل التي ينضوينَ تحتها، إنّ المشهد الانتخابي الذي هيمنت عليه القوى السياسية الرئيسة في العراق هو المسؤول عن وصول هؤلاء النسوة إلى شغل المقاعد البرلمانية والحقائب الوزارية وغيرها من المناصب.

فمثلاً، الزيادة الأخيرة في عدد النساء البرلمانيات لعام ٢٠٢١ لم تكن تمُثّل مَكسبًا للعمل النسوي في الحقيقة، وإنما جاء بناءً على قانون الانتخاب الجديد الذي يعتمد نظام الدوائر المفتوحة، والذي يُلزم الأحزاب بتسجيل امرأة مُرشحة بعد كلّ ثلاثة رجال مرشحين في

(١)Women in Politics:2020- Situation on 1 January 2020-Un women- https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2020/Women-in-politics-map-2020-en.pdf

(٢) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية – مصدر سابق- ص٢١.

القائمة الانتخابية الواحدة[١]؛ ولهذا بلغ عدد البرلمانيات اللواتي يحملنَ توجّهات مُحافظة قرابة ٤٠ امرأة من أصل ٩٧ برلمانيّة، أي بفضل انخراط هؤلاء النسوة في تيارات وأحزاب دينية، وقد أشارت الحقوقية والناشطة النسوية رشا وهب أن زيادة مقاعد النساء في الدورة الأخيرة للبرلمان لا يمثل انتصارًا نسويًا بقدر ما هو آلية حزبية للحصول على أكبر عدد من المقاعد، فمع تعديل قانون الانتخابات الجديد، استثمرت الأحزاب السياسية في ترشيح نساء مؤثّرات في الدوائر التي يمتلكن نفوذًا فيها[٢]، كما اعترفت هناء أدور بهذا الأمر قائلة: «إن الواقع الطائفي والعشائري أدى إلى وصول النساء اللواتي يتم انتقاؤهن من قبل رجال في السلطة بدواعي عائلية وطائفية، هذا الأمر أفقد الكوتا قيمتها، كما شوّه صورة المرأة المناضلة من أجل المساواة»[٣].

إن توجّهات الأحزاب سواء أكانت علمانية أم دينية، تقليدية أم ناشئة، لم تختلف في تعاملها مع الكوتا النسائية العراقية بشكل عام، إذ أيقنت أن الرجل مهما كانت جماهيريته لا يمكن أن ينافس المرأة على مقعد الكوتا؛ لذا قامت بدراسة دقيقة لتحديد عدد الأصوات التي يمكن الحصول عليها ضمن كل دائرة انتخابية، وفي حال وجد الحزب أن الأصوات الداعمة للرجل قليلة في دائرة معيّنة، فإنها تقوم بترشيح امرأة عن تلك الدائرة لضمان الحصول على المقعد[٤]، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على العملية السياسية برمّتها، فأغلب ما قدمته النساء البرلمانيات في هذه المرحلة يأتي في سياق أهداف الأحزاب التي ينضوين تحت لوائها، وقد صرّحت النسوية ينار محمد قائلة: «إن النساء في البرلمان لا يعبرّن عن بنات جنسهن، بل هنّ ممثلات لأحزابهنّ»[٥].

---

(١) مشاركة النساء في السياسة العراقية- مصدر سابق- ص٩

(٢) في سابقة لافتة.. هكذا فجرت النساء المفاجأة في الانتخابات العراقية- احمد الدباغ- الجزيرة – ٢٠٢١/١٠/٢٠ على الرابط https://www.aljazeera.net/ women/٢٠٢١/١٠/٢٠/في-سابقة-لافتة-لهذا-فازت-المرشحات

(٣) مقابلة مع المحامية والمناضلة العراقية هناء ادوار: خمسون سنة من تاريخ نضال المرأة العراقية- إلهام نرجس – المفكرة القانونية – ٢٠١٧/١/١٠ على الرابط https://legal-agenda.com/ مقابلة-مع-المحامية-والمناضلة-العراقي/

(٤) مشاركة النساء في السياسة العراقية- مصدر سابق- ص١٠.

(٥) ينار محمد تطالب الحكومة بحماية من يقوم بدور الدولة في ايواء النساء- راديو نوا- ٢٠١٩/٥/٤

ج- استراتيجيات وطنية نسوية:

بتاريخ ٢٠١٣/٣/٥ وافق مجلس الوزراء على (الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في العراق للمدة ٢٠١٣-٢٠١٧) التي قدمها له مكتب وزيرة الدولة لشؤون المرأة، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى توفير إطار قانوني وتشريعي وتنفيذي لحماية حقوق النساء[١].

وفي سياق ذلك، أطلقت الحكومة في نيسان من عام ٢٠١٤ (الخطة الوطنية الأولى لتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي المرقم ١٣٢٥) المعني بالمرأة والأمن والسلام للمدة ٢٠١٤-٢٠١٨، التي تسعى لتحقيق زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار ولجان المصالحة ومفاوضات السلام، وتعديل التشريعات والقوانين بما يضمن لها الحماية والوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال النزاع وبعده[٢]، وبذلك صار العراق أوّل بلد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعتمد خطة وطنيّة لتنفيذ قرار مجلس الأمن المذكور، وقد صيغت الخطة بالتعاون بين وزارة الدولة لشؤون المرأة ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع في بغداد ووزارة الداخلية والمجلس الأعلى للمرأة في كردستان، إلى جانب الشبكة العراقية للقرار ١٣٢٥ [٣].

ومن ضمن أهداف الخطة الوطنية إلغاء المادة ٤١ من الدستور[٤]، وسنُّ قانون الحماية من العنف الأسري، وزيادة كوتا النساء إلى ٣٠٪، وإلغاء العذر القانوني المُخفّف على جرائم

على الرابط https://www.radionawa.com/all-detail.aspx?jimare=١١٩٣٣

(١) الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي ٢٠١٨- ٢٠٣٠ – دائرة تمكين المرأة العراقية- ص٢.

(٢) الخطة الوطنية الثانية لتفعيل قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ – ص٥.

(٣) وهي شبكة محلية غير حكومية تقوم بمهمة التعريف بقرار مجلس الأمن حول النساء والأمن والسلام على المستوى الوطني، وقد أسس الشبكة تسع منظمات غير حكومية من ناشطين ومهتمّين بحقوق المرأة، وهم: (معهد المرأة القيادية، رابطة المرأة العراقية، جمعية التقوى لحقوق المرأة والطفل، جمعية أيادي الرحمة الإنسانية، منظمة لجنة المرأة لمعلّمي العراق، منظّمة المنقذ لحقوق الإنسان، منظمة أوان للتوعية وتنمية القدرات، منظمة ساوة لحقوق الإنسان، المنظمة العراقية للشباب الأكاديمي).

(٤) تنص المادة ٤١ من الدستور العراقي على أن العراقيين أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم وينظم ذلك بقانون.

الشرف، وإلغاء المواد ١/٤١ [١] و ٣٧٧ [٢] و ٣٩٨ [٣] و ٤٠٩ [٤] من قانون العقوبات العراقي، واستثناء النساء وثيقي الصلة من تجريم عدم الإخبار والتستّر على المُتهمين بالإرهاب، وخصوصًا الأم والزوجة والبنت والأخت والجدّة، فضلاً عن منع تعدّد الزوجات مُطلقًا، ومنع تزويج الفتاة دون سن ١٨ سنة مُطلقًا، ومنح الزوجة حق مُخالعة زوجها جبراً عنه، وجعل الولاية على الطفل الصغير مشتركة بين الأبوين[٥].

واجه تنفيذ هذه الخطة تحديات كثيرة، أهمها اجتياح داعش لعدد من المحافظات العراقية في العام ٢٠١٤، فضلاً عن التجاذبات السياسية وعدم تخصيص ميزانية للتنفيذ، كما واجهت تحديات مُتعلّقة بالقياس والرصد وغياب البيانات المرجعية التي تسهم في قياس معدل التقدّم في تحقيق أهداف الخطة، كما أدت التغيرات المتعاقبة للقيادات وفرق المتابعة إلى

(١) تنص الفقرة ١ من المادة ٤١ من قانون العقوبات على عدم تجريم الأفعال الآتية: تأديب الزوج لزوجته وتأديب الآباء والمعلمين ومن في حكمهم الولد القاصر في حدود ما هو مقرر شرعًا أو قانونًا أو عرفًا.

(٢) تشتمل المادة ٣٧٧ على ما يأتي: يعاقب بالحبس الزوجة الزانية ومن زنا بها، ويفترض علم الجاني بقيام الزوجية ما لم يثبت من جانبه أنه لم يكن في مقدوره بحال العلم بها، ويعاقب بالعقوبة ذاتها الزوج اذا زنا في منزل الزوجية.

(٣) تنص المادة ٣٩٨ على ما يأتي: إذا عقد زواج صحيح بين مرتكب إحدى الجرائم الواردة في هذا الفصل وبين المجنيّ عليها أوقف تحريك الدعوى والتحقيق فيها والإجراءات الأخرى، واذا كان قد صدر حكم في الدعوى أوقف تنفيذ الحكم، وتستأنف إجراءات الدعوى أو التنفيذ – حسب الأحوال – إذا انتهى الزواج بطلاق صادر من الزوج بغير سبب مشروع أو بطلاق حكمت به المحكمة لأسباب تتعلق بخطأ الزوج أو سوء تصرفه، وذلك قبل انقضاء ثلاث سنوات على وقف الإجراءات. ويكون للادعاء العام، وللمتهم، وللمجني عليها، ولكل ذي مصلحة طلب وقف تحريك الدعوى والتحقيق والإجراءات وتنفيذ الحكم أو طلب استئناف سيرها أو تنفيذ الحكم – حسب الأحوال.

(٤) تنص المادة ٤٠٩ على ما يأتي: يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات من فاجأ زوجته أو أحد محارمه في حالة تلبّسها بالزنا أو وجودها في فراش واحد مع شريكها، فقتلهما في الحال، أو قتل أحدهما، أو اعتدى عليهما أو على أحدهما اعتداء افضى إلى الموت أو إلى عاهة مستديمة، ولا يجوز استعمال حق الدفاع الشرعي ضد من يستفيد من هذا العذر، ولا تطبق ضده أحكام الظروف المشددة.

(٥)NATIONAL ACTION PLAN FOR IMPLEMENTATION OF THE UNITED NATION SECURITY COUNCIL RESOLUTION ١٣٢٥ WOMEN, PEACE AND SECURITY- -٢٠١٨ – ٢٠١٤ p14-15.

إبطاء إجراءات التنفيذ[١].

وبعد استقرار الأوضاع الأمنية في العراق، تم تطوير مسودة لخطة وطنية ثانية لتفعيل قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ للأعوام ٢٠٢٣- ٢٠٣٠، وشُكل فريق وطني لهذا الغرض بموجب الأمر الديواني المرقم ١٣٨ لسنة ٢٠١٧ برئاسة الأمين العام لمجلس الوزراء وعضوية ٢٥ وزارة وهيئة ومؤسسة في الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، وممثّلين عن منظّمات المجتمع المدني، وقد عقد الفريق الوطني وبدعم من المبادرة النسوية الأورومتوسطية[٢] جلسات استشارية مُتعددة لتحديد الاحتياجات والأولويات والمخرجات الخاصة بالخطة، كما شُكّل فريق وطني لكتابة مسودة أولى لها، وقد قام هذا الفريق بإنجاز المهمة في ورشة عمل بالسليمانية عقدت بتاريخ ١٨-٢٠١٩/٧/٢٤، ثم قام الفريق بزيارة الأردن في أيلول ٢٠١٩ لتبادل الخبرات والاطلاع على التجربة الأردنية فيما يخص تنفيذ وتمويل خطته الوطنية لتفعيل قرار ١٣٢٥ [٣].

تدّعي الخطة الوطنية الثانية قيامها على ثلاث ركائز رئيسة: المشاركة والحماية والوقاية، بمعنى تعزيز مشاركة المرأة في القيادة وصنع القرار، وحماية النساء من كل أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، ووقاية النساء من كل أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، قبل وأثناء وبعد النزاع[٤]، وتتحمّل دائرة تمكين المرأة العراقية المسؤولية الأكبر في متابعة تنفيذ الأهداف التفصيلية لهذه الخطة.

ولكن على الرغم من كل هذه الاستراتيجيات والخطط التي تقوم على ترويج المبادئ النسوية في العراق، ومن خلفها منظمات الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات الغربية ذات الصلة، إلا أنّ تطبيق هذه الخطط والاستراتيجيات قد بقي متواضعًا

(١) الخطة الوطنية الثانية لتفعيل قرار مجلس الأمن ١٣٢٥- ص١٣.

(٢) منظمة أوروبية يقع مقرها الرئيس في فرنسا، ومكتبها الإقليمي في الأردن، توفر الخبرة في مجال المساواة وحقوق المرأة باعتبارها لا تنفصل عن بناء الديمقراطية والمواطنة، وتدعو إلى الحلول السياسية لجميع النزاعات، ومن أجل حق الشعوب في تقرير المصير.

(٣) المصدر نفسه ص١٥.

(٤) المصدر نفسه ص ١٦.

بشكل لافت.

وفي هذا السياق قد يجري تواصل بين الناشطات النسويات مع السياسيين ضمن حملات المناصرة والمدافعة لتطبيق تلك الخطط والإستراتيجيات، وقد تُعقد بعض المؤتمرات والجلسات على مستوى عالٍ لطرح قضايا تتعلق بالمساواة والتمكين للنساء، ولكن غالبًا ما يتم طرحها في عناوين فضفاضة، إذ لا يتم الأخذ بالأطروحات النسويات على محمل الجد، وربما يُصار إلى اتخاذ قرارات ترسّخ الصورة التقليدية لتمكين النساء، مثل توزيع المساعدات الإنسانية لمُعيلات الأسر، من دون اتخاذ إجراءات جوهرية لتغيير السياقات بما يحقق طموح النسويات في هذه المرحلة[1].

د- قانون مناهضة العنف الأسري:

في العام ٢٠٠٩ تم تشكيل اللجنة العليا لحماية الأسرة بموجب الأمر الديواني الصادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم ٨٠، وترأس اللجنة وزارة الدولة لشؤون المرأة، وشاركت فيها وزارة الداخلية وحقوق الإنسان والعمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني، وتعمل هذه اللجنة على إعادة النظر في المنظومة التشريعية بما يخدم عدم التمييز ضد المرأة، وتطبيق قانون الأحوال الشخصية بالنسبة للفقرات التي تتعلق بضمان حقوقها، وإقامة مكاتب للصلح الأسري، وإنشاء قسم خاص للمرأة في مراكز الشرطة، وتدريب شرطيات لهذا الاختصاص، وقدّمت هذه اللجنة توصيات تتمحور حول حماية المرأة من العنف الأسري وضمان حقوقها الإنسانية.

ومن أهم المُخرجات العمليّة التي أفرزتها اللجنة العليا لحماية الأسرة هو استحداث مديرية تابعة لوزارة الداخلية باسم (مديرية حماية الأسرة) تعمل على تقديم الحماية للفرد المُعنّف في العائلة، وتعتمد في إصدار أحكامها على قانون العقوبات النافذ المرقم ١١١ لسنة ١٩٦٩، وقد أُنشِأ للمديرية مركزان: الأول في الكرخ بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢٨، والثاني في الرصافة بتاريخ

(١) تطور دور النسويات الاستعماريات في العراق- مصدر سابق - ص٢٧.

٢٠١٠/٧/٢٠، مع افتتاح ١٤ قسمًا في محافظات العراق، باستثناء إقليم كردستان[١]، ويعمل في أقسام هذه المديرية منتسبون ذوو اختصاص في علم النفس والاجتماع والقانون والعلوم ذات الصلة، ويرتدون ملابس مدنية، ويعملون في بنايات مستقلة عن مراكز الشرطة، وتسعى أقسام المديرية للعمل كوسيط داخل الأسرة لحل مشاكلها وإعادتها إلى مسارها الصحيح واتخاذ الاجراءات القانونية بحق مرتكب الجريمة.

لكن وزارة الدولة لشؤون المرأة لم ترضَ باعتماد المديرية في حل المشاكل الأسرية على قانون العقوبات، فسعت في العام ٢٠١٢ إلى تقديم مسودة قانون خاص باسم (قانون مناهضة العنف الأسري) تمت كتابته بالتعاون مع مجلس القضاء الأعلى ووزارة الداخلية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية وعدد من الخبراء القانونيين ومنظمات المجتمع المدني، وبدعم من المجتمع الدولي ومكاتب الأمم المتحدة مثل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق(UNAMI) وصندوق الأمم المتحدة للسكّان(Unfpa)، وقد عقدت المنظّمات النسوية وِرشًا ومؤتمراتٍ من أجل تنضيج هذه المسودة[٢]، ثم عُدّلت في العام ٢٠١٩، واعتمدها مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٤ ورفعها إلى البرلمان من أجل إقرارها.

يُعرّف (قانون مناهضة العنف الأسري) قضايا العنف الاسري بأنه: «كل فعل أو امتناع عن فعل أو التهديد بأيٍّ منهما يُرتكب داخل الأسرة يترتّب عليه ضرر مادي أو معنوي»، ويهدف القانون «إلى حماية الأسرة، وعلى وجه الخصوص النساء والفتيات من كافة أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي، والحد من انتشاره والوقاية منه، ومعاقبة مرتكبيه، والتعويض عن الضرر الناتج عنه، وتوفير الحماية للضحايا، وتقديم الرعاية اللازمة لهم وتأهيلهم، وتحقيق المصالحة الأسرية»[٣].

هذا ونلمح البصمات النسوية ظاهرة في فقرات القانون من خلال تأكيده على حماية النساء

(١) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية – مصدر سابق- ص ٢٠

(٢) تصريح لهناء أدور في برنامج اذاعي بعنوان (نساء العراق بين قوانين غائبة وانتهاكات مجتمعية) – إذاعة مونت كارلو الدولية- ٢٠٢٣/٢/٩

(٣) نص مشروع قانون مناهضة العنف الأسري الذي أرسلته رئاسة الجمهورية إلى مجلس النواب- الموقع الرسمي لرئاسة جمهورية العراق.

والفتيات بشكل خاص، والتأكيد على العنف المبني على النوع الاجتماعي؛ لذلك امتنعت الكتل البرلمانية المُحافظة عن تمريره، إذ رأت فيه تقليدًا لقوانين غربية، ويشجع تمرّد النساء على أزواجهنّ وتمرّد الأبناء على الأبوين، وقد أصدر رئيس كتلة النهج الوطني عمار طعمة بيانًا[1] طرح فيه مجموعة إشكاليات حول القانون نذكر منها ما يأتي مع مراعاة الاختصار:

١. إنه يسلب حق تربية وتأديب الوالدين لأولادهم، ويعتبره جريمة عنف أسري، وهو ما يخالف الدستور العراقي في المادة ٢٩ التي نصّت على ما يأتي: «تحافظ الدولة على كيان الأسرة وقيمها الدينية والأخلاقية والوطنية، وتكفل للأولاد حقًا على والديهم في التربية والرعاية والتعليم، وللوالدين حقًا على أولادهم في الاحترام والرعاية».

٢. يجعل كل خلاف عائلي وإن كان بسيطًا ويسهُلُ حلّه أسريًا موردًا للتحاكم والتقاضي، مما يحوّل طبيعة علاقة الأسرة المبنية على المودّة والتراحم إلى علاقة تصارع ونزاع وخصومات.

٣. تعريف جريمة العنف الأسري غامض وغير محدد، بحيث يعتبر مسؤولية الوالدين في تربية أولادهم ومراقبة سلوكهم وحمايتهم من الانحراف والوقوع في مهاوي الفساد الأخلاقي والانحراف الفكري وإجراءات الوالدين الرقابية على أولادهم من تلك المخاطر جريمة يترتّب عليها عقوبة الوالدين.

٤. يجعل الضرر المادي والمعنوي موضوع جريمة العنف الأسري، وهو مفهوم ينطبق على أمثلة كثيرة تدخل في صلب واجب تربية الأولاد، فلو منع الوالدان أولادهم من مصاحبة رفقاء السوء والمجرمين، أو منعهم من ارتياد مرافق تعاطي المخدرات، فإن ذلك المنع يعدّ ضررًا معنويًا تترتّب عليه العقوبات المذكورة جميعها.

٥. نعترض على إيداع البنات الشابات والأبناء الشباب في مراكز إيواء لمجرّد حصول خلاف عائلي، وهي ليست آمنة، وتعرّض أخلاق الأولاد للمخاطر والابتزاز، وتحرمهم من أجواء الأسرة والتعليم، وتجبرهم على العيش في أجواء الغربة وتحت مخاطر التحرش والاستغلال

(١) صفحة النائب عمار طعمة الحميداوي على فيسبوك- نشر بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٨ على الرابط https://www.facebook.com/share/p/SQJSy٥AHu٣UM٢٣٨٤/

والضغط بسبب حاجتهم للاستقرار، وهذا الأسلوب يقود إلى تفكك الأسرة، ويخطف الأولاد إلى أجواء وبيئة تعود في غالبها إلى الانحراف والالتحاق بجماعات الانحراف والجريمة.

٦. يمنح مشروع القانون أي شخص في العائلة يحصل لديه خلاف أو مشكلة أن يطلب من القاضي قرارًا بإيداعه في مراكز الإيواء، بمعنى أنّه إذا أراد والدٌ منع أولاده من مرافقة أصحاب السوء والجرائم، فإن ذلك الولد يمكن له أن يذهب إلى مركز الإيواء بعيدًا عن رقابة الوالدين ومتابعة سلوكياته.

٧. يجيز القانون للزوجة في حال سوء تفاهم وخلاف عائلي مع زوجها أن تذهب للشكوى والاستقرار في مركز الإيواء تحت رحمة الغرباء وفي معرض الابتزاز، وعلى الزوج أن يبعث لها نفقتها وهي تعيش في مركز الإيواء بعيدًا عن أولادها وأطفالها، فهل يريدون تمزيق الأسرة وتفكيك العائلة بهذه الأساليب والوسائل؟

٨. ألزم القانون الهيئات التدريسية (المعلم أو المدرس) بالإخبار عن أي حالة يشتبه معها بحصول عنف أسري، والمقصود الإخبار عن أي إجراء تربوي أو تأديبي من الوالدين تجاه أولادهم يشتبه المدرس أو المعلم بوقوعه مع أي تلميذ من قبل والديه، وبخلافه يُعاقب المدرس أو المُعلم عن عدم إخباره للمحكمة بذلك، ليفتح القانون مادة للنزاع والمشاكل بين عوائل وأسر التلاميذ وهيئاتهم التدريسية.

٩. يتضمّن القانون جواز تحريك الدعاوى من قضايا العنف الأسري دون التقييد بالاختصاص المكاني، إضافة إلى أنه يجيز لأطراف وأشخاص غرباء تقديم شكوى بوجود خلاف عائلي أو مشاكل أسرية، وحتى من محافظات وأماكن بعيدة، والمفروض أن الشكوى يقدمها صاحب الحق الشخصي، واذا فتحنا الباب لتقديم الشكوى في القضايا الشخصية والعائلية لكل شخص غريب عن العائلة، فقد ينفتح باب الدعاوى الكيدية والتشويش على سمعة عائلة أخرى بسبب خصومات وخلافات مع الآخرين، وتؤسّس لظاهرة المخبر السري للإعلام عن المشاكل الأسرية، وهذا باب خطير يسمح لذوي النفوس المريضة ومن لديه خصومة مع شخص أن يلجأ للشكوى والادّعاء على حياته العائلية، ويكيد له دعاوى كيدية قد يترتّب عليها تهديم الأسرة وتخريب بُنيانها.

١٠. يمنح القانون المحكمة صلاحية إصدار قرار الحماية، وهو المُتضمّن نقل الأولاد إلى مراكز الإيواء أثناء النظر في الدعوى، يعني قبل أن يثبت أن الوالدين قد ارتكبا عُنفًا أو لم يرتكبا، وقلنا إنّ العنف الذي يعنيه القانون في بعض موارده هو إجراءات التربية والرعاية للأولاد .

١١. يتضمن قرار الحماية الذي يصدره القاضي إلزام المشكو منه (الأب أو الأم مثلاً) بعدم التعرض لمُقدِّم الإخبار، وإن كان غريبًا أو خصمًا يكيد لهم وأبلغ بإخبار كاذب هدفه الإساءة لسمعة تلك الأسرة والتشويش على مكانتها الاجتماعية.

١٢. يتضمن قرار الحماية منع الوالدين من دخول المنزل أو الاقتراب منه؛ لأنه ارتكب ذنبًا وجرمًا بتربية وتأديب أولاده! ويمنع الزوج من دخول بيته أو حتى الاقتراب من منزله في حال حصول خلاف مع زوجته .

١٣. يمنع القانون اتصال الوالدين بأولادهم، ويمنع اتصال الزوج بزوجته في حالة حصول خلاف عائلي بينهما، سواء في المنزل أو في مكان العمل، وإن كان ذلك الاتصال واللقاء لغرض الصلح، ما لم تُشرف عليه مديرية وزارة الداخلية، يعني قطع الطريق على كل نشاط من الأهل والأقارب لتحقيق الصلح بين أفراد الأسرة، وجعل مهمة التصالح من اختصاص دائرة في وزارة الداخلية!

١٤. يُلزم القانون منظّمات المجتمع المدني بالأخبار عن أي حالة يشتبه معها بوقوع عنف أسري (ومنه إجراءات تربية الأولاد وتأديبهم)، وهذا باب خطير يفتح المجال للغرباء وذوي الأهداف المريبة لإحداث فوضى اجتماعية وإثارة مشاكل أسرية كثيرة، والأغرب من ذلك أن القانون يمنح منظّمات المجتمع المدني حق فتح مراكز الإيواء وإدارتها، وتكون هي البديلة عن الآباء والأمهات في تربية أولادهم، وهذا النص هدفه واضح، لجهة تمكين المنظمات الليبرالية من ممارسة دور الغزو الثقافي والتغريب الفكري والقيّمي لأبناء المجتمع العراقي وفصله عن قيمه وثقافته الوطنية والدينية.

وبعد امتناع البرلمان عن تمرير القانون، استأنف برلمانيون وناشطون حقوقيون في العام ٢٠٢٣ حراكًا يدفع نحو طرح مشروع قانون العنف الأسري أمام البرلمان للتصويت عليه مرة أخرى، وفي هذا الصدد صرّحت عضو لجنة منظمات المجتمع المدني النائبة نور نافع

الجليحاوي: «مطلع العام الجاري جمعنا تواقيع من أعضاء مجلس النواب اقترب عددهم من المئة، وتقدّمنا بطلب رسمي لرئيس المجلس لعرض قانون الحماية من العنف الأسري من أجل إقراره، لم يلق الطلب حتى الآن استجابة جديّة، ولا يزال القانون غير مُدرج على جدول أعمال المجلس، على الرغم من أهميته وخطورة استمرار التعنيف داخل الأسر»[١].

وفي النهاية قرّر البرلمان إلغاء التصويت على مشروع القانون وردّه للحكومة، وقد علقت النائبة سروة عبد الواحد في تغريدة لها قائلة: «إعادة مشروع قانون العنف الأسري إلى الحكومة خيبة أمل كبيرة بلجنة المرأة والأسرة والطفولة، لا أعلم ما هو الفرق بين العقلية التي عملت على إعادة القانون وبين الذين يحكمون أفغانستان، ولا نعلم أين تفكيك الأسرة في هذا المشروع، وكيف يكون العنف والإهانة والضرب وقتل الأطفال منطقًا للحفاظ على الأسرة؟!»[٢].

أما على مستوى إقليم كردستان، فقد صادقت حكومته على قانون مناهضة العنف الأسري المرقم ٨ لسنة ٢٠١١ والذي يشبه إلى حد ما بنود قانون مناهضة العنف الأسري الذي قدمته الحكومة المركزية، كما بادرت حكومة الإقليم في العام ٢٠١٢ إلى وضع الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في إقليم كردستان للمدة ٢٠١٧- ٢٠٢٧ بالتعاون مع وكالة صندوق النقد الدولي وممثلي المؤسسات الرسمية في الحكومة والعديد من المنظمات المدنية والناشطين والناشطات في مجال حقوق الإنسان، كما أقرّت في تشرين الثاني ٢٠١٦ الإستراتيجية الوطنية لتنمية أوضاع المرأة في إقليم كردستان للمدة ٢٠١٧- ٢٠٢٧، تهدف إلى تمكين المرأة من التمتّع بحقوقها الإنسانية في جميع المجالات، والمشاركة في اتّخاذ القرار والحصول على الموارد والتحكّم فيها[٣].

---

(١) العراق: مساعٍ لإقرار قانون العنف الأسري- العربي الجديد- ٢٠٢٣/٦/١٠ على الرابط https://www.alaraby.co.uk/society/العراق-مساعٍ-لإقرار-قانون-العنف-الأسري

(٢) سروة عبد الواحد تتحدث عن "خيبة أمل" وتنتقد إعادة مشروع قانون العنف الأسري للحكومة- عراقيات- ٢٠٢٣/٩/٣٠ على الرابط https://iraqiyat.iwn-iq.org/سروة-عبد-الواحد-تتحدث-عن-خيبة-أمل-وت/

(٣) الخطة الوطنية الثانية لتفعيل قرار مجلس الأمن ١٣٢٥- ص١٠- ١١.

ثانياً: المنظّمات النسوية الليبرالية

مع تنامي ظاهرة منظّمات المجتمع المدني NGOs في العراق، شهد الحراك النسوي في المرحلة الليبرالية انفجارًا في عدد منظّماته، وقد اعتمدت غالبًا على دعم مالي من قبل جهات غربية، حكومية وغير حكومية، كالمؤسسات الأمريكية والأوروبية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة ومنظمات عربية، وذلك بهدف تحقيق مبدأَي المساواة وتمكين المرأة العراقية في مجال القيادة السياسية والريادة في الأعمال الاقتصادية.

في العام ٢٠٠٥ بلغ عدد المنظمات النسوية والنسائية ٨٩ منظمة، وفي العام ٢٠٠٧ ارتفع عددها إلى ١٧٤، من بينها منظمات نسائية إسلامية، هذا اذا لم نحسب حساب المنظمات المُصنّفة ضمن المؤسسات (متعدّدة المجالات) التي تفرز جانبًا من عملها للنساء، وتبلغ نسبتها ٦٠٪ من عدد المنظمات المُسجّلة في العراق[١].

ويمكن تقسيم المنظمات النسوية في مرحلتها الليبرالية على ثلاثة أنواع هي:

أ- المنظمات النسوية المُستقلة التي تديرها نسويات ذوات خلفيات نيوليبرالية أو ليبرالية يسارية، من أمثلتها منظمة المرأة القيادية، ومنظمة حرية المرأة، وتتبع هذا التصنيف منظمات ذات ارتباطات حزبية سابقة، ولكنها صارت تعمل باستقلال، كرابطة المرأة العراقية التي كانت تعمل تحت مظلة الحزب الشيوعي، لكنها في هذه المرحلة صارت في عملها أقرب للمنظمات النسوية المستقلة.

ب- منظمات نسوية حزبية، تديرها نسويات منتميات لأحزاب سياسية، مثل اتحاد نساء كردستان المرتبط بالحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني لنساء كردستان المرتبط بالاتحاد الوطني الكردستاني.

ج- منظمات إثنيّة ذات توجّه علماني تديرها نسويات تابعات للأقليات، مثل الاتحاد النسائي الآشوري وجمعية نساء الإيزيديات وجمعية النساء الكلدانيات.

(١) التشكلات الجمعوية النسائية في العراق، حركة أو نشاط نسوي أو نسائي؟ - د. أسماء جميل رشيد – مجلّة كليّة التربية/ الجامعة المستنصرية- العدد ٦ لسنة ٢٠١٧ -ص٧٢٣- ٧٢٤.

وقد صُرفت أموال غربية كبيرة لدعم معظم هذه المنظمات، فمثلاً في العام ٢٠١٥ رصدت منظمة هافوس الهولنديّة أكثر من ٩٦٠ ألف دولار لمنظّمة الأمل العراقية وحدها، بهدف دعم النساء في المناصب القيادية في البرلمان والحكومة الفدرالية[١]، وما بين عامي ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ رصد صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني أكثر من ٥ ملايين دولار لتسعة عشر منظمة نسوية عراقية لدعم تنفيذ قرار ١٣٢٥ في العراق[٢].

وقد كان للمنظمات النسوية الليبرالية دور بارز في إلغاء القانون الذي أصدره مجلس الحكم ذي الرقم ١٣٧ بتاريخ ٢٩ /٢٠٠٣/١٢ الذي ينص على إلغاء قانون الأحوال الشخصية المُرقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩، وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بدلاً عنه، إذ تمكّنت تلك المُنظّمات بمساندة بعض الأحزاب بمعارضة إنفاذ القانون، فتم التراجع عنه بعد مرور شهرين من صدوره[٣]، كما كان للمنظّمات النسوية دور في الضغط باتجاه سنِّ قانون الكوتا النسائية بنسبة ٤٠٪، وبعد التفاوض مع الإدارة المدنية لسلطات الاحتلال تم قبول هذه المنظمات بنسبة ٢٥٪ كما ذكرنا سابقًا.

كما أعلنت هذه المنظمات رفضها العلني للمادة ٤١ من الدستور العراقي؛ باعتبار أنها تفتح الباب أمام المُشرّع القانوني لسنّ تشريعات تستند إلى الدين الإسلامي، كما عملت المنظمات النسوية الليبرالية على الضغط باتجاه إلغاء الفقرة ١ من المادة ٤١ من قانون العقوبات العراقي المرقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ التي لا تجرّم تأديب الزوج لزوجته في حدود ما هو مُقرّر شرعًا أو قانونًا أو عرفًا، علمًا أن حكومة إقليم كردستان قد عدّلت هذه المادة بموجب المادة الأولى من قانون الإقليم المرقم ٧ لسنة ٢٠٠١.

ولكن مع الأخذ بنظر الاعتبار أعدادها الغفيرة، فإن تأثير المنظمات النسوية في المرحلة

(١)Hivos Quarterly Report Women Power in Politics Programme Iraq (October-December 2014) - page1.

(٢)WPHF Annual Report Iraq ٢٠٢٠ – psge1.

(٣) تجدر الإشارة إلى أنّ إقليم كردستان قد رفض العمل بموجبه منذ البداية وأعلن بقاءه على قانون الأحوال القديم.

الليبرالية يُعد محدوداً، وذلك لافتقارها إلى التكامل بسبب غياب التخصصيّة في عملها، ما يؤدي إلى ضعف التركيز وعدم القدرة على إحداث تغيير وتشتيت الجهود، وخلق نوع من المنافسة فيما بينها للحصول على الدعم المالي من الجهات المانحة[١].

كما أن المنظمات النسوية في المرحلة الليبرالية تعاني من ضعف قابليتها على التعبئة والتنظيم، إذ لم تتمكن من تعبئة النساء بمختلف شرائحهن للانخراط في صفوفها، وانحصر الانتماء لها على شريحة ضيّقة من المجتمع، وبقيت غالبية النساء العراقيات -خاصة في الريف- أبعد من أن يكون لهنّ دور في هذه المنظمات، وتؤكد بيانات المسح المُتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء في العام ٢٠١١ أن ٧٠٪ من النساء العراقيات لم يسمعن أو يعرفن بنشاطات المنظمات النسوية في هذه المرحلة[٢]، إنها مسألة تذكرنا بحال المنظمات النسوية البرجوازية، التي كان يقتصر نشاطها على شريحة معينة تتصدر المشهد بوجوه مُكررة وتتسنّم عدداً من المناصب في وقت واحد.

أما الخطاب الأيديولوجي للنسويات اليساريات الذي كان يلقى رواجًا في المراحل النسوية السابقة، فلم يعد يملك تأثيراً في الشارع العراقي؛ إذ إنّ المزاج العام في عصر العولمة لم يعد يتفاعل مع خطاب الايديولوجيات، وبات أقرب إلى الاهتمام بالشؤون اليومية والجزئية، وعليه فإن التأثير الأيديولوجي للنسويات اليساريّات في هذه المرحلة -أمثال هناء أدور وينار محمد- صار محل شك كبير، وعليه فإن نشاط مثل هؤلاء النسويات المُخضرمات صار يتماهى يومًا بعد آخر مع الأسلوب البراغماتي الذي تمتاز به الفلسفة الليبرالية الغربية، وكثير من الكوادر النسوية صرنَ يرتبطن بالمنظمات النسوية على أساس علاقات نفعية من حيث يشعرن أو لا يشعرن، ولا ريب في أنّ العمل الوظيفي المأجور هو المحرّك الأبرز الذي يُديم حراك معظم الكوادر النسوية، بحيث تكون المنح المالية التي تبذلها الحكومة العراقية أو المنظمات الدولية هي مطمح أساس للمنظّمات النسوية في هذه المرحلة.

(١) التشكّلات الجمعوية النسائية في العراق، حركة أو نشاط نسوي أو نسائي؟ - مصدر سابق - ص ٧٢٤.

(٢) المصدر نفسه – ٧٢٨.

في الوقت ذاته، توجد مؤشرات تدلّ على غياب الديمقراطية داخل المنظمات النسوية في هذه المرحلة، فقد اعترفت الأستاذة في مركز دراسات المرأة بجامعة بغداد أسماء جميل رشيد في دراسة بحثية لها أنه ليس للنساء المنتميات للمنظمات النسوية الحالية رأي في صناعة القرارات، فالأتباع يتلقّون التوجيهات من الزعامات والقيادات النسوية فقط، وليس هنالك جمعية واحدة تتحرك وفق برنامج عمل يسهم فيه أعضاء الهيئة العامة في وضعه ويخططون بأنفسهم لتنفيذه[١].

بجانب ذلك، هنالك شبه قطيعة بين الأحزاب السياسية والناشطات النسويات، والثقة بين الطرفين مفقودة، فمعظم الأحزاب السياسية ترفض العمل والتعاون مع الناشطات النسويات، كما أن فكرة انضمامهنّ إلى الأحزاب السياسية مرهونة بالتخلّي عن أجنداتهن السياسية للمطالبة بالمساواة، والعمل وفق توجيهات قادة الأحزاب السياسية[٢].

ثم إن نشاط المنظمات النسوية الليبرالية غالبًا ما يقابله نشاط مضاد من منظمات نسائية إسلامية، فمثلاً عندما أقامت النسويات اعتصامًا في ساحة الفردوس ببغداد بتاريخ ٢٠٠٥/٧/١٩ احتجاجًا على اعتبار الإسلام مصدرًا أساسيًّا من مصادر التشريع في الدستور العراقي، واجه الاعتصام تجمّعًا لنساء تابعات لمؤسسة شهيد المحراب وهنّ يحملنَ لافتات تدعو إلى شجب مفهوم المساواة التامّة بين الجنسين، وطالبن بحقوق المرأة وفقًا للشريعة الإسلامية وتفعيل قانون ١٣٧ الخاص بالأحوال الشخصية[٣].

إن النشاط المؤسساتي المُضاد للحراك النسوي لعب دورًا مهمًا في كبح مكاسب المنظمات النسوية بكل تأكيد، فالمؤسّسات الدينية ونشاط المبلّغين وحراك الأحزاب السياسية المحافظة وما تقدّمه الهيئات والمواكب الحسينية، فضلاً عن صوت المثقّفين المحافظين

(١) المصدر نفسه- ص ٧٣٠.

(٢) مشاركة النساء في السياسة العراقية- د. إلهام مكي وريم غسان- مشروع صوت النساء على طاولة القرار(صوت)- مبادرة الإصلاح العربي/٢٠٢٣- ص٣.

(٣) بيان من منظمة حرية المرأة في العراق حول التجمع النسوي في ساحة الفردوس يوم الثلاثاء ٢٠٠٥/٧/١٩- منظمة حرية المرأة في العراق- ٢٠٠٥/٧/٢٥ على الرابط https://www.owfi.info/?p=AR١٧٣

الذين ينشطون في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية؛ كلّها شكّلت حواجز قويّة تُحجّم من استفحال الظاهرة النسوية في المجتمع العراقي، وتُفشل كثيراً من الخطط النسوية الليبرالية المدعومة بالمال الغربي.

وفيما يأتي إشارة إلى أبرز المنظّمات النسوية الفاعلة في العراق في المرحلة الليبرالية:

١. منظمة حرية المرأة OWFI: بعد احتلال العراق، قامت النسوية ينار محمد مع ليلى محمد[١] وناسق أحمد ونادية محمود بتأسيس منظمة حرية المرأة بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٢، وانضمّت لها لجنة الدفاع عن حقوق النساء العراقيات لاحقًا[٢]، وتعدّ هذه المنظمة من أبرز المنظمات التي عارضت استلام المنح الأمريكية، وهي تتلقّى تمويلها من منظمات الأمم المتحدة ومنظمات غرب،ية غير حكومية ومن سفارات بلدان غربية[٣]، مثل وزارة الخارجية الهولندية والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي(NORAD)، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة مادري MADRE [٤] ومؤسسة أوك التي تساعد على إنشاء وصيانة الملاجئ ومشاريع تمكين المرأة[٥].

توصف هذه المنظمة بأنها مُتطرّفة، إذ تؤكد على مبدأ المساواة المطلقة والدعوة إلى علمانية الدولة وإطلاق حرية النساء والقضاء على الفصل الجنسي في المدارس، وقد رفضت مسوّدة الدستور العراقي لكونها تستمدّ القوانين من الشريعة، وقد صرّحت هوزان محمود ممثلة المنظمة: «إن الدستور لن يبدّل الوضع الرديء المخيّم حاليًا في العراق، وإن اعتمدوا الشريعة أو أعلنوا الإسلام مصدرًا للتشريع، فسيكون ذلك كارثة بالنسبة للنساء والمجتمع

(١) طبيبة وناشطة نسوية، كانت لاجئة في استراليا وتعمل في لجنة الدفاع عن حقوق النساء العراقيات في سيدني.

(٢) منظمة حرية المرأة (العراق)- ويكيبيديا

(٣) النسوية في العراق بين فرض نهج المنظمات غير الحكومية والعنف الطائفي والنضال من أجل دولة مدنية- مصدر سابق – ص ١٦- ١٧.

(٤) مادري: منظمة دولية مقرها الرئيس في نيويورك، تدعم حقوق النساء والفتيات والمثليين في جميع أنحاء العالم، ولديها شراكات مع أكثر من منظمة نسوية في العراق.

(٥)Organization of Women's Freedom in Iraq- Wikipedia.

بصورة عامة... لا نريد العودة مئات السنوات إلى الخلف، إلى فترة القرون الوسطى حيث كانت الديانة تحكم المجتمع وهي مرحلة ستكون النساء فيها بمثابة مواطنات من الدرجة الثانية... وسيتحولنَ في الواقع عبيدًا»[١].

وبسبب أسلوبها المتطرّف، واجهت منظمة حرية المرأة مُعارضات من منظمات نسوية علمانية أخرى، فعندما شاركت في اعتصام المُنظمات النسوية بساحة الفردوس في ٢٠٠٥/٨/٩ للاحتجاج على بعض فقرات الدستور، وأفصحت عن شعاراتها بتحقيق المساواة الكاملة وغير المشروطة بين الجنسين وفصل الدين عن الدولة، تعالت أصوات نسويات أخريات احتجاجًا على هذه الشعارات – من أبرزهن هناء أدور وشروق العبايجي- وقلنَ إنّ مطلب فصل الدين عن الدولة ليس مطلبنا، وإنه لم يحن الوقت لرفع مثل هذه الشعارات، وطالبنَ منظمة حرية المرأة بالتخلّي عن هذه المطالب إذا أرادت الاستمرار في حضور الاعتصام[٢].

افتتحت منظمة حرية المرأة أوّل ملجأ تابعٍ لها في العام ٢٠٠٣، واستخدمته كملاذٍ للنساء الهاربات من التعنيف أو قتل الشرف أو تجارة الجنس، ثم توسّعت شبكة الملاجئ الخاصة بها إلى ٦ ملاجئ في ٤ محافظات، وبحلول العام ٢٠٢٠ وصل عدد النساء اللواتي استقبلتهن ملاجئ الإيواء الخاصة بالمنظمة إلى ٨٩٠ امرأة، وفي العام ٢٠٢٤ وصل العدد إلى ١٤٠٠[٣]، وتتلقّى النساء في هذه الملاجئ مبادئ الثقافة النسوية، وتحوّل بعضهن بالفعل إلى ناشطات نسويات نشطات، أمثال النسوية جنّات الغزي التي صارت مديرة العلاقات الإعلامية في المنظمة، وحازت على جائزة (نساء الشجاعة الدولية) من ميلانا ترامب زوجة الرئيس الأمريكي في العام ٢٠١٧.

وفي مطلع العام ٢٠٢٠ رفع الأمين العام لمجلس الوزراء حميد الغزي دعوى قضائية ضد منظمة حرية المرأة لافتتاحها دوْرًا غير مرخّصة لإيواء النساء، ومطالبتها بحقوق المثليين،

(١) وضع المرأة العراقية مهدد بخطر كبير من الدستور المقترح- منظمة حرية المرأة في العراق- ٢٠٠٨/٤/٢٥ على الرابط https://www.owfi.info/AR/?p=١٦٦

(٢) بيان منظمة حرية المرأة في العراق حول الاعتصام النسوي في ساحة الفردوس في ٢٠٠٥/٨/٩- منظمة حرية المرأة في العراق- ٢٠٠٥/٨/٩ على الرابط https://www.owfi.info/AR/?p=١٧١

(٣)Organization of Women's Freedom in Iraq- Wikipedia.

وجعل قضيتهم أمرًا شائعًا في المجتمع، وقيامها باستغلال الفتيات من خلال تسهيل مهمة تسفيرهن خارج البلد، وعلى ضوء ذلك، تمّ إغلاق الدور الخاصة بالمنظمة وتجميد نشاطاتها.

٢. منظمة آسودا Asuda: وهي منظمة غير حكومية تأسست في العام ٢٠٠٠، وتم تسجيلها لدى وزارة المساعدات الإنسانية والتعاون في السليمانية في العام ٢٠٠١، تعمل في كردستان من أجل مكافحة العنف ضد المرأة، ويعني اسم «آسودا» في اللغة العربية: «توفير الراحة»، إذ تدّعي المنظّمة العمل على مكافحة العنف ضد النساء والفتيات من خلال الدفاع عن حقوق المرأة وتوفير استجابات متعدّدة القطاعات عالية الجودة للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتمكين المرأة للمساهمة بنشاط في مجتمعها، والمشاركة في عمليات صنع القرار، وقيادة التحوّل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، والمنظّمة عضو في لجنة تنسيق المنظّمات غير الحكومية في العراق NCCI[١].

أسست المنظمة في العام ٢٠٠٢ أول ملجأ لها لحماية النساء المعرّضات للعنف القائم على النوع الاجتماعي، أدارته لمدة ١٤ عامًا قبل افتتاح الملاجئ الحكومية[٢]، وما بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٩ قدمت مساعدات مالية لـ ١٥٨ امرأة بميزانية تزيد عن نصف مليون دولار، كما قدمت في العام ٢٠١٩ الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال ثلاثة مراكز استماع في السليمانية وأربيل ودهوك[٣]، ومنذ العام ٢٠١٥ طوّرت المنظمة بالشراكة مع منظمة سيسفاير الدولية[٤] تطبيقًا عبر الإنترنت

(١) لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق: هي مبادرة مستقلة أطلقتها مجموعة من المنظّمات غير الحكومية الموجودة في بغداد في أبريل ٢٠٠٣. في وقت التأسيس، ركز الأعضاء الـ ١٤ الأصليون على إنشاء قاعدة لتنسيق المساعدات الموضوعية، مع إبراز أولويات التدخّل وتحسين استجابات المساعدات في العراق. تطوّرت أنشطة NCCI في النهاية وفقًا للوضع المتغير في العراق، وبالتالي تطورت المنظمة إلى منتدى شامل، حيث يمكن للمنظمات غير الحكومية تبادل المعلومات المتعلقة بالأنشطة الإنسانية والقرارات السياسية في العراق.

(٢)ASUDA ORGANIZATION FOR COMBATING VIOLENCE AGAINST WOMEN- Leading Actor in Supporting Survivors of GBV and SGBV in KRI and Iraq- 2019- p ٢

(٣)ASUDA ORGANIZATION FOR COMBATING VIOLENCE AGAINST WOMEN- Leading Actor in Supporting Survivors of GBV and SGBV in KRI and Iraq- ٢٠١٩- p ١٣

(٤) هو مبادرة دولية لتطوير الرصد المدني لانتهاكات القانون الإنساني الدولي أو حقوق الإنسان؛ لضمان المساءلة وجبر الضرر الناجم عن تلك الانتهاكات؛ ولتطوير ممارسة حقوق المدنيين، يقع

تعرف باسم (سيسفاير مينا) تسمح للناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية أو أي ناجين من العنف بالإبلاغ عن أي نوع من انتهاكات حقوق الإنسان باستخدام هذه المنصّة في ثلاث محافظات عراقية: بغداد والموصل والبصرة، وكان باحثو آسودا مسؤولين عن جمع وتقديم بيانات شهرية عن انتهاكات حقوق الإنسان في المدن[١].

تدير المنظّمة الناشطة الليبرالية خانم رحيم لطيف عضوة في منظمة العفو الدولية في العام ٢٠٠٦ وعضوة في منظمة فرونتلاين ديفيندرز الدولية في العام ٢٠١٠، انضمت للمؤتمر الوطني الكردي في العام ٢٠١١، وهي عضو مؤسس في تحالف الإستراتيجية الوطنية العراقية الخاصة بقرار ١٣٢٥، وقد تمّ تكريمها بجائزة فايتل فويسس الدولية للنساء القياديات لحقوق الإنسان في ٢٠١٦/٣/٩ بمركز كينيدي بواشنطن[٢].

تتلقّى آسودا الدعم من منظّمات غربية حكومية وغير حكومية، مثل هيئة الأمم المتّحدة للمرأة، وحكومة الولايات المتحدةـ والاتحاد الأوروبي، والحكومة الكندية، والحكومة النرويجية، والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، ورابطة السلام والحرية، ومركز وقف إطلاق النار لحقوق المدنيين، ومجموعة حقوق الأقليات، وتحالف هارتلاند الدولي[٣].

واجهت المنظمة تهديدات وهجمات بشكل مباشر وغير مباشر، منها هجوم شنّه مسلحون مجهولون على مكتبها الرئيس في السليمانية بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١١، وقد أدى إلى إصابة امرأة بجروح خطيرة[٤].

٣- منتدى الإعلاميات العراقيات (IWJF): منظّمةُ مجتمع مدنيٍّ تأسست في العام ٢٠١١ من قبل الإعلامية والناشطة النسوية نبراس المعموري الحائزة على لقب سفيرة النوايا الحسنة من الولايات المتحدة الأمريكية لعام ٢٠٠٩، ويصف المنتدى نفسه بأنه أول مؤسسة نسوية

مقره الرئيس في لندن.

(١) المصدر نفسه - ص١٧.

(٢) خانم لطيف- ويكيبيديا

(٣)ASUDA ORGANIZATION FOR COMBATING VIOLENCE AGAINST WOMEN- Leading Actor in Supporting Survivors of GBV and SGBV in KRI and Iraq- 2019- - p26.

(٤) منظمة أسودا- ويكيبيديا.

إعلامية في العراق، ويعمل مع صحفيين وصحفيات عراقيين وعرب ومؤسسات إعلامية على التقارير الإعلامية المراعية للنوع الاجتماعي، وله تنسيقيات في كل محافظات العراق، ويبلغ عدد أعضاء هيئته العامة ٤٠٠ صحفية من مكونات وقوميات مختلفة، يمتلك ١٤ تنسيقية في الأردن والسعودية ولبنان وسورية وسلطنة عمان ومصر وتونس وفلسطين والإمارات والسودان واليمن وموريتانيا والبحرين وليبيا[١].

قدم منتدى الإعلاميات العراقيات أكثر من ١٤٠ ورشة تدريبية، شارك في كل واحدة منها ٢٥ مشاركًا ومشاركة لبناء قدرات الصحفيات والصحفيين والمؤسسات الإعلامية ومنظّمات المجتمع المدني في مجال إعداد التقارير الصحفية المراعية للنوع الاجتماعي، وأقام ورشًا تتعلّق بالمدافعة والمناصرة، وورشًا تتعلق بتنظيم الحملات الإعلامية لمنظمات المجتمع المدني، وورشًا تتعلّق بالحماية والسلامة الصحفية، وورشًا تخصّ إعداد أوراق سياسات عامة تعنى بالإعلام أو حقوق الإنسان أو الجندر أو الانتخابات، ونظّم في أغلب مدن العراق ندوات حوارية بمشاركة الحكومات المحليّة والمؤثّرين والعشائر ورجال الدين لمناقشة واقع المرأة في العراق وكيفية مناهضة العنف وتغيير الصورة النمطية والخطاب المتطرّف الصادر من بعض الشخصيات، بالذات رجال الدين، كما أطلق مبادرة بعنوان (يوم المرأة الإعلامية في العراق) من خلال المؤتمر الأول الذي عقده بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٩.

عقد المنتدى شراكات مع جهات حكومية لغرض تبنّي مبادرات وسياسات تضمن حقوق المرأة والصحفيات وحقوق الإعلام وحرية التعبير، مثل شراكته مع شبكة الإعلام العراقي، ومجلس النواب العراقي، ومستشاريّة مجلس الوزراء، والأمانة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الإعلام والاتصالات، ومجلس محافظة بغداد، والدائرة الوطنية للمرأة العراقية في وزارة التعليم العالي، ووزارة الداخلية والحكومات المحلية.

يتلقى المنتدى دعمًا ماليًا من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق، وصندوق دعم الديمقراطية، ووكالة الصحافة الفرنسية، ووزارة الخارجية الفرنسية، ووزارة الخارجية الألمانية، والبعثة الدبلوماسية الألمانية في العراق، ومنظّمة جسر إلى الإيطالية، ومنظّمة بدائل الكندية،

(١) الموقع الرسمي لمنتدى الإعلاميات العراقيات.

ومكتب حقوق الإنسان في بعثة مساعدة العراق (يونامي)، وصندوق المرأة للسلام والأمن، ومنظّمة إنترنيوز الأمريكية[١].

٤- جمعية الأمل العراقية: تأسّست في العام ١٩٩٢ في كردستان بهدف توفير العون لتخفيف معاناة الشعب العراقي في خضمّ الظروف الصعبة التي سادت في أعقاب حرب الخليج الثانية، والسعي لإقامة مجتمع عادل وديمقراطي في العراق، وتُعرّف عن نفسها بأنها منظمة غير حكومية تنموية غير حزبية وغير ربحية.

في أيار ٢٠٠٣ افتُتح المكتب الرئيسي لها في بغداد وما زال، ولها مكاتب في أربيل والنجف وكركوك والبصرة، وتوفّر نشاطاتها وخدماتها في جميع أنحاء العراق، وتعبرّ عن نفسها بأنها حركة مجتمع مدني وشريكة في رسم السياسات وتنفيذها لتحقيق العدالة الاجتماعية، تتمثل رسالتها بالمشاركة في التأهيل ورفع الوعي الاجتماعي لضمان السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة في العراق، وتعمل وفق مبدأ المواطنة والمساواة في تنفيذ مشاريعها وأنشطتها وتقديم خدماتها للمجتمع من دون أي تمييز[٢].

وبخلاف منظمة حرية المرأة، ركّزت منظمة الأمل بعد سقوط النظام البعثي على الجانب السياسي والتشريعي، وربما كان لشخصية مؤسِّستها الحقوقية هناء أدور أثر في تحديد أولويات المنظمة؛ إذ تسعى إلى رفع مستوى مشاركة المرأة العراقية في التمثيل النيابي واستلام الحقائب الوزارية، وتشريع القوانين الداعمة للجندر على الصعيد الرسمي، ولكنّها تشبه منظّمة حرية المرأة في كونها تمتنع عن استلام المنح من الحكومة الأمريكية، وتلجأ للمنظمات الأوروبية غالبًا للحصول على التمويل كالاتحاد الأوروبي.

٥- شبكة النساء العراقيات: هي عبارة عن تحالف تأسّس في ٢٠٠٤/١/٢٠ كإطار نسائي غير حكومي وتجمع ديمقراطي مدني مستقلّ ذي شخصية معنوية لمنظّمات غير حكومية لا حزبية وغير ربحية، تستند إلى العمل التطوعي في تنسيق جهود منظّمات المجتمع المدني،

(١) المصدر نفسه.

(٢) مشاركة النساء في السياسة العراقية- مصدر سابق- ص٣٠.

تضم ٨٠ منظمة ترأسها الناشطة الحقوقية أمل كباشي، عملت الشبكة بالتنسيق مع معهد المرأة القيادية لإيجاد قواسم مشتركة للحركة النسائية العراقية عمومًا.

تتكون الهيئة التأسيسية للشبكة من أربع منظمات غير حكومية هي: (جمعية الأمل العراقية- منظمة نساء من أجل السلام- رابطة المرأة العراقية- منظمة حمورابي)، وقد تبنّت خطة إستراتيجية للأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٤ بعنوان «تطوير العمل النسوي من أجل السلام وعدالة النوع الاجتماعي في العراق».
تعلن الشبكة عن هدفها بإلغاء كل مظاهر العنف والتمييز ضد المرأة في العراق، وتسعى لتنسيق العمل والتعاون بين الجمعيات الأعضاء في الشبكة والمنظمات الأخرى من أجل تطوير الحركة النسائية في العراق، ومن بين أهدافها حثّ الأعضاء المنتمين لها على تبادل المعلومات والخبرات وتطوير القدرات، كما تسعى إلى تحقيق التوازن الاجتماعي والتأثير في التشريعات والسياسات العراقية، وتعمل كذلك على تنظيم نشاطات مختلفة حول مشاركة المرأة في بناء مجتمع مدني ديمقراطي، وتسليط الضوء على مظاهر التمييز ضد النساء في المجالات كافة.

٦- **جمعية نساء بغداد BWA:** تأسست بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٠ إثر اجتماع ١١ ناشطة نسوية من خلفيات عرقية ومذهبية مختلفة، تديرها المهندسة ليزه نيسان حيدو البرواري، والهدف المعلن من تأسيسها هو الحدّ من العنف ضد النساء والفتيات، وتخفيفه من خلال توفير جميع الخدمات المطلوبة للنساء الناجيات من العنف عن طريق الدعوة إلى تنفيذ القوانين والسياسات والبرامج الحكومية المناسبة لدعم المرأة، مع السعي إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة عن طريق تطوير مهارات القيادة بوساطة المعرفة والنمو وبناء القدرات.

أول مانح للجمعية هو صندوق الأمم المتحدة الإنمائي في العام ٢٠٠٥، وكان أول مشروع للمنظمة يهدف إلى تعزيز مفهوم الديمقراطية والقضاء على الأميّة ورفع الوعي النسوي، وقد افتتحت أول مركز لتقديم خدمات الدعم النفسي والتوجيه الاجتماعي للنساء في العام ٢٠٠٩، وقادت حملة بعنوان «الزواج لا يغطي الاغتصاب» في العام ٢٠١٨، تهدف الحملة إلى إلغاء النصوص القانونية التي ترفع العقوبة عن المُغتصب في حال زواجه من الضحية،

وقادت حملة أخرى لمنع إبرام عقود الزواج خارج المحكمة، وتقود حملة مناصرة لمنع زواج الأطفال منذ العام [1] ٢٠٢١.

تقدّر المنظمة عدد المستفيدين من مشاريعها حتى العام ٢٠٢٣ بما يقارب مليوني شخص، ويبلغ عدد النساء والفتيات الناجيات من العنف المستفيدات من خدمات الدعم النفسي والاجتماعي الذي تقدّمه أكثر من ٢٠٠ ألف فتاة، وقد نشرت ٢٧ ورقة سياسات وبحوث حول مواضيع تتعلق بحقوق المرأة في مختلف المجالات، وأعلنت عن تقديم ١٨٩ ورشة ودورة تدريبية، وإنجاز ٥٠ دليلاً تدريبيًا كاملاً حول مجموعة متنوعة من المواضيع الخاصة بالمرأة، وعقد ٢٣ مؤتمرًا رئيسًا شارك في كلّ منها ما لا يقل عن ١٠٠ مشارك[2].

٧- معهد المرأة القيادية: منظّمة نسوية غير حكومية مستقلة تأسست أواخر العام ٢٠٠٤، باشرت عملها في كانون الثاني من عام ٢٠٠٥، ترأسه المحامية إيمان عبد الرحمن رئيسة الشبكة العراقية للقرار ١٣٢٥، أقام المعهد العديد من الندوات والمؤتمرات وورش العمل واللقاءات مع مؤسسات حكومية ومنظّمات مجتمع مدني، ولقيت فعالياته عناية لافتة من قبل وزيرة الهجرة والمهجّرين إيفان فائق جابرو.

يُعلن المعهد عن أهدافه في ضمان تنفيذ التزامات العراق بالمعاهدات والمواثيق الدولية، وحثّ الحكومة على التوقيع والمصادقة على المعاهدات والبروتوكولات التي تتعلق بحقوق النساء، وضمان ادخال المنظور الجندري في البرنامج الحكومي، بهدف الإسهام في مراعاة احتياجات النساء والفتيات وحمايتهن، وتوسيع مشاركة النساء العراقيات في مواقع صنع القرار في القطاعات جميعها، ومناهضة أشكال العنف ضد المرأة، وخاصة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

افتتح المعهد في العام ٢٠١٨ مشروع المساحة الآمنة في كركوك LEAP بدعم من الاتحاد الأوروبي والحكومة اليابانية بوساطة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويهدف المشروع إلى تقديم دعم قانوني ونفسي وصحّي وتمكين اقتصادي للنساء اللواتي تعرّضن للعنف الأسري

(١) جمعية نساء بغداد.. الملف التنظيمي- إبريل ٢٠٢٤.

(٢) المصدر نفسه ص٦.

والاقتصادي والنساء النازحات والفاقدات للمُعيل.

٨- **منظّمة تمكين المرأة** WEO: وهي منظّمة غير حكومية مستقلّة تأسّست في العام ٢٠٠٤ على يد الناشطة سوزان عارف، يقع مقرها الرئيس في أربيل، ولديها فروع في دهوك والموصل والبصرة وبغداد والسليمانية وكركوك، تعلن عن تكريس عملها لتمكين المرأة اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا، وتدّعي سعيها لتعزيز دور المرأة والإسهام في مكافحة جميع أشكال العنف ضدها، والدعوة إلى تطوير السياسات والإصلاح الذي يدعم المساواة بين الرجال والنساء، وكونها تلتزم بتقديم خدماتها في قطاعات الحماية الاجتماعية وسُبل العيش والمُناصرة والشؤون الإنسانية من خلال تقديم مجموعة شاملة من الخدمات، وتنمية القدرات الفردية والمؤسسية والمساعدة القانونية، والمناصرة من أجل نهج شامل وتحقيق أهداف السلام والأمن المستدامين.

تتلقّى منظمة تمكين المرأة دعمًا من منظّمات دولية عديدة مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة هافوس Hivos الداعمة للمثلية الجنسية، إلى جانب دعم المبادرة النسوية الأورومتوسطية، والجمعية الألمانية للتعاون الدولي، ومنظمة كير الدولية، ومنظمة إنقاذ الطفل.

ثالثًا: معركة الجندر النسوية

في العام ٢٠١٥ اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة بالإجماع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وحدّدت من خلالها ١٧ هدفًا و١٦٩ غاية و٢٣١ مؤشّرًا على تحقيق تلك الأهداف، والغاية المعلَنة لهذه الخطة تتمثّل بتحديد اتجاه السياسات العالمية والوطنية المعنية بالتنمية، وتقديم خيارات وفرص جديدة لسدّ الفجوة بين حقوق الإنسان والتنمية، ولتشكّل إطارًا عامًا يوجّه العمل الإنمائي العالمي والوطني، وتلتزم خطة التنمية المُستدامة بشمول الجميع من دون أيّ استثناء، والوصول أوّلًا إلى المستبعدين والمقصيّين بحسب تعبير الأمم المتحدة، وتقصد بهم مجتمع الشاذّين جنسيًا، وتخصّص هدفين لمكافحة التمييز وعدم المساواة (الهدف ٥ بشأن المساواة بين الجنسين والهدف ١٠ بشأن الحدّ من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها).

على هذا الأساس تضع هذه الخطة في صميم اهتماماتها موضوع النوع الاجتماعي GEN-DER، وتعتبر أن أهم تحدٍ تواجهه يتمثل بالتشريعات الوطنية التي تقيد حقوق المرأة والحريات الأساسية، وعدم الاهتمام بالأقليات والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهويّة الجنسانية وحاملي صفات الجنسَيْن، وضعف آليات المساءلة[1].

ومن الطبيعي أن يُشمل العراق بهذه الخطة بناءً على عضويته في الأمم المتحدة، ولكنّ الأمر تعرقل بسبب انشغال العراق بحربه مع عصابات داعش حتى العام ٢٠١٧، ومن ثم مظاهرات تشرين في العام ٢٠١٩، وانتشار فايروس كورونا في العام ٢٠٢٠، ولكن بعد استقرار الأوضاع بادرت الأمم المتحدة إلى تفعيل الخطة من جديد، واستعانت بالمنظمات الرسمية وغير الرسمية في العراق لهذا الغرض، وركزت على تحقيق أهداف الخطة من منظور جندري، وبتاريخ ٢٠٢١/٦/١٠ تم توقيع مذكرة تفاهم بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز المساواة بين الجنسين ودائرة تمكين المرأة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وكانت إحدى الأنشطة ذات الأولوية بموجب مذكرة التفاهم هذه إنشاء منصة إلكترونية تهدف إلى سد فجوة البيانات المصنَّفة حسب النوع الاجتماعي بالتنسيق والتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء، من خلال تسهيل تدفق البيانات الموثوقة الخاصة بالنوع الاجتماعي عبر المؤسسات المختلفة في الدولة.

وعن طريق منظماتها المختلفة، خصّصت الأمم المتحدة من أموال المانحين الدوليين وعلى رأسهم الحكومة الألمانية مبلغ ١٥٧,٨ مليون دولار لتحقيق هدف المساواة بين الجنسين في العراق، إلى جانب ٢٤٤,٥ مليون دولار للحد من أوجه عدم المساواة في البلد[2]، علماً أن باقي الأهداف التي لها مساس بالقضاء على الفقر وتحقيق السلام والعدل وبناء المؤسسات القوية تشتمل على أهداف جندريّة أيضًا.

وبتاريخ ٢٠٢٣/٥/١٥ طالبت وزارة خارجية الرئيس الأمريكي جو بايدن بإطلاق منحة مالية

(١) المصدر نفسه.

(٢) عملنا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق- الأمم المتحدة/العراق- https://iraq.un.org/ar/sdgs

تبلغ ١٢ مليون دولار مخصّصة لثلاث جامعات عراقية بهدف تطوير برامج تساعد على مكافحة تغير المناخ وتعزيز المساواة بين الجنسين، بشرط أن تستفيد النساء في العراق من ٤٠٪ من إجمالي هذه المنحة، ومن شروط المنحة تعزيز التنوّع والمساواة والشمول في الجامعات العراقية وإدراجها ضمن الأنشطة المقبولة للتمويل، علما أن المساواة المقصودة لا تستهدف الإناث البيولوجيات فقط، إذ تصف الوزارة الحاجة إلى التركيز على المساواة للعراقيين المتحوّلين جنسيًا والمثليين، وأن تقوم بتقويم الحاصلين على المنح المحتملين على أساس مدى «دمجهم للتنوع والمساواة والشمول وإمكانية الوصول» في طاقمهم، وتتطلّب أن تتناول جميع الأنشطة بشكل كامل الاعتبارات المتقاطعة المتعلّقة بالجنس والإدماج، وضمان استفادة الأفراد من جميع الجنسين والخلفيات المتنوعة من الدعم إلى الحدّ الممكن، وأن يكون الوعي بالجنس والإدماج عنصرًا مُدمجًا في أنشطة المشروع، وتوضح حاشية المنحة أن هذا الشرط ينطبق على كل من الجنس والهوية الجنسية[١].

وقد انتبهت جهات مجتمعية عراقية مُحافظة إلى تمدّد مفهوم النوع الاجتماعي في دوائر الدولة والمفاهيم المتعلّقة به خلال هذه المدة، فعمدت إلى إطلاق حملات شعبية معارضة للنوع الاجتماعي ومن يُروّج له، وتردّدت أصداء الحملة على الصعيد الرسمي، ففي ٢٠٢٣/٧/١٣ أرسل النائب المُستقلّ رائد حمدان المالكي خطابًا إلى رئيس الوزراء يُطالب فيه بإلغاء مصطلح (النوع الاجتماعي) الذي يُطلق على التشكيلات الإدارية في الدوائر الرسمية المعنية بحقوق الإنسان وتمكين المرأة، مُبيّنًا أنّ هذا المُصطلح يتضمّن مفهومًا يُخالف المهام التي تؤديها هذه التشكيلات، ويُراد منه الهوية الاجتماعية التي يختارها الشخص وفقًا لميوله، من دون الاعتداد بالحالة البيولوجية التي خلقه الله تعالى عليها، وهو الأساس الذي تقوم عليه عمليات التحوّل والشذوذ الجنسي وما يُسمى بالزواج المثلي.

من جانبه أرسل وزير التعليم العالي والبحث العلمي نعيم العبودي توجيهًا بمراعاة الدقة

(١)Biden's State Department Launches Multimillion Dollar Push To Fight Climate Change, Teach Gender Studies in Iraq- THE WASHINGTON FREE BESCON- Robert Schmad- June 3, 2023- https://freebeacon.com/biden-administration/bidens-state-department-launches-multimillion-dollar-push-to-teach-gender-diversity-in-iraq/

في استخدام مصطلح النوع الاجتماعي، وإعطاء التوضيح والفهم اللازم له في المخاطبات الرسمية، مع إقامة الندوات والورش التثقيفية والمؤتمرات التي تعزّز البنية الأخلاقية العربية لمواجهة المثليّة الجنسيّة، كما وجّه ديوان الوقف الشيعي بتاريخ ٢٠٢٣/٧/٢٥ بيانًا مُطوّلاً إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء يقترح فيه مجموعة من الإجراءات القانونية والعقابيّة التي تخص الترويج للمثلية الجنسية عبر وسائل الإعلام والمُمارسين لها، وفي ٢٠٢٣/٧/٢٨ وجّه مكتب محافظ كربلاء بعدم استعمال المصطلحات الخاصة بالنوع الاجتماعي وحظر إقامة المؤتمرات والندوات والورش التي تهدف إلى الترويج لها، وفي ٢٠٢٣/٧/٣١ أصدر مكتب النائب الأول لمحافظة النجف الاشرف مذكّرة تقضي بحظر الدورات والندوات والفعاليات التي تستعمل مصطلح النوع الاجتماعي أو تروّج له في المحافظة، وفي التاريخ نفسه وجّه مكتب النائب الإداري لمحافظة البصرة أمرًا بحظْر إقامة الدورات والندوات والفعاليات التي تروّج أو تستعمل مصطلح النوع الاجتماعي داخل الحدود الإدارية لمحافظة البصرة.

من جانبها أصدرت نقابة أطباء العراق بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٧ أمرًا نقابيًا بإيقاف التعامل مع برامج النوع الاجتماعي وإصدار منشورات تدعم الأسرة الطبيعية، ووجّهت المنتمين لها بضرورة كتابة عبارة (الجنس/ ذكر – أنثى) بدلاً عن عبارة (النوع الاجتماعي) في استمارات البيانات، كما أصدر مكتب محافظ الديوانية كتابًا يحظر فيه تداول مصطلح النوع الاجتماعي في الكتب الرسمية.

وأخيرًا، أصدرت هيئة الإعلام والاتصالات العراقية بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٨ بيانًا تدعو فيه وسائل الإعلام إلى الامتناع عن استخدام مفردة (المثلية الجنسية)، واستخدام مفردة (الشذوذ الجنسي) لحماية المجتمع من المصطلحات الدخيلة التي أصبح لها مدلولات مخالفة للنظام العام والآداب العامة.

بالمقابل، حذّرت بعثة الأمم المتحدة في العراق من تأثير حظر مصطلحات مقبولة عالميًا على العراق، وأكّدت في بيان لها أنّ «الكثير من الخطاب السائد ضار، ويؤدي إلى تهديدات خطيرة وترهيب، كما أنه يصرف الانتباه عن العديد من التحديات المركزية لمستقبل العراق»، وأضافت أنّ «المعلومات المضللة أو محاولات حظر المصطلحات المقبولة عالميًا لا

تساعد العراق على تحقيق الاستقرار والازدهار، بل العكس تمامًا». وأشار بيان البعثة إلى أنّ المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان فولكر تورك قد صرّح خلال زيارته للعراق الأسبوع الماضي إن «هذه المصطلحات مقبولةٌ عالميًا، وهي ضرورية من بين جملة أمور لمحاربة التمييز»، وأكد أنّ «استخدام هذه المصطلحات لا يتعارض مع أي ثقافة أو دين أو تقاليد»[١].

من جانبها قالت آية مجذوب نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية «إنّ التوجيه الصادر عن الهيئة الناظمة الرسمية للإعلام في العراق هو الأحدث في سلسلة من الهجمات على حرية التعبير تحت ستار احترام الآداب العامة، وإنّ حظر هيئة الإعلام والاتصالات لكلمة المثلية والإصرار على أن تستخدم وسائل الإعلام عبارة الشذوذ الجنسي بدلاً منها هما خطوة خطرة يمكن أن تؤجّج التمييز والهجمات العنيفة ضد أفراد مجتمع الميم... وعلاوة على ذلك، فإن حظرها وشيطنتها لكلمة الجندر تظهر تجاهلاً قاسيًا للعنف القائم على النوع الاجتماعي في وقت يورد فيه المجتمع المدني أنباء حول ازدياد الجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات وسط انتشار الإفلات من العقاب... وينبغي على السلطات العراقية أن تلغي هذا القرار فورًا وتكفل احترامها لحق جميع الأشخاص في البلاد في حرية التعبير وعدم التمييز ضدهم بصرف النظر عن نوعهم الاجتماعي أو توجّههم الجنسي»[٢].

وفي هذا النطاق عبرّت منظمات نسوية ورجال منخرطين في نشاطات مدنية وعاملين في مؤسسات إعلامية عن سخط واضح تجاه محاربة مصطلح الجندر وتجريمه من قبل دوائر رسمية في الحكومة، وعدّوا ذلك محاولة لانتهاك حقوق المرأة في العراق، وتغطية على فشل

(١) بعثة الأمم المتحدة بالعراق عن «الجندر»: هذه المصطلحات مقبولة عالميًا، وهي ضرورية- الرابعة- ٢٠٢٣/٨/١٣ على الرابط https://alrabiaa.tv/article/62565/بعثة-الأمم-المتحدة-بالعراق-عن-«الجندر»:-هذه-المصطلحات-مقبولة-عالميًا-وهي-ضرورية-٦٣٨٠٨

(٢) العراق: ينبغي على السلطات أن تلغي فورًا الحظر الإعلامي لمصطلحَيْ "المثلية" و"الجندر"- منظمة العفو الدولية- ٢٠٢٣/٨/١٠ على الرابط https://www.amnesty.org/ar/latest/news/٢٠٢٣/٠٨/iraq-authorities-must-immediately-reverse-media-ban-on-the-terms-homosexuality-and-gender/

الأداء الحكومي وتحويل أنظار الناس عن القضايا الأساسية في البلاد، وهنالك نسويات دافعنَ بصراحة عن المثليّة، أمثال ينار محمد التي صرّحت قائلة: «أعتقد اعتقادًا راسخًا أن كراهية النساء ورهاب المثليّة وجهان لعملة واحدة، وأننا نتحمل واجبًا يتمثّل في التحدّث علنًا ضد اضطهاد المثليين جنسيًا في العراق»[١].

ومن المُلفت حقًا كيف أن النسويات والمنظمات النسوية العراقية صارت تدافع عن أي توجهات ليبرالية كامنة وراء قرارات الأمم المتحدة من دون أدنى توقّف أو محاكمة لهذه التوجّهات، ومدى إمكانية تعارضها مع خصائص الهوية الاجتماعية العراقية، فآل بالنسويات العراقيات إلى الدفاع عن مصطلح يغضي الطرف عن كل الفروقات الجوهرية التي تميّز بين الرجل والمرأة، ضمن توجّه نسوي طبع المرحلة الليبرالية عالميًا.

إلّا أنّ الحكومة العراقية لم تعبأ بتلك الاعتراضات الدولية؛ إذ أصدرت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٣/١١/١٩ أمرًا باعتماد مصطلح (العدالة بين الجنسين)، بدلًا عن مصطلح (النوع الاجتماعي)، حيثما يرد في الخطط الوطنية المتعلقة بقضايا المرأة، واستمر الدفع بهذا الاتجاه مدعومًا بالنشاط الفاعل الذي خاضه مثقّفون ومنظّمات مجتمعية ضد الجندر ومفاهيمه، والذي تتوّج أخيراً في نيسان ٢٠٢٤ بتعديل قانون مكافحة البغاء رقم ٨ لسنة ١٩٨٨، وصار يتضمن تجريم المثلية الجنسية ووضع العقوبات القانونية على ممارستها.

(١)Iraqi Gays Face Gruesome Torture/Murder Technique by Doug Ireland -By: Doug Ireland- 4/30/2009- https://gayswithoutborders.wordpress.com/2009/05/05/iraqi-gays-face-gruesome-torture-murder-technique-by-doug-ireland/

خاتمة الفصل الرابع:

جاءت الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق لنشر المبادئ النيوليبرالية فيه، ولأجل ذلك أسهمت بانفتاح العراق على المزاج الغربي الليبرالي الداعم بقوّة لمفاهيم المساواة والتمكين والجندر، وحرصت منذ السنوات الأولى للاحتلال على ترويج هذه المفاهيم بين أوساط العراقيين الذين عاشوا ردحًا من الزمن بمعزل عنها، كما استعانت الولايات المتحدة بمنظّمات الأمم المتحدة ومنظّمات الاتحاد الأوروبي، واستدعت نسويات عراقيات ليبراليات لهذا الغرض.

كانت النسويات في أقليم كردستان أهم جهة فاعلة في النشاط النسوي في هذه المرحلة، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، وذلك يعود إلى ركيزتين أساسيتين: الأولى هي أن الاقليم كان بالأصل حاضنة آمنة للكوادر النسوية اليسارية المُتحرّرة، أمّا الركيزة الثانية، فتتمثّل بكونه يتمتّع بنظام حكم ذاتي منذ حرب الخليج الثانية؛ لذا فهو بقعة جغرافية محميّة من قبل الدول الغربية، ما يجعله بيئة آمنة لنشاط المنظّمات الليبرالية التي تحرص على تقديم الدعم للحراك النسوي المُتحرّر بشكل واضح، وفي ضوء ذلك انطلق من الإقليم جيلٌ نشط من النسويات اللواتي صرنَ -بفضل المال الغربي- من أفضل الكوادر المؤهّلة لقيادة الحراك النسوي العراقي في مرحلة ما بعد سقوط النظام البعثي.

إن الدعم المالي من المنظمات الليبرالية الغربية – الأمريكية والأوروبية بشكل خاص- أعطى للمنظمات النسوية العراقية في هذه المرحلة هامشًا كبيراً للعمل والمناورة، كما أسهم الضغط الدولي على الحكومة العراقية باتجاه سن تشريعات قانونية توجب توسيع رقعة المشاركة السياسية للمرأة، وجعلها مُلزمة بإنشاء وزارات ودوائر وخطط وطنية تهدف إلى تحقيق مبدأ تمكينها ومساواتها بالرجل.

لكن على الرغم من ذلك، فإن المكاسب التي حققتها النسويات الليبراليات بقيت متواضعة نسبيًا، فعلى الجانب السياسي أثبتت نتائج استفتاء أجراه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة حول دور النساء العراقيات في الحياة السياسية أن ٦٤,٣٪ من المشاركين يرون أن

النساء لم يقمن بدور في المجال السياسي، وأكد الاستفتاء أن ٣٩,٦٪ فقط يرون أن هنالك مستقبل إيجابي لمشاركة المرأة في الحياة السياسية[١]، وفي هذا الصدد تقول الباحثة هيفاء زنكَنة: «إن متابعة عمل نسويات البرلمان تدل على أنّ دورهن أسهم في تفريغ حقوق المرأة والديمقراطية من معانيها الحقيقية التي طالما ناضلت المرأة العراقية من أجل تحقيقها»[٢].

على الجانب الاجتماعي، فإن ما يحدث من تحوّلات ثقافية تخصّ المرأة العراقية وما يلحظ من تفشٍ للتوجّهات الليبرالية بين أوساط نسائية عراقية إنما يعود من وجهة نظري إلى أمرين رئيسين:

الأول: تقنية الاتصال الحديثة التي جعلت المرأة العراقية على احتكاك مباشر بالثقافة الغربية، بما فيها من توجه نحو الفردانية والجنوح نحو نمط الحياة الاستهلاكية والنفعية، والرغبة في التمتع بالمزيد من الرفاه المادي.

الثاني: طبيعة النظام الاقتصادي الذي جعل عموم الأفراد يتطلّعون إلى وظائف مؤمّنة وغير مُكلفة إنتاجيًا، وترتبط عضويًا بنظام التعليم الأكاديمي، ما شجّع كثيراً من النساء على اغتنام فرصة الحصول على وظيفة عن طريق النجاح في نظام تعليمي لا يستند غالبًا على مهارات تفكير عليا أو نشاطات إبداعية.

وكلا هاتين الركيزتين تغذّيان بعضهما بعضًا، فالرغبة بالاستهلاك والرفاه المادي تدفع نحو العمل في المجال العام لتحقيقه، والعمل في المجال العام يشجّع على نمط الحياة الاستهلاكية والرفاه المادي، علمًا أن هذا النمط من الحياة يُعدّ من العوامل التي تضعف رغبة المرأة في التمسك بالعلاقة الأسرية بشكل أو بآخر[٣]، ومن ثم يُشجّع النساء على الإقبال على الاستقلال المادي أكثر لضمان مُستقبلها في حالة وقوع الطلاق الذي صرن يتوقّعنَ حدوثه

(١) السلوك السياسي للمرأة العراقية- أ.د. عبد الجبار أحمد عبد الله وهدى محمد مثنى- مجلة العلوم السياسية - العدد ٤٢/ لسنة ٢٠١١ - ص١٧.

(٢) تطور دور النسويات الاستعماريات في العراق- مصدر سابق- ص٣٣٠.

(٣) يوصف بلغة علماء الاجتماع بـ(صراع الأدوار) الذي تواجهه المرأة العاملة في الفضاء العام، للتعبير عما تواجهه من صعوبات في التوفيق بين مسؤولياتها تجاه الأسرة ومسؤولياتها في العمل خارج المنزل.

بنسب عالية خلال المرحلة الراهنة بسبب التوجه الفرداني لدى الجنسين.

وعلى هذا الأساس، فما حدث من تغيّرات اجتماعية لشرائح متنوّعة من النساء في العراق من ناحية التمسك بالاستقلال الاقتصادي واتّباع نمط الحياة الاستهلاكي لا يستند بالأساس على النشاط النسوي في العراق، سواء أكان على صعيد المنظّمات الحكومية أم على صعيد المنظّمات غير الحكومية، خاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار أنّ غالبية النساء العراقيات لم يسمعنَ بنشاط المنظّمات النسوية أو يطّلعنَ على أهدافها الثقافية بشكل واضح.

والخلاصة، أن تقنيات الاتصال الحديثة خلقت قفزة هائلة في نشر مفاهيم الليبرالية بين النساء، وبرزت على هذا الخط مجموعة كبيرة من صانعات المحتوى وعارضات الأزياء (الفاشينستات) اللواتي دفعن بمفاهيم المساواة والتمكين إلى حدود جديدة، ذلك أنّ التحرّر الشخصي من الأعراف والتقاليد الاجتماعية الذي يُمثّل المحرك الأساس لنشاط مثل هؤلاء النسوة يجعل خطوطهن تتقاطع بشكل أو بآخر مع النسويّة، تقول الكاتبة غيثاء الشعّار: «هنالك تيار (نسوي) له منطلقات أكثر حداثة يبرّر الخضوع لعمليات التجميل وغيرها من تقنيات الذات القاسية على أنه حرية شخصية تتعلّق بعلاقة المرأة مع جسدها وسلطتها عليه وزيادة ثقتها بنفسها»[1].

ونظرًا لما تمتلكه تقنية الإنترنت من قدرة على الوصول والتأثير، فإن صانعات المحتوى المُتحرّرات قد نشّطن المفاهيم المتماهية مع المبادئ النسوية بما يفوق تأثير المنظّمات النسوية والنسويات بمراحل، وقد اعترفت النسوية ينار محمد بذلك قائلة: «الشخصيات النسوية تتكاثر في الجيل الجديد، شابات بدأن يتكلّمن من دون خوف، جانب منه اعتراض على الأوضاع القمع الذي تقوم به الدولة الإسلامية، وجانب منه الانفتاح على العالم الخارجي من خلال الإنترنت، وجانب صغير منه تأثير الحركات التحررية الموجودة على الأرض

(١) التجميل والقوة: لماذا لا يجب أن تكبر النساء؟- غيثاء الشعار- موقع حيز - ٢٠٢٢/٩/٩ على الرابط https://7ayez.com/٢٠٢٢/١٢/٠٩/التجميل-والقوة-لماذا-لا-يجب-أن-تكبر-الن/ghitha/عام/

والمنظّمات النسوية التي قاومت قضايا قمع المجتمع خلال ١٧ سنة منذ الاحتلال»[١]، إلا أن النساء المتأثّرات بصانعات المحتوى صار يطغى عليهن التوجّه الأناني والاهتمام بالجوانب الاستهلاكية والموضة، ولا تمثّل لهن المبادئ النسوية مثل المساواة والتمكين، إلا أدوات تُبرّر سعيهنّ الشخصيّ للوصول إلى رغبة في التسوّق التي يشحذها المحتوى الإعلامي الرائج.

على مستوى أعمق، فإن تأثير صانعات المحتوى يمُثّل نصف الحكاية؛ إذ إنه من زاوية نفسية، فإن التحاق عدد من الفتيات العراقيات بنمط الحياة الليبرالي وممارسة التمرّد على الدين الحنيف والأعراف الرشيدة ينطلق من تعرضهنّ لأزمات نفسية مررن بها بسبب أب مهمل أو زوج قاس أو أسرة مفككة، خاصة في عصرنا الذي صار فيه الجيل الجديد يتواصل مع مشاعره الداخلية بشكل كبير من جانب، ومن جانب آخر ينشغل عنهم الآباء بملاحقة متطلّبات المعيشة المُتكاثرة، فضلاً عن غياب الوعي بأساليب التربية الحديثة القادرة على تحييد قسم كبير من المخاطر الثقافية التي يتعرض لها الجيل العراقي الجديد في عصر العولمة.

(١) القائدة النسوية واليسارية ينار محمد في حوار حول واقع الحركة النسوية واليسارية والنقابية في العراق- يوتيوب- https://www.youtube.com/watch?v=hQ٦Luhekjw٨

خلاصة وتوصيات:

عندما نلقي نظرة عامة على مُجمل تاريخ النشاط النسوي في المجتمع العراقي والمكاسب التي يمكن أن تُحسب له على الصعيد الشعبي، نجد أن تجاوب النساء العراقيات نحو الدعوات النسوية ناتج غالبًا عن هروب من أزمة تمر بها هؤلاء النسوة، وتتناسب درجة التفاعل مع المبادئ النسوية طرديًا مع شدّة الأزمة التي مررنَ بها في بيئتهنّ الاجتماعية بشكل عام.

ففي المرحلة البرجوازية كانت الأزمة التي تعيشها المرأة العراقية أزمة قهر اجتماعي، ركّز على الإنجليز إظهارها خدمة لمصالحهم الاستعمارية، وكانت في المرحلة اليسارية تعيش أزمة فكرية استغلها الحراك الشيوعي لأهدافه الحزبية، وكانت في المرحلة البعثية تعيش انعدام الأمن بسبب الحروب التي أشعلها النظام البعثي بسبب مغامراته الرعناء. وأخيرًا عاشت المرأة العراقية ضغوطًا نفسية هائلة أججتها تقنية الاتصال الحديثة لغايات تجارية صمّاء، لا تتناغم مع ذات الإنسان سوى الجوانب المادية الخالية من الأصالة والمعنى، وعلى هذا الأساس نخلص إلى أن غياب الاهتمام الموضوعي بالأزمات الاجتماعية التي تمر بها النساء العراقيات من الناحية المادية والمعنوية، وعدم السعي لمعالجتها باستراتيجيات فاعلة وأساليب إجرائية دقيقة، هو الذي يولّد فراغًا تتمكّن من استغلاله الحركات النسوية لتحقيق مكتسباتها على أرض الواقع.

واذا ما أخذنا بنظر الاعتبار طبيعة المجتمع العراقي الذي عانى من أزمات القهر الاجتماعي الذي يولّد ظاهرة قهر الضعيف لمن هو أضعف منه، فإن ما عانته النساء العراقيات طوال عقود يجعل منهنّ فرائس يتفشّى بين أوساطهن الفكر النسوي بسهولة، حينما يلعب دور المنقذ وفق أجندات تحرّك خيوطها غايات لا تعنيها مصلحة المرأة العراقية بالذات.

لقد كان النشاط النسوي العراقي في جميع مراحله التي ذكرناها في الكتاب مرتبط بإرادات سياسية داخلية أو خارجية بشكل مباشر أو غير مباشر، تهدف إلى تحقيق مكاسب خاصة لها باسم المرأة، وعلى الرغم من أن ذلك يمكن أن يُحقق منافع جانبية للنساء العراقيات، مثل تخفيف ضغوط العَوز والحماية من تداعيات القهر الاجتماعي، إلا أنها تبقى منافع

وقتية مقابل ما تقدمه النساء للمنظّمات النسوية -ومن يدعمها- من فوائد سياسية، خاصة في المرحلة اليسارية التي تمكّنت فيها النساء الشيوعيات من بناء جيل مُؤدلج عمل على وضع لوائح قانونية لا تزال آثارها قائمة إلى اليوم.

هذه دعوة مخلصة لجميع المؤسسات الفاعلة في العراق التي يهمها الحفاظ على المبادئ الثقافية الأصيلة للمجتمع العراقي، وتأمل أن تمنع تفشّي مخاطر النسوية في المجتمع العراقي؛ أن تتحرك بشكل مخطط ومدروس باتجاه سدّ الثغور التي تعاني منها شريحة النساء في المجتمع العراقي، لتفويت الفرصة على النشاط النسوي الذي يسعى اليوم لفرض رؤية ثقافية مستوردة لا تزيد من الصراع الداخلي إلا اشتعالاً، وعلى هذا الأساس نقدّم المقترحات الإجرائية الآتية:

١- بالتعاون مع وزارة الإحصاء أو الجامعات العراقية المُختصة، يتم إنجاز قاعدة بيانات شاملة ودقيقة لرصد واقع النساء العراقيات وتحديد ما يواجهنه من تحدّيات أمنية واقتصادية ونفسيّة في محافظات الوسط والجنوب العراقي بشكل خاص، سواء في البيئات الحضرية أم الريفية.
٢- بالتعاون بين المؤسسات الدينية والثقافية مع وزارتي التربية والتعليم العالي، يتم العمل على إصدار مناهج تربوية تركّز على اهتمام الإسلام – الذي يمثل الثقافة المركزية للمجتمع العراقي- برعاية المرأة من الناحية النفسية والمادية، وتُعلي من شأنها كزوجة صالحة وأم رؤوم.
٣- تعمل المؤسسات الدينية والخيرية وبالتعاون مع أساتذة ومرشدين تربويين على إقامة ورش ومحاضرات توعوية ومستمرة واسعة النطاق في المناطق الريفية بهدف رفع الوصمة تجاه النساء ضحايا العنف، وبخاصة فيما يتعلّق بجرائم الشرف والتحرّش الجنسي.
٤- من خلال تعاون المؤسسات الدينية مع الجامعات العراقية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية يتم إنشاء مراكز إرشاد أسري في محافظات العراق كافة، يتناسب عددها مع الكثافة السكانية لكل محافظة، وتُدرب كوادر نسوية مهنية لإدارة هذه المراكز من أجل استقبال شكاوى الفتيات والنساء اللواتي يعانين من مشاكل في أسرهن، والسعي

لوضع حلول عملية لها قدر المستطاع، كما تعمل هذه المراكز على بث فرق تطوّعية تقوم بزيارات تثقيفية دورية للتجمّعات الهشّة، كالأحياء الفقيرة أو العشوائية، لتقصّي معاناة النساء فيها ورفع الحيف عنها نفسيًا وماديًا.

٥- يمكن أن تقوم المؤسسات الدينية بالتعاون مع الهيئات والمواكب الحسينية بتنفيذ حملات تبليغيّة مركّزة تدور حول أهمية رعاية المرأة من وجهة نظر الإسلام، والطرائق السليمة في التعامل معها لتأسيس علاقات أسرية مستقرّة.

٦- تعمل المؤسسات الخيرية بالتعاون مع شبكات إعلامية فاعلة على تقديم نتاجات إعلامية محترفة تركّز على التوجيه الأسري وفنون التعامل مع المرأة، وبناء رشدها في ظلّ تحدّيات عصر العولمة والتكنولوجيا الحديثة.

٧- يمكن أن تتعاون المؤسسات الدينية مع أساتذة من الجامعات العراقية لإنشاء مراكز بحثية تخصصية في شأن المرأة العراقية والنشاط النسوي في العراق، وتعمل هذه المؤسسات على تأليف كتب وعقد ندوات وإطلاق مؤتمرات وورش عمل تدور حول التحدّيات التي تتعلّق بملف المرأة العراقية، وسبل التخفيف من أزماته.

٨- بالتعاون بين مؤسسات التبليغ الديني ووزارة التعليم العالي في العراق يمكن أن تُقام مراكز إرشاد طلابي تستقطب الطالبات اللواتي يعانين من مشاكل عقائدية أو اجتماعية، والسعي لحلّها وفق المبادئ الدينية والأعراف الاجتماعية الرشيدة.

٩- بالتعاون بين المؤسسات الدينية ووزارة العدل يتم إطلاق مبادرة وطنية -في المحافظات الدينية بداية- تشترط انخراط الشباب المتقدّمين للزواج في دورة تأهيلية ترفع وعيهم بأساسيات بناء علاقة أسرية مستقرّة، ويكون عقد الزواج مشروطًا بالتخرج من هذه الدورة كما هو مشروط بالفحص الطبي، والهدف من ذلك الارتقاء بالمتزوّجين الجدد إلى مستوى التحدّيات التي تواجهها العائلة اليوم، والحد من فرص انهيارها بالطلاق.

١٠- بالتعاون بين وزارة التعليم العالي ووزارة التربية، يتم تشكيل فرق تقنية مُختصّة تقوم بإطلاق محاضرات وورش وتنفيذ حملات إعلامية لتوعية الفتيات في جميع المراحل المدرسية حول التعامل الرشيد مع التقنيات الحديثة، وعلى رأسها الهواتف المحمولة وخدمة الإنترنت.

١١- بالتعاون بين المؤسسات الخيرية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية يتم وضع خطة عمل اقتصادية تهدف إلى توفير فرص عمل للنساء الأرامل والمُعيلات للأيتام، بحيث يتم تصريف مُنتجاتهن ضمن أسواق استهلاكية تعاونية مدعومة من الحكومة.

أهم المصادر المعتمدة:

١. أول الطريق- صبيحة الشيخ داوود- مطابع الرابطة- بغداد ١٩٥٨.
٢. ذكريات طبيبة عراقية – سانحة أمين زكي – دار الحكمة/ لندن- الطبعة الأولى ٢٠٠٥.
٣. صفحات من تاريخ الحركة النسائية العراقية- خانم زهدي- شركة الرواد المزدهرة للطباعة والنشر المحدودة - ٢٠٠٧.
٤. مجلة ليلى– بولينا حسون – الأعداد (١/٣/٤/٥) دار الطباعة الحديثة.
٥. نزيهة الدليمي ودورها في الحركة الوطنية والسياسية العراقية (١٩٢٤-٢٠٠٧)- موفق خلف العلياوي- رسالة ماجستير مقدمة لكلية الآداب جامعة بغداد/٢٠١٢.
٦. الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣- بدرية صالح عبد الله- مجلة العلوم القانونية والسياسية- المجلد الرابع/العدد٢-٢٠١٥.
٧. تطوّر دور النسويات الاستعماريات في العراق- هيفاء زنكنة- النسوية العربية رؤية نقدية/مركز دراسات الوحدة العربية- الطبعة الأولى ٢٠١٢.
٨. النسوية في العراق بين فرض نهج المنظمات غير الحكومية والعنف الطائفي والنضال من أجل دولة مدنية- زهراء علي- مجلة عمران- العدد ٢٥/٧/ صيف٢٠١٨.
٩. تتبع الدولارات ورسم خريطة النسوية: أمريكا تمول تدريب النساء على الديمقراطية في العراق- شهرزاد مجاب- النسوية العربية رؤية نقدية/مركز دراسات الوحدة العربية- الطبعة الأولى ٢٠١٢.
١٠. عدالة النوع الاجتماعي- المعهد الدولي لحقوق الإنسان- كلية الحقوق بجامعة دي بول- الطبعة الأولى ٢٠٠٦.
١١. التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق(١٩٨٠-٢٠١١)- نبيل المرسومي ومروة العاقولي- سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات ٨٤-الطبعة الأولى ٢٠١٥.
١٢. السلوك السياسي للمرأة العراقية- عبد الجبار احمد عبد الله وهدى محمد مثنى- مجلة العلوم السياسية - العدد ٤٢/ لسنة ٢٠١١ .
١٣. رائدات الحركة النسوية في العراق المعاصر- فراس سليم حياوي ووفاء كاظم ماضي –

مجلة دراسات تاريخية- العدد ٨ / آيار ٢٠١٠ .
١٤. العراق.. الحزب الشيوعي- الكتاب الثاني- حنا بطاطو- مؤسسة الأبحاث العربية- الطبعة الثانية ١٩٩٦.
١٥. تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٩١٧ - عبد الرزاق الهلالي- دار الرافدين للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى ٢٠١٧.
١٦. التشكّلات الجمعوية النسائية في العراق، حركة أو نشاط نسوي أو نسائي؟ - د. أسماء جميل رشيد – مجلة كلية التربية/ الجامعة المستنصرية- العدد ٦ لسنة ٢٠١٧ .
١٧. مشاركة النساء في السياسة العراقية- د. إلهام مكي وريم غسان- مشروع صوت النساء على طاولة القرار(صوت)- مبادرة الإصلاح العربي/٢٠٢٣.
١٨. الإسلام في مواجهة النسوية – محمد لغنهاوزن – مجلة الاستغراب- المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية- العدد ١٦/السنة الرابعة/صيف ٢٠١٩.
١. الليبرالية - شهريار زرشناس –المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية/ سلسلة مصطلحات معاصرة- دار الكفيل /كربلاء - الطبعة الأولى ٢٠١٧.
٢٠. مباهج الفلسفة- ول ديورانت /ج١- المركز القومي للترجمة-الطبعة الثانية ٢٠١٦.
٢١. من الحداثة إلى العولمة ج٢ – تيمونز روبيرتس وإيمي هايت- عالم المعرفة/الكويت- الطبعة الأولى ٢٠٠٤ .
٢٢. التخلّف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور- مصطفى حجازي- المركز الثقافي العربي/المغرب - الطبعة التاسعة/ ٢٠٠٥.
٢. موسوعة العلامة المظفر –محمد جواد الطريحي - المجلد ٨ –دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى/٢٠١٦ .
٢٤. معجم العراق- عبد الرزاق الهلالي- الجزء الأول- دار الرافدين للطباعة والنشر - الطبعة الأولى ٢٠١٨.
٢٥. مجلة العلم- هبة الدين الشهرستاني- العدد الثامن(المجلد الأول)/ آخر شوال ١٣٢٨هـ.
٢٦. المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - الأمم المتحدة /CCPR/C/IRQ/٥- ١٢ December٢٠١٣ - التقارير الدورية الخامسة للدول الأطراف التي حلّ موعد تقديمها في عام ٢٠٠٠/العراق.

٢٧. التحفّظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة- تقويض حماية المرأة من العنف في الشرق الأوسط وشمال افريقيا- وثيقة منظمة العفو الدولية المرقمة IQR٥١/٠٠٩/٢٠٠٤

٢٨. الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي ٢٠١٨- ٢٠٣٠ – دائرة تمكين المرأة العراقية.

٢٩. The other ‘awakening’ in Iraq: The women’s movement in the first half of the twentieth century - Noga Efrati- British Journal of Middle Eastern Studies - Volume ٣١, ٢٠٠٤ - Issue ٢, published on line: ٢٨ jun ٢٠١٠.

٣٠. State-Sosiety Relations in BA’THIST Iraq- Facing Dictatorship- Achim Rohde- CPI Antony Rowe/٢٠١٠.

٣١. The Iraqi Women’s Movement: Past and Contemporary Perspectives - Nadje Al-Ali- Mapping Arab Women’s Movements: A Century of Transformations from Withi -Mapping Arab Women’s Movements: A Century of Transformations from Within

٣٢. Colonial feminists from Washington to Baghdad: Women for a free Iraq as a case study- Haifa Zangana- Al-Raida journal - volume XXII, nos. ١٠٩- ١١٠, spring\summer ٢٠٠٥.

٣٣. NATIONAL ACTION PLAN FOR IMPLEMENTATION OF THE UNITED NATION SECURITY COUNCIL RESOLUTION ١٣٢٥ WOMEN, PEACE AND SECURITY- ٢٠١٨ – ٢٠١٤.

صدر للمؤلّف عن المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية:

١- الأنمي وأثره في الجيل العربي
٢-العولمة.. المنشأ والمنجز والمآل
٣- هوليوود تستهدف الدين
٤- الألعاب الألكترونية وأثرها الفكري والثقافي
٥-فضائيات الأطفال وأخطارها
٦-أزمة الشباب المسلم في عصر العولمة
٧-الدراما التلفزيونية وتأثيرها في المجتمع
٨- سلسلة رصد النسوية

www.iicss.iq
islamic.css@gmail.com